

الميّة الدوليّة لمراقبة المخدّرات  
فيينا

## السلاّف

والكيماويات التي يكثر استخدامها  
في صنع المخدّرات  
والمؤثّرات العقلية  
بطريقة غير مشروعة

تقرير الميّة الدوليّة لمراقبة المخدّرات لعام ١٩٩٧  
عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتّحدة  
لمكافحة الاتّجار غير المشروّع في المخدّرات  
والمؤثّرات العقلية لسنة ١٩٨٨



الأمم المتّحدة

تنبيه  
لـ...  
لا بد من مراعاة الآتي :  
ال ساعه و (بتوقيت عریش) من صباح  
الثلاثاء ٢٣ شباط / فبراير ١٩٩٨  
الى نشر هذه الوثيقة او تذايع قبل

**التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات  
في عام ١٩٩٧**

**التقارير التقنية التالية مكملة لتقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٧**  
: (E/INCB/1997/1)

**المخدرات : الاحتياجات العالمية المقدرة لعام ١٩٩٨ : إحصاءات عام ١٩٩٦ (E/INCB/1997/2)**

**المؤثرات العقلية : إحصاءات عام ١٩٩٦ : تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية من المواد المدرجة  
في الجداول الثاني والثالث والرابع (E/INCB/1997/3)**

**السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة  
غير مشروعة : تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم  
المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (E/INCB/1997/4)**

وترد القوائم المحدثة للمواد الخاضعة لمراقبة الدولية ، والتي تشمل المخدرات والمؤثرات العقلية  
والمواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة ، في آخر  
طبعات المرفقات الاستمارات الإحصائية ("القائمة الصفراء" و "القائمة الخضراء" و "القائمة الحمراء")  
التي تصدرها الهيئة أيضا .

**الاتصال بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات**

**يمكن الاتصال بأمانة الهيئة على العنوان التالي :**

Vienna International Centre  
Room E-1313  
P.O.Box 500  
A-1400 Vienna  
Austria

**وبإضافة إلى ذلك يمكن الاتصال بالأمانة بالوسائل التالية :**

(43 1) 21345	الهاتف :
135612	التلكس :
(43 1) 21345-5867/232156	الفاكس :
unations vienna	البرقيات :
incb@undcp.org	البريد الإلكتروني :

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات  
فيينا

## السلائف

والكيماويات التي يكثر استخدامها  
في صنع المخدرات  
والمؤثرات العقلية

بطريقة غير مشروعة

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٧  
عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة  
لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات  
والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨



الأمم المتحدة  
نيويورك ، ١٩٩٨

E/INCB/1997/4

منشورات الأمم المتحدة  
A.98.XI.4 : رقم المبيع :

## تمهيد

تنص الفقرة ١٣ من المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨<sup>(١)</sup> على أن تقدم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات "إلى اللجنة تقريرا سنويا عن تطبيق هذه المادة ، وتقوم اللجنة دوريا ببحث مدى كفاية وملاءمة الجدول الأول والجدول الثاني" .

وقررت الهيئة أن تنشر ، علاوة على تقريرها السنوي ومنشوريها التقنيين الآخرين (المخدرات والمؤثرات العقلية) ، تقريرها عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ ، وفقا للحكمين التاليين الواردين في المادة ٢٣ من تلك الاتفاقية :

" ١ - تعد الهيئة تقريرا سنويا عن أعمالها يتضمن تحليلا للمعلومات المتوفرة لديها ، وفي حالات مناسبة ، بيانا بالاضمادات إن وجدت ، المقدمة أو المطلوبة من الأطراف ، بالإضافة إلى أية ملاحظات أو توصيات ترغب الهيئة في تقديمها . وللهيئة أن تعد ما تراه لازما من التقارير الإضافية . وتقدم التقارير إلى المجلس عن طريق اللجنة التي قد تبدي من التعليقات ما تراه ملائما .

" ٢ - يوافي الأمين العام الأطراف بتقارير الهيئة ثم ينشرها في وقت لاحق . وعلى الأطراف أن تسمح بتوزيعها دون قيد ."

---

(١) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، فيينا ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع XI.5 A. 94).

## ملاحظات إيضاحية

استخدمت في هذا التقرير الصيغ والمصطلحات التالية :

الانتربول	:	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
ف-٢-ب	:	١-فيينيل -٢- بروبانون
ل.س.د.	:	ثنائي ثياميد حامض الليسرجيك
م.د.أ.	:	ميتشين ديوксиسي أمفيتامين
م.د.إ.أ.	:	ميتشين ديوксиسي أيتيل أمفيتامين
م.د.م.أ	:	ميتشين ديوксиسي ميتامفيتامين
٣،٤-م.د.م دف-٢-ب:	:	٣،٤-ميتشين ديوкси فيينيل-٢- بروبانون
م.إ.ك.	:	ميتشيل إيتيل الكيتون
م.إ.ب.ك.	:	ميتشيل أيزو البوتيل كيتون
الهيئة	:	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
اليونيسيف	:	برنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات

لا تنتوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأى بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها ، أو بشأن تعين حدودها أو تخومها .

## المحتويات

	الفقرات	الصفحة		الفصل
				<b>مقدمة</b>
١	٦-١			
٣	٣٥-٧			<b>أولا - إطار مراقبة السلائف والتدابير التي اتخذتها الحكومات . . .</b>
				<b>ألف - حالة الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ وتقديم التقارير من جانب الحكومات بموجب المادة ١٢ . . .</b>
٣	١٨-٨			
٣	١٠-٨			<b>١ - حالة اتفاقية سنة ١٩٨٨ . . .</b>
٣	١٨-١١			<b>٢ - تقديم التقارير إلى الهيئة بموجب المادة ١٢ . . .</b>
٦	٤٠-١٩			<b>باء - الاستنتاجات المستمدة من حالات التسريب ومحاولة التسريب والتدابير المتخذة لمنع التسريب . . .</b>
٦	٣٦-١٩			<b>١ - الاستنتاجات المستمدة من الحالات المكتشفة والتدابير التي اتخذتها الحكومات . . .</b>
١٠	٤٠-٣٧			<b>٢ - الأنشطة الدولية الأخرى ذات الصلة . . .</b>
١١	٥٨-٤١			<b>جيم - بعض المقترنات بشأن تدابير أخرى . . .</b>
١١	٤٩-٤٢			<b>١ - تدابير تتعلق بتيسير تبادل المعلومات . . .</b>
١٢	٥٨-٥٠			<b>٢ - مسائل أخرى . . .</b>
١٦	٦٢-٥٩			<b> DAL - القائمة المحددة للمراقبة الدولية الخاصة للمواد الكيميائية . . .</b>
١٧	٦٥-٦٣			<b>هاء - إشعار من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إمكان إدراج الفينيل بروبيانولامين في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨ . . .</b>
١٧	١٣٠-٦٦			<b>ثانيا - تحليل البيانات عن المضبوطات من السلائف والتجار غير المشروع بها ، وعن اتجاهات صنع المخدرات غير المشروع . .</b>
١٧	٧٣-٦٦			<b>ألف - نظرة إجمالية . . .</b>
٢٠	١٣٠-٧٤			<b>باء - الاتجاهات في الاتجار غير المشروع بالسلائف وصنع المخدرات غير المشروع . . .</b>
٢٠	٨٥-٧٤			<b>١ - المواد المستعملة في صنع الكوكايين على نحو غير مشروع . . .</b>
٢٤	١٠١-٨٦			<b>٢ - المواد المستعملة في صنع الهيروين على نحو غير مشروع . . .</b>
٢٨	١٢٦-١٠٢			<b>٣ - المواد المستخدمة في صنع المنشطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع . . .</b>
٣٥	١٣٠-١٢٧			<b>٤ - المواد المستخدمة في صنع الميتاكوكالون على نحو غير مشروع . . .</b>

## المحتويات

	الصفحة	الفقرات	المحتويات
			<b>المرفقات</b>
٣٧	.....	.....	<b>الأول - الجداول</b>
٣٧	.....	.....	- ١ الدول الأطراف والدول غير الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨
٤٢	.....	.....	- ٢ تقديم المعلومات من جانب الحكومات عملاً بالمادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ (الاستماراة دال) عن السنوات ١٩٩٦ - ١٩٩١
٥٠	.....	.....	- ٣ المضبوطات من المواد المدرجة في الجداولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨ حسبما أبلغت إلى الهيئة
٥٢	.....	.....	- ٤ المضبوطات من المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية ١٩٨٨، حسبما أبلغت إلى الهيئة
٦٠	.....	.....	- ٥ المضبوطات من المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية ١٩٨٨، حسبما أبلغت إلى الهيئة
٧٠	.....	.....	- ٦ قائمة البلدان والأقاليم التي قدمت تقارير إلى الهيئة عن التجارة والاستعمالات والاحتياجات المشروعة من المواد المدرجة في الجداولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨
٧١	.....	.....	- ٧ الحكومات التي طلبت تقديم إشعارات سابقة للتصدير عملاً بالفقرة (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨
٧٢	.....	.....	<b>الثاني - المواد المدرجة في الجداولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨ واستخدامها المعتمد في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع</b>
٧٢	.....	.....	ألف - قائمة المواد المجدولة
٧٣	.....	.....	باء - استعمال المواد المجدولة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع
٧٧	.....	.....	جيم - الأهمية النسبية لضبطيات السلاائف
٧٧	.....	.....	جدول - الجرعات الشارعية من المخدرات المصنوعة على نحو غير مشروع باستخدام السلاائف
٧٩	.....	.....	<b>الثالث - أحكام المعاهدات الخاصة بمراقبة المواد التي يكثر استعمالها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة</b>
٨١	.....	.....	<b>الرابع - قرارات لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بتنفيذ الحكومات للمادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨</b>
٩١	.....	.....	<b>الخامس - ملخص توصيات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ذات الصلة بتنفيذ الحكومات</b>
			المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٩٩	الترتيبات والمقترنات المتعلقة بإجراءات أخرى قمت في الاجتماع المعنى بنظم تبادل المعلومات لمراقبة السلاائف الذي عقده الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	السابس -
١٠٤	مواد غير مجدولة حدثت على أنها ذات أهمية في صنع المخدرات على نحو غير مشروع لإمكانية إدراجها في قائمة مراقبة خاصة .....	السابع -
١٠٥	سبل عمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ونطاق أنشطة الهيئة بمقتضى المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ .....	الثامن -
<b>الأشكال</b>		
٤	حالة الانضمام إلى اتفاقية سنة ١٩٨٨ : الدول الأطراف وغير الأطراف حسب المناطق .....	الأول -
٢٤	بعض حالات تسريب أنهيدريد الخليك أو الحيلولة دون تسريبه ، ١٩٩٥-١٩٩٧ .....	الثاني -
٣١	بعض حالات محاولة تسريب سلائف الأمفيتامين ومادة م. د. م. أو الاتجار بها ١٩٩٦-١٩٩٧ .....	الثالث -
٣٤	بعض حالات تسريب الإيفيدرين بأنواعه أو محاولة تسريبه ، ١٩٩٦-١٩٩٤ ..	الرابع -
٧٣	صنع الكوكايين والهيروين على نحو غير مشروع .....	الخامس -
٧٤	صنع الميتامفيتامين والأمفيتامين على نحو غير مشروع .....	ال السادس -
٧٥	صنع م. د. م. أو المخدرات ذات الصلة بها على نحو غير مشروع .....	السابع -
٧٦	صنع ل. س. د. والميتاكوالون والفينيسيكالدين على نحو غير مشروع .....	الثامن -



## مقدمة

١ - ظلت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقدم ، خلال السنوات ، توصيات محددة باتخاذ تدابير ملموسة في مجال مكافحة السلاائف\* ، وبنك عملاً بالولايات المستندة إلى الهيئة بموجب المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ . وقد أقرت لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه التوصيات . وعمل عدد من الحكومات بهذه التوصيات ويتخذ خطوات عملية تساعدها كل حكومة الحكومات الأخرى ، من خلال الهيئة في كثير من الأحيان ، على منع تسريب السلاائف من القنوات المشروعة إلى الاتجار غير المشروع . وكثيراً ما يكون تبادل المعلومات السريع بين السلطات هو الذي يتيح لها أن تستبين الصفقات المريبة . وقد نوهت الهيئة مراراً إلى أن تبادل المعلومات في أوانها هو المفتاح لمكافحة السلاائف مكافحة فعالة . وظلت الهيئة ترصد دقيقاً الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية المختصة لتأمين ذلك التبادل للمعلومات . وقد نجح بعض الحكومات في إقامة صلات اتصال ، في حين لم يقم البعض الآخر بذلك حتى الآن .

٢ - وقد تحقق نجاح في منع عمليات التسريب . فهناك عدد من البلدان لا يزال محدوداً ، ولكن يتزايد سريعاً ، يتحقق حالياً ، بانتظام ، من مشروعية كل شحنة على حدة من الشحنات المشتملة على سلاائف كيميائية ، كما يتبادل المعلومات عن الحالات المريبة ، بغية منع المتجرين من الذهاب إلى مكان آخر للحصول على الكيماويات التي يحتاجونها . وقد أثبتت تلك الخطوات إلى نتائج هامة . وسلطت الهيئة في تقريرها الأخير الأضواء على الحالات التي أدى فيها تشديد الضوابط إلى المنع الفعال لتسريب السلاائف الخاصة بمنشطات أمفيتامينية معينة ، وتسريب كيماويات أخرى لازمة لصنع الكوكايين والهيلوروبين . ويعرض هذا التقرير مزيداً من حالات التسريب التي تشمل على سلاائف لم يكتشف قبل ذلك تسريبها فقط .

٣ - وكان النجاح الذي تحقق حتى الآن ناتجاً عن استخدام آليات العمل والإجراءات التنفيذية المعيارية التي أقامتها السلطات الوطنية المختصة فيما بينها ، وكذلك مع الهيئة ومع الهيئات الدولية

\* يستعمل مصطلح "السلاائف" للإشارة إلى المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ ، الا في الحالات التي يتطلب فيها السياق تعبيراً آخر . وكثيراً ما توصف هذه المواد بأنها سلاائف أو مواد كيميائية أساسية ، وهذا يتوقف على خصائصها الكيميائية الرئيسية . ولم يستعمل مؤتمر المفوضين الذي اعتمد اتفاقية سنة ١٩٨٨ مصطلحاً واحداً لوصف هذه المواد بل استحدث في الاتفاقية تعبير "المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة" . بيد أنه أصبح من الشائع الاكتفاء بالإشارة إلى جميع هذه المواد بعبارة "سلاائف" ؛ وعلى الرغم من أن هذا المصطلح ليس صحيحاً من الناحية التقنية فقد قررت الهيئة استعماله في هذا التقرير من أجل الإيجاز .

المختصة الأخرى ، لتبادل المعلومات عن الشحنات المحتوية على الكيماويات الخاضعة للمراقبة والتحقق من تلك المعلومات . وكثيرا ما كان ارساء آليات العمل واجراءات التنفيذ المعيارية القائمة حاليا قد جرى من خلال ملتقى عمل صغير ظلت الهيئة تتيحها للسلطات الوطنية المختصة ، ونلخص استنادا إلى ما تم كشفه من عمليات التسريب الفعلي والشروع فيه . وتتفق الحكومات الآن على أهمية ارساء آليات واجراءات فعالة . وتنقذ الهيئة في أن المنجزات ستكتاثر تبعا لاعتماد مثل تلك النظم من جانب المزيد من حكومات بلدان وأقاليم التصدير أو الاستيراد أو العبور في جميع أنحاء العالم .

٤ - ولم يعد يكفي الآن أن تقول الحكومات أنها قادرة على قبول أحد التدابير أو غيره أو غير قادرة على قبوله . ويتبين أن تنتقل الحكومات الآن إلى المرحلة التالية من مراحل مكافحة السلائف . فهناك عدد متزايد من السلطات المختصة التي اتخذت خطوات فعالة اقتراحها الهيئة لتنفيذ المادة ١٢ على النحو الذي اقترحه الهيئة . وقد صمدت تلك التدابير لمعيار الزمن ، وبرهنت على فعاليتها . وينبغي لجميع الحكومات أن تتخذ الآن تدابير مماثلة .

٥ - وتلاحظ الهيئة أن الحكومات التي تتخذ تلك الخطوات هي في كثير من الأحيان حكومات بلدان نامية تحتاج إلى تيسير التجارة المشروعة وإلى حماية المصالح المشروعة لصناعاتها ، مثل البلدان الصناعية . وقد استطاعت أن تفعل ذلك دون أن تعوق التجارة المشروعة . وتشعر الهيئة بالامتنان لتلك الحكومات ، وتنقذ في أن البلدان الصناعية التي لم تتخذ حتى الآن تدابير مماثلة أو بديلة ذات فعالية متساوية في منع تسريب المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ستفعل ذلك ، وخاصة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

٦ - وإلى جانب رصد تنفيذ الحكومات للمادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، بدأت الهيئة أيضا في عام ١٩٩٧ أنشطتها الرامية إلى وضع قائمة محددة للمراقبة الدولية الخاصة ، على النحو الذي طلبه المجلس في قراره ٢٩/١٩٩٦ . وتحقيقا لذلك ، قررت الهيئة عقد اجتماع لفريق الخبراء الاستشاري التابع لها ، والذي سينظر كذلك في إخطار مقدم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومحال من الأمين العام يرمي إلى جدولة الغنيل بروبيانولامين ، وهو مادة سليبة للأمفيتامين ، بموجب اتفاقية سنة ١٩٨٨ . ويرد وصف لأنشطة الهيئة في هذا الصدد في الجزأين دال وهاء من الفصل الأول أدناه .

## **أولا - إطار مراقبة السلائف والتدابير التي اتخذتها الحكومات**

٧ - يستعرض في هذا الفصل الإطار الأساسي لمراقبة السلائف والتدابير التي تتخذها الحكومات ، بما في تلك حالة الامتثال لاتفاقية سنة ١٩٨٨ وتقديم التقارير إلى الهيئة بموجب المادة ١٢ ، كما تقدم مقترنات بشأن اتخاذ مزيد من التدابير استنادا إلى ملاحظات الهيئة والاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال حالات التسريب المكتشفة .

**ألف - حالة الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ وتقديم التقارير من جانب الحكومات بموجب المادة ١٢**

### **١ - حالة اتفاقية سنة ١٩٨٨**

٨ - حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ كان قد صدق على الاتفاقية أو انضم إليها أو أقرها ما مجموعه ١٤٣ دولة ، وأكّد الاتحاد الأوروبي تأييده الرسمي للاتفاقية (نطاق الاختصاص : المادة ١٢) . ويمثل ذلك نسبة ٧٥ في المائة من جميع بلدان العالم . ومنذ صدور تقرير الهيئة لعام ١٩٩٦ عن تنفيذ المادة ١٢ ، (١) أصبحت ست دول (آيسلندا وبين وسنغافورة وكازاخستان والنمسا وهنغاريا) أطرافا في الاتفاقية .

٩ - وتلاحظ الهيئة مع القلق أن بعض البلدان الصانعة والمصدرة والمستوردة الرئيسية لم تنضم بعد إلى اتفاقية سنة ١٩٨٨ . وتطلب الهيئة مجددا إلى تلك البلدان بوجه خاص ، وإلى جميع الدول الأخرى التي لم تتخذ بعد خطوات لإقامة الآليات الالزامية لتنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨ تنفيذا كاملا ، أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية وأن تنضم إلى الاتفاقية في أقرب وقت ممكن .

١٠ - وترتدي في الجدول ١ من المرفق الأول قائمة بالدول الأطراف والدول غير الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨ حسب المناطق . وكانت نسب الانضمام إلى الاتفاقية على النحو التالي : إفريقيا (٧٠ في المائة) ؛ القارة الأمريكية (١٠٠ في المائة) ؛ آسيا (٦١ في المائة) ؛ أوروبا (٨٢ في المائة) ؛ أوقيانيا (٢١ في المائة) . ويبين الشكل الأول أدناه توزيع الدول الأطراف وغير الأطراف حسب المناطق .

### **٢ - تقديم التقارير إلى الهيئة بموجب المادة ١٢**

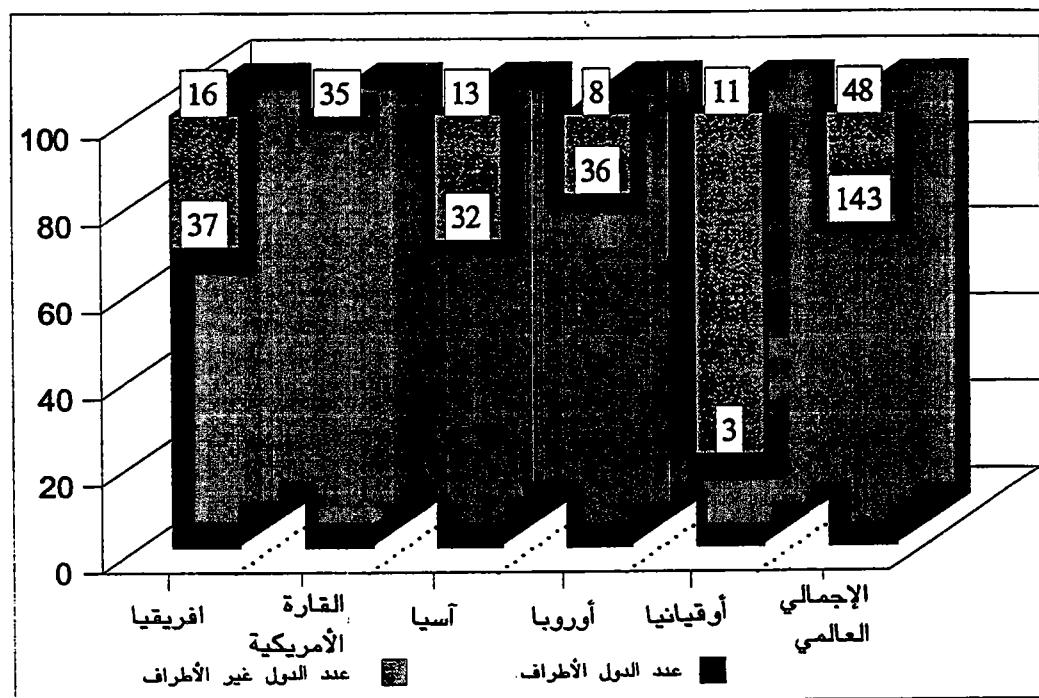
١١ - ترسل الهيئة إلى جميع الحكومات ، الأطراف وغير الأطراف على السواء ، استبيانا سنويا بشأن المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة ، ويعرف باسم الاستماراة دال . وتدعى لجنة المخدرات أيضا في قرارها ٥ (٣٤-د) المؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٩١ (انظر المرفق الرابع) الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية إلى تقديم تلك المعلومات إلى الهيئة .

١٢ - وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ ، قدم ما مجموعه ١٠٦ حكومات الاستمارة دال عن عام ١٩٩٦ . ويمثل ذلك نسبة ٥١ في المائة من البلدان والأقاليم البالغ عددها ٢٠٩ التي طلب إليها تقديم المعلومات .

١٣ - وفي حين أن كثيرا من الدول غير الأطراف تقدم بالفعل البيانات المطلوبة بموجب المادة ، تشعر الهيئة ببالغ القلق من أن عددا كبيرا من الأطراف (٤٢ في المائة منها) لم يقدم الاستمارة دال عن عام ١٩٩٦ مما يدل على أن كثيرا من الأطراف لا تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية سنة ١٩٨٨ . وهناك بعض الدول الأطراف ، منها الأرجنتين والأردن وبنغلاديش وتونغو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وجمهورية مولدوفا والسلفادور وسلوفاكيا والستغال وسورينام وغواتيمالا والكامبيرون وكينيا وماليزيا ، لم تقدم بعد المعلومات المطلوبة عن عامين أو أكثر . وعدم تقديم التقارير هو مؤشر يدل على أن الإطار اللازم والنظم اللازمة للمراقبة الكافية ربما لا تكون قائمة . كما أن عدم تقديم التقارير أو تأخيرها يسبب صعوبات للهيئة في تحليل حالة مراقبة السلائف والتجار غير المشروع في العالم ويسبب ، نتيجة لذلك ، صعوبات في التوصية إلى الحكومات بالتدابير الملائمة . لذلك تحت الهيئة الأطراف وغير الأطراف على السواء على أن تقدم ، في أقرب وقت ممكن ، المعلومات التي تطلب بموجب المادة ١٢ من الاتفاقية .

### الشكل الأول

حالة الانضمام إلى اتفاقية سنة ١٩٨٨ : الدول الأطراف وغير الأطراف حسب المناطق



١٤ - ولاحظت الهيئة أيضاً في هذا الصدد أن عدداً من الحكومات في القارة الأمريكية ، وهي حكومات معروفة أنها قامت بضيبيات ، لا تبلغ تلك البيانات إلى الهيئة . وتود الهيئة أن تذكر تلك الحكومات بأن ابلاغ الهيئة بالبيانات المتعلقة بالضيبيات وطرق التسريب ومسالكه وصنع المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروع هو التزام تعاهدي . وتحقيقاً لذلك ، ينبغي للحكومات أن تحسن آليات التنسيق بين مختلف السلطات المعنية بمراقبة السلائف فيما يتعلق بجمع تلك المعلومات والإبلاغ عنها .

١٥ - ومنذ عام ١٩٩٥ تشمل الاستماراة دال على جزء تطلب فيه بيانات عن التجارة المشروعة في العواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني في اتفاقية سنة ١٩٨٨ واستخدامات تلك المواد . ويطلب تقديم تلك المعلومات طوعياً ، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/١٩٩٥ (انظر المرفق الرابع) . وتأسف الهيئة من أنه حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ لا يزال بعض من البلدان الصانعة والمصدرة الرئيسية الأخرى ، وعلى وجه الخصوص بلدان في الاتحاد الأوروبي ، وبالتالي اللجنة الأوروبية نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، غير قادر على تقديم تلك المعلومات . وستواصل الهيئة حوارها مع اللجنة الأوروبية بحثاً عن سبل لمعالجة ذلك الوضع . وفي هذا الصدد ، تقدر الهيئة على وجه الخصوص الجهود التي تبذلها دول أعضاء فرادي في الاتحاد الأوروبي لتقديم البيانات عن التجارة المشروعة في المواد المجدولة .

١٦ - وتطلب الهيئة مجدداً إلى جميع البلدان والأقاليم التي لم تنشئ بعد آليات لجمع البيانات عن الحركة المشروعة للمواد المجدولة أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية وأن تقدم تلك البيانات إلى الهيئة وإلى الحكومات الأخرى . ويعد جمع البيانات شرطاً أساسياً لتنفيذ الفقرة ٩ (أ) من المادة ١٢ ، وبدونها لن تؤدي نظم الرصد اللازم وظيفتها . وسوف تحافظ الهيئة على سرية البيانات التي تتلقاها إذا رغبت الحكومة المرسلة بذلك .

١٧ - واشتملت الاستماراة دال لعام ١٩٩٦ أيضاً على جزء جديد تطلب فيه بيانات عن الشحنات الموقوفة . وكما هو مبين في الاستماراة فإن المعلومات عن الشحنات التي أوقفت بسبب وجود أدلة كافية على أن المواد يمكن أن تسرب إلى القنوات غير المشروعة هي معلومات جوهرية لاستعراض اتجاهات الاتجار غير المشروع ولمنع محاولات تسريب المواد من مصادر أخرى . لذلك تعرب الهيئة عن تقديرها لحكومات الصين (إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص) ، وألمانيا ، والدانمرك ، ورومانيا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليونان ، التي قدمت تلك المعلومات بانتظام .

١٨ - ويبين الجدول ٢ من المرفق الأول تقديم البيانات إلى الهيئة بموجب الفقرة ١٢ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ عن السنوات من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦ . وترد في الجدول ٤ من المرفق الأول البلدان والأقاليم التي قدمت معلومات عن التجارة المشروعة في المواد المجدولة واستخداماتها والاحتياجات منها .

**باء - الاستنتاجات المستمدة من حالات التسريب ومحاولة التسريب  
والتدابير المتخذة لمنع التسريب**

**١ - الاستنتاجات المستمدة من الحالات المكتشفة  
والتدابير التي اتخذتها الحكومات**

١٩ - أوصت الهيئة في تقاريرها السابقة عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٩٨ بتدابير تتخذها الحكومات من أجل تنفيذ المادة ١٢ تنفيذاً كاملاً، على النحو الملخص في المرفق الخامس من هذا التقرير. ويتضمن الكثير من هذه التوصيات إنشاء آليات عمل وإجراءات تنفيذية معيارية تكفل سرعة تبادل المعلومات فيما بين الحكومات ومع الهيئة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه.

٢٠ - وتتضمن الفقرات التالية استعراضاً لبعض التدابير التي اضطاعت بها الحكومات في هذا الصدد، كما تحدد مسائل تدخل في نطاق المجالات التالية:

(أ) تزويد حكومات البلدان المستوردة والهيئة بإشعارات سابقة بخصوص الشحنات المنفردة التي تشتمل على سلائف؛

(ب) إبلاغ الحكومات المعنية والهيئة بخصوص محاولات التسريب المكتشفة؛

(ج) ضبط السلائف وإبلاغ الهيئة بالضبطيات.

٢١ - ويبين الجزء جيم من هذا الفصل تدابير إضافية ينبغي للحكومات أن تتخذها من أجل التغلب على بعض نقاط الضعف المستتبانة والحلولة دون تسريب السلائف.

(أ) مسائل تتصل بتوفير إشعارات مسبقة بخصوص شحنات منفردة مصدرة

٢٢ - تشكل الإشعارات السابقة للتصدير والاستفسارات بخصوص مشروعية الشحنات المنفردة جزءاً من التدابير المحتملة التي يمكن اتخاذها من أجل الحلولة دون التسريب دون التسبب إلى الصناع غير المشروع. وكثيراً ما مكّنت هذه الإشعارات السلطات المختصة في البلدان المستوردة من التحقق من مشروعية الصفقات ذات الصلة والتعرف على محاولات التسريب. وعندما أرسلت صور منها إلى الهيئة مكّنتها كذلك من تحديث قاعدة البيانات الخاصة بها عن التجارة المشروعة القائمة في هذه المواد والتي تستخدّم لمساعدة الحكومات في التتحقق من مشروعية صفقات أخرى. ومن ثم يسرّ الهيئة ملاحظة أن عدداً متزايداً من الحكومات يرسل إشعارات بخصوص الشحنات المصدرة المشتملة على سلائف إلى البلدان المستوردة أو يستفسر عن مشروعية الصفقات قبلما يتم الشحن بالفعل. وتبين المعلومات المتاحة للهيئة، على سبيل المثال، أن الحكومات التالية قدمت إشعارات سابقة للتصدير بانتظام خلال عام ١٩٩٧ للبلدان المستوردة، حتى في حالة عدم طلب ذلك منها رسمياً بموجب الفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية

سنة ١٩٨٨ : الصين (إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص) ، الجمهورية التشيكية ، سنغافورة ، الهند ، اليابان . وكان من بين البلدان التي أرسلت بانتظام استفسارات بخصوص شحنات منفردة مصدرة كل من ألمانيا ، بلجيكا ، البرازيل ، سويسرا ، الصين ، المكسيك ، المملكة المتحدة . وتود الهيئة أن تشيد بمختلف الحكومات لما اتخذته من تدابير .

٢٣ - وإضافة إلى البلدان السالفة الذكر يرسل عدد متزايد من الحكومات هذه الإشعارات المسبقة أو الاستفسارات إلى حكومات البلدان المستوردة مباشرة . وترحب الهيئة بهذا التطور باعتباره أسرع الوسائل للتحقق من مشروعية الصفقات ، وهي على استعداد لمساعدة الحكومات التي تواجه صعوبات في الاتصال مباشرة بنظيراتها في البلدان المستوردة إذا ما رغبت ذلك .

٢٤ - وتلاحظ الهيئة مع التقدير في الوقت نفسه أن تلك الاتصالات فيما بين الحكومات بخصوص شحنات منفردة تغطي الآن ١٩ من المواد المدرجة في الجدولين الأول أو الثاني من اتفاقية سنة ١٩٩٨ ، حسب معلومات الهيئة . وكان تبادل مثل هذه المعلومات قاصرا في الماضي أساسا على سلائف الميتامفيتامين . ومنذ عام ١٩٩٦ ، وعلى الأخص في عام ١٩٩٧ ، دأب عدد من الحكومات على إبلاغ البلدان المستوردة والهيئة بخصوص شحنات من السلائف المستخدمة في صنع منشطات أخرى أمفيتامينية وثاني أنيتيلاميد حمض الليسرجيك (ل. س. د.) على نحو غير مشروع .

٢٥ - ورغم حالات النجاح هذه ، لم تقم بلدان مصنعة لسلائف مشتقات الأمفيتامين ، وخاصة السافرول في شكل زيت الساسافراس ، و ٣ ، ٤ - ميتيلين ديوكسي فينيل - ٢ - بروبانون (٣ ، ٤ - م د ف -٢- ب) ، و ١ - فينيل - ٢- بروبانون (ف -٢- ب) ، بإبلاغ البلدان المستوردة بانتظام بخصوص شحنات من هذه المواد . وتتضح هذه الحقيقة من حالات التسريب أو محاولة التسريب التي كشفت مؤخرا ومن ضبطيات منفردة لسلائف تستخدم في صنع المشتقات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع ، كما هو مبين في الفصل الثاني أدناه . ولذلك تطلب الهيئة إلى تلك البلدان أن تبادر بتوفير شكل ما من الإشعارات السابقة لتصدير هذه المواد ، وكذلك جميع المواد المدرجة في الجدول الأول ، بأسرع ما يمكن (أنظر أيضا الجزء جيم أدناه) .

٢٦ - وكثيرا ما كانت الإشعارات السابقة لتصدير التي أرسلتها الحكومات إلى البلدان المستوردة والهيئة بخصوص المواد المدرجة في الجدول الثاني أقل مما أرسلته بخصوص المواد المدرجة في الجدول الأول ، وكذلك الاستفسارات بخصوص مشروعية هذه الصفقات . غير أنه نظرا لتبادل المعلومات حول شحنات منفردة وتحقيقات المتابعة في البلدان المستوردة أمكن تحديد صفقات مشبوهة من مواد الجدول الثاني أيضا ، كما هو مبين في الفصل الثاني . وفي الوقت نفسه ، حيث أن البيانات الخاصة بضبطيات جميع السلائف ، بما في ذلك المدرج منها في الجدول الثاني ، توضح أن المُتَّجِرِّين لا يرسلون الشحنات بطريق مباشر في جميع الأحوال وإنما يستخدمون طرقا معقدة عبر مناطق لا صلة لها بصنع المخدرات على نحو غير مشروع (أنظر أيضا الفصل الثاني) ، فقد يُسْرَّ تسريب هذه الشحنات أن حكومات البلدان المصدرة (ومن بينها الحكومات التي ليست على دراية بالشحنات المنفردة عندما لا تكون موجهة إلى

بلدان المقصد المدرجة في قائمة بلدان المقصد الحساسة) لا ترسل إشعارات سابقة للتصدير أو استفسارات عن مشروعية صفات هذه المواد إلى جميع البلدان . وتحث الهيئة الحكومات أن تتخذ الخطوات اللازمة للسماح بإرسال هذه الإشعارات على نحو أكثر انتظاما (أبظر أيضا الجزء جيم أدناه) ، ربما بالتعاون مع الصناعة .

٢٧ - تطبق الاستنتاجات السالفة الذكر بوجه خاص على أنهيدريد الخليك وبرمنغتونات البوتاسيوم ، وهما من الكيماويات الرئيسية المستخدمة في صنع الهيروين والكوكايين على التوالي على نحو غير مشروع . ولذلك يسر الهيئة أنه نتيجة لاجتماعات التشاور غير الرسمية مع كبار مصدري أنهيدريد الخليك وبرمنغتونات البوتاسيوم واجتماع الهيئة حول نظم تبادل المعلومات من أجل مراقبة السلائف (أنظر الفقرتين ٣٩ و ٣٨ أدناه) ، تبذل السلطات المختصة في البلدان والأقاليم الرئيسية المصنعة والمصدرة والعبورية والمستوردة كل جهودها من أجل الشروع في إصدار إشعارات سابقة للتصدير فيما يتعلق بالمادتين المذكورتين ، أو للاستفسار عن مشروعية صفات منفردة ، وكذلك توفير ما يلزم من معلومات مرتجعة . وتأمل الهيئة أن تفعل حكومات أخرى بالمثل .

#### (ب) مسائل تتصل بتدابير تتخذها الحكومات فيما يتعلق بمحاولات التسريب المكتشفة

٢٨ - عندما تكشف السلطات المختصة الوطنية حالات للتسريب أو محاولة التسريب أو عندما توقف شحنات بسبب الاشتباه ، ينبغي لها أن تبلغ البلدان التي قد تكون مستهدفة ك نقاط للتسريب بالتفاصيل ذات الصلة ، وكذلك الهيئة . وينبغي أن تتضمن التفاصيل - كحد أدنى - نوع المادة المعنية وكميتها والطريقة والطريق اللذين يعتمذون استخدامهما أو اللذين يستخدمونهما بالفعل . وينبغي أن ترسل هذه البلاغات في وقت مناسب إذا أريد منها أن تسمح لحكومات معينة أخرى بأن تحبط محاولات مماثلة للتسريب .

٢٩ - ومنذ اكتشاف سلسلة من حالات لتسريب الأيفيدرين إلى أمريكا الشمالية من آسيا وأوروبا في عام ١٩٩٤ ، يتزايد عدد الحكومات التي تبلغ الهيئة بحالات مكتشفة للتسريب أو محاولة التسريب تتعلق بعدد متزايد من المواد . وقد أبلغت الهيئة حتى الآن بحالات تتعلق بجميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، باستثناء حمض الليسرجيك وعدد من المواد غير المجدولة . ومن بين الحكومات التي تتبادل الآن مثل هذه المعلومات بانتظام إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين وألمانيا وبليجيكا والجمهورية التشيكية وسويسرا والصين والهند والولايات المتحدة . ولعبت هذه الحكومات دورا فعالا في الحيلولة دون المزيد من عمليات التسريب .

٣٠ - وتلاحظ الهيئة كذلك مع الارتياح أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدأ الآن تقاسم معلومات معينة مع الهيئة ، من خلال اللجنة الأوروبية ، تستمد她的 من نظام التنبيه الداخلي الخاص بالاتحاد بشأن محاولات تسريب السلائف ، مما يسمح للهيئة بأن تبلغ بدورها حكومات خارج الاتحاد الأوروبي بهذه المحاولات ، حسب الاقتضاء .

٣١ - وأبلغ بعض الحكومات الهيئة كذلك بخصوص شحنات من السلاائف أوقفتها تلك الحكومات أو المصدوّن المعنيون ، بسبب الاشتباه (أنظر الفقرة ١٧ أعلاه) ، غير أنّ حكومات البلدان المستوردة المعنية لم تَبْلُغ في عدد من هذه الحالات ؛ وبالتالي لم يجر أي تحقيق في تلك البلدان المستوردة . وفي الوقت نفسه ، كثيراً ما لم تَبْلُغُ الحكومات بشأن محاولات اكتشفت في أماكن أخرى ، مما مكّن المُتّجّرين من التوجّه إلى مصادر أخرى للحصول على ما يحتاجونه من سلاائف . ولذلك تشدد الهيئة مجدداً في الجزء جيم أنسا على الحاجة إلى تزويد الحكومات المعنية ، وخصوصاً حكومة بلد المقصود ، وكذلك الهيئة ، بالتفاصيل ذات الصلة الخاصة بالشحنات الموقوفة .

#### (ج) مسائل تتصل بضبط السلاائف وإبلاغ الهيئة بالضبطيات

٣٢ - كثيراً ما لاحظت الهيئة أنه في بعض البلدان التي يُعرف أنه يجري فيها صنع المخدرات على نحو غير مشروع ، لم تضبط أي سلاائف تستخدم في هذا الصنع ، أو لم يبلغ عن أنواع المواد المضبوطة . وقد يشير عدم تنفيذ أي ضبطيات أو الإبلاغ عنها إلى عدم وجود ضوابط رقابية على المواد المعنية ، وقد يشير أيضاً إلى عدم وجود إجراءات لإنفاذ القانون ، إما لضبط المواد عند اكتشافها أو التعرف على المواد المعنية ومصدرها وطريقة تسريبها .

٣٣ - وما يثير قلق الهيئة في هذا الصدد أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (إيطاليا والدانمرك والسويد وفرنسا) التي ضبطت سلاائف في السنوات الماضية (وخصوصاً سلاائف المنشّطات الأمفيتامينية) وأبلغت الهيئة بهذه الضبطيات عن الفترة ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ لم تبلغ عن ضبطيات من هذه المواد أو أَبْلَغَت عن عدد من الضبطيات أقل بكثير مما كانت تَبْلُغُ عنه قبل ذلك . وفي حين أن صنع المنشّطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع مستمر في المنطقة ، ليس من الواضح ما إذا كان ضبط السلاائف المستخدمة مستمراً في تلك البلدان . واستهلت الهيئة حواراً مع البلدان المعنية من أجل معرفة أسباب هذا الانخفاض في الإبلاغ عن الضبطيات .

٣٤ - وعلاوة على ذلك ، تأسف الهيئة لعدم تنفيذ ضبطيات حتى الآن في مناطق يُعتقد أنه يجري فيها صنع ثاني أتميلاميد حمض الليسرجيك (ل. س. د.) ، ومن بينها الولايات المتحدة مثلاً ، إلا أن بعض الحكومات بدأ تحديد حالات لتسريب ومحاولة تسريب شبّهات القلوبيات الإيرغوتية . وكذلك لم يَبْلُغ إلا عدد ضئيل من الحكومات عن ضبطيات لسلاائف مستخدمة في صنع الميتاكوالون على نحو غير مشروع .

٣٥ - وما يثير قلق الهيئة أيضاً أن أساليب تسريب أنهيدريد الخليك وخطوط سيره لم تستبان بعد في بعض المناطق التي يجري فيها صنع الهيروين على نحو غير مشروع ، وأن بلدان تلك المناطق لم تكّن تنفذ أي ضبطيات من هذه الكيماويات ، ومنها على الأخص كولومبيا والمكسيك (أنظر الفصل الثاني) . وبالمثل ، لم يَبْلُغ عن ضبطيات من بلدان في آسيا الوسطى مجاورة لإحدى هذه المناطق

وكل ذلك من بلدان في جنوب شرق آسيا ، باستثناء الصين وミانمار ، إذ أبلغ كل منها عن ضبطيات من أنه يدير الخليك .

٣٦ - ولذلك تذكر الهيئة الحكومات في الجزء جيم من هذا الفصل بالتدابير الواجب اتخاذها عند كشف صنع المخدرات على نحو غير مشروع .

## ٢ - الأنشطة الدولية الأخرى ذات الصلة

٣٧ - ظلت الهيئة طوال عام ١٩٩٧ تعطي أعلى درجة من الأولوية في أنشطتها المتعلقة بمراقبة السلائف إلى مساعدة السلطات الوطنية المختصة في إنشاء وتسخير الآليات اللازمة للنهوض بتبادل المعلومات وتنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ . وركّزت هذه الأنشطة أساساً على مساعدة إدخال وسائل عملية لقيام الحكومات بإبلاغ بعضها البعض بخصوص شحنات السلائف قبل تصديرها ، والتحقق من مشروعية الشحنات المنفردة ، وتنبيه الحكومات الأخرى بخصوص محاولات التسريب التي تكتشف .

٣٨ - وتحقيقاً لهذا الغرض ، لعبت الهيئة دوراً رئيسياً في المؤتمر المعنى بتسريب الكيماويات من التجارة الدولية ، المعقود في براغ في شباط/فبراير ١٩٩٧ وفي مؤتمر متابعة دولي عن المبادرة المتعددة الأطراف للإبلاغ عن الكيماويات ، المعقود في ليشبوونه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ، اللذين اشتركت في تنظيمهما إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة واللجنة الأوروبية . وعقدت الهيئة أيضاً بمناسبة مؤتمر براغ اجتماعاً استشارياً غير رسمي لممثلي البلدان والأقاليم الرئيسية المصنعة لأنه يدير الخليك أو التي تصدره أو التي تستخدم كمعبر له ، وذلك من أجل دراسة الخيارات الممكنة لتشديد رصد حركة هذه المادة على نحو مشروع . وبالمثل ، عقدت الهيئة اجتماعاً استشارياً غير رسمي آخر للبلدان الرئيسية المصدرة لبرمنغهام البوتاسيوم ، في فيينا في نيسان/أبريل ١٩٩٧ . ورتببت الهيئة كذلك مشاورات بين البلدان الرئيسية المصنعة لشبكات القلوبيات الإيرغوتية والمصدرة أو المستوردة لها ، خلال الدورة الأربعين للجنة المخدرات ، وذلك لمناقشة طرائق تبادل المعلومات بخصوص هذه المواد .

٣٩ - وعقدت الهيئة بعد ذلك ، في تموز/يوليه ١٩٩٧ ، اجتماعاً أكبر نطاقاً عن نظم تبادل المعلومات لمراقبة السلائف ، من أجل مد نطاق تلك الآليات والإجراءات لتشمل عدداً أكبر من الحكومات ، بما في ذلك جميع البلدان والأقاليم الرئيسية المستوردة والمصدرة والتي تستخدم كمعبر أو لإعادة الشحن ، ولتغطي عدداً أكبر من المواد . واستعانت الاجتماع بدراسات إفرادية بالمحاكاة تستند إلى حالات واقعية للتسريب ومحاولة التسريب تم كشفها ، لزيادة تعزيز الآليات والإجراءات اللازمة للموافقة على طرائق تبادل المعلومات واسترجاعها ، فتوجد الآن مجموعة اتفق عليها من التدابير والإجراءات لهذا الغرض قائمة على أساس توصيات سابقة صادرة عن الهيئة . وارتئي أنه يلزم مد الترتيبات التي وضعت أثناء الاجتماع لتشمل سائر البلدان المصدرة والمستوردة ، فاستنسخت لذلك في المرفق السادس كي تنظر فيها جميع الحكومات .

٤٠ - وكان الغرض من هذه المحافل التي عرضتها الهيئة هو عمل الترتيبات العملية الالزمة فيما بين السلطات وبين السلطات والهيئة من أجل تبادل المعلومات الالزمة لاستبانة صفات مشبوهة من السلائف الكيميائية في الوقت المناسب . واستنتج من خلال كل هذه الاجتماعات أن مد نطاق الآليات والإجراءات القائمة لتقاسم المعلومات لتشمل المواد المعنية ممكناً وضرورياً لمنع عمليات التسريب ، ووضعت الحكومات المشتركة ترتيبات عملية لهذا التبادل . وتأمل الهيئة أن توصل النتائج الملجمة لهذه الاجتماعات المجتمع الدولي بالفعل إلى المرحلة التالية لمراقبة السلائف .

### جيم - بعض المقترنات بشأن تدابير أخرى

٤١ - ترد فيما يلي بعض المقترنات بشأن تدابير محددة أخرى ينبغي للحكومات اتخاذها الآن من أجل تنفيذ أحكام المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ تنفيذاً كاملاً ، وهي تستند إلى ما أبدى من ملاحظات ومجموعات التدابير المتفق عليها من خلال المحافل الدولية السالفة الذكر .

### ١ - تدابير تتعلق بتسهيل تبادل المعلومات

#### (أ) آليات وإجراءات لتبادل المعلومات

٤٢ - أيدت الحكومات نهج تأسيس إجراءات معيارية لتسهيل تبادل المعلومات ، في الاجتماع غير الرسمي الأول المفتوح العضوية فيما بين الدولتين ، المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٧ ، للجنة المخدرات بصفتها هيئة تحضيرية لدوره الجمعية العامة الاستثنائية المخصصة لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة ، المزمع عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٨ . وينبغي للحكومات أن تشجع وضع ترتيبات متعددة الأطراف ، ولا سيما الأساليب العملية التي تشجع تبادل المعلومات الضرورية لرصد السلائف . وينبغي لها أيضاً أن تؤسس إجراءات موحدة من أجل تسهيل تبادل المعلومات على نطاق واسع ومتعدد الأطراف في خلال تنفيذ الضوابط الرقابية على السلائف .

٤٣ - وفي هذا السياق ، وعلى ضوء الصعوبات التي يواجهها بعض الحكومات حالياً في تقييم المعلومات الواردة إليها وفي الإجابة على وجه السرعة على الاستفسارات المرسلة إليها ، اقترح أن تعد الهيئة استماراً موحداً تستخدم عند إرسال الإشعارات والاستفسارات السابقة للتصدير وإصدار الإنذارات والتنبيهات التي قد تتضمن معلومات حساسة . واقتراح أيضاً أن تكون هذه الاستماراة متاحة بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية وأن تستخدم فوراً ، على أساس طوعي ، من جانب كل الحكومات في حدود ما تسمح به تشريعاتها . وقد ساهم عدد من السلطات المختصة في إعداد هذه الاستماراة ، وذلك على سبيل المثال من خلال مناقشات دارت في المؤتمر الدولي عن المبادرة المتعددة الأطراف للإبلاغ عن الكيماويات ، السالف الذكر . وقد أتاحت الهيئة هذه الاستماراة الموحدة لجميع الحكومات بلغات الأمم المتحدة الرسمية ، وهي واثقة من أنها ستستخدم من أجل تسهيل مد نطاق تبادل المعلومات أو استهلاله ، حسب الحال .

٤٤ - وينبغي مد نطاق آليات العمل والإجراءات التنفيذية لتبادل المعلومات لتشمل عدداً أكبر من المواد . وينبغي لحكومات البلدان المصدرة ، خطوة مباشرة ، أن ترسل بانتظام نوعاً ما من الإشعارات السابقة للتصدير لشحنات جميع المواد المدرجة في الجدول الأول . وينبغي على وجه التخصيص للبلدان التي بقصد إنشاء إجراءات لمراقبة الواردات أن تستشهد بالفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢ فيما يتعلق بجميع المواد المدرجة في الجدول الأول لطلب رسمياً بأن ترسل إشعارات سابقة للتصدير إلى سلطاتها المختصة . وهذا الإجراء ضروري بشكل خاص على ضوء حالات التسريب أو محاولة التسريب التي اكتشفت مؤخراً وضبطيات منفردة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية . وتبيّن هذه الحالات أن العديد من البلدان الواقعة في مناطق يجري فيها الصنع على نحو غير مشروع ، مثل تلك التي توجد في أوروبا ، لم تراقب بعد واردات السلائف بقدر يكفي لاستبانة الشحنات المشبوهة الداخلة إلى أراضيها .

٤٥ - أما فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدول الثاني ، فينبغي لحكومات ، كحد أدنى ، أن تتخذ تدابير مماثلة لما سبق ذكره إزاء شحنات أنهيدريد الخليك وبرميغنتات البوتاسيوم ، وهما من الكيماويات الأساسية الضرورية لصنع الهيروين والكوكايين ، على التوالي ، على نحو غير مشروع .

٤٦ - وقد أعرب بعض الحكومات عن قلق إزاء مسألة تقاسم المعلومات تظراً لحساسية بعض المعلومات من الناحية التجارية أو التنفيذية ، وتفهم الهيئة هذا القلق . غير أن المطلوب ليس المعلومات الحساسة ، وتنفرد الحكومة التي تقدم المعلومات بحق تقرير ما الذي ينبغي تقاسمه . وكان بعض الحكومات راغماً أيضاً عن تقاسم معلومات معينة ، استناداً إلى أن تقاسم تلك المعلومات ليس مطلوباً صراحة بموجب المادة ١٢ . وتذكر الهيئة الحكومات بأن نظم الرصد التي يتعين عليها أن تنشئها من أجل استبانة الصفقات المشبوهة في التجارة الدولية تتطلب تقاسم المعلومات وإلا لن تؤدي وظيفتها . فلا يمكن ، مثلاً ، تعقب حركة السلائف دولياً إلا إذا قدم شكل ما من الإشعار قبل التصدير . وآليات العمل والإجراءات التنفيذية التي وصفتها الهيئة وكذلك الترتيبات التي وضعت في لجتماع الهيئة بخصوص تبادل المعلومات ، المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٧ ، تقضي بنظام عملي وقابل للتنفيذ ، في إطار المادة ١٢ .

٤٧ - وينبغي للحكومات أن تنشئ الآن هذه الآليات والإجراءات وأن تنفذها ، من أجل ضمان التعاون العالمي في مراقبة السلائف . وفي هذا السياق ، تأمل الهيئة في أن تقوم اللجنة الأوروبية ، التي أعربت عن قلق خاص حيال مسألة تقاسم المعلومات ، بوضع الترتيبات الالزمة لتأسيس هذا التبادل ، بالتعاون مع السلطات المختصة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، أو أن تقترح حلولاً بديلة لتمكينها من أن تفي بجميع التزاماتها بموجب المادة ١٢ .

#### (ب) النهج الاستهدافي المثير للمشاكل

٤٨ - سبق للهيئة في تقريرها لعام ١٩٩٦ عن تنفيذ المادة ١٢ أن بيّنت الأخطار الكامنة في النهج الاستهدافي حيث لا ترصد الحكومات سوى الشحنات المرسلة إلى مناطق معينة ، وأوصت بأن تعيد

الحكومات النظر في ترتيبات المراقبة هذه وأن تدخل عليها تعديلات حيثما كانت ضرورية<sup>(٢)</sup> . وفي هذا الصدد ، وعلى النحو المبين في الفصل الثاني من هذا التقرير ، لا يزال مصدرا الكيماويات في أوروبا مصدرا هاما للمواد المستخدمة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع ، وذلك أساسا لأن المتجرين لا يشحنون بالضرورة عن طريق مباشر ، وإنما كثيرا ما يستخدمون خطوط سير معقدة ، تدخل فيها بلدان لا صلة لها بصنع المخدرات على نحو غير مشروع ولم يندرج في قائمة الاتحاد الأوروبي بالبلدان الحساسة . وما لم تكن الصفقات موجهة إلى "مقاصد حساسة" لا يسهل على البلدان الأوروبية استيانة شحنات المواد المدرجة في الجدول الثاني ، ومن بينها مثلا أنهيدريد الخليك . ولذلك تشجع الهيئة اللجنة الأوروبية وجميع الحكومات التي تتبع نهجا استهدافيا أن توقف هذه الممارسة ، كما تؤكد من جديد على الحاجة إلى رصد جميع الشحنات وليس فقط الشحنات الموجهة إلى المناطق التي يعرف عنها أنه يجري فيها صنع المخدرات على نحو غير مشروع .

#### (ج) إبلاغ الحكومات الأخرى والهيئة بخصوص الشحنات الموقوفة

٤٩ - لاحظت الهيئة أن عددا من شحنات السلائف قد أوقفت<sup>\*</sup> بسبب الاشتباہ فيها ، غير أن السلطات المختصة في بلدان أخرى لم تبلغ بخصوص هذه الشحنات الموقوفة أو لم تبلغ إلا بعد كثير من التأخير (أنظر الفقرة ٣١) . ولذلك تكرر الهيئة طلبها الموجة إلى جميع الحكومات بأن تقوم في حالة احتجاز صادرات مشبوهة بإبلاغ سائر الحكومات المعنية ، ومن بينها على الأخص حكومة بلد المقصود ، وكذلك الهيئة ، بالتفاصيل ذات الصلة في أقرب وقت ممكن . وهذا الإجراء ضروري لتمكين حكومات البلدان المستوردة من التحقيق في هذه الحالات ومعرفة ما إذا كانت الصفة المعنية محاولة للتسلیب ، وملاحقة الأشخاص المتورطين ، حسب الاقتضاء . وهو ضروري أيضا للحيلولة دون محاولات مماثلة للتسلیب في بلدان أخرى . والهيئة مستعدة بدورها في حالة إبلاغها لتقديم المساعدة في إبلاغ حكومات أخرى ، حسب الاقتضاء .

#### ٤ - مسائل أخرى

##### (أ) إقرار الاستخدام النهائي

٥٠ - تطلب إقرارات الاستخدام النهائي في بعض البلدان لصفقات معينة . فعلى سبيل المثال ، يطلب هذا الإقرار في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتجارة داخل الاتحاد في بعض المواد المدرجة في جدولى اتفاقية سنة ١٩٨٨ . وبينما ينفي للمشتري أو للمرسل إليه أن يقدم هذه الوثيقة إلى المورد ، وهي تبين الغرض المحدد أو الأغراض المحددة من استخدام المادة المعنية ، وكذلك ما إذا كانت متوجهة للتصدير خارج الاتحاد الأوروبي . وعندما طلبت شركات مصدرة هذا الإقرار من مستوردين من خارج الاتحاد الأوروبي للتحقق من الاستخدام النهائي أو الاستخدامات النهائية للمادة المراد تصديرها ، ألغيت الطلبات في عدد من الحالات ، مما يشير إلى أن بعض الطلبات ربما كان محاولات للتسلیب . ولذلك ترى الهيئة أنه يمكن لهذا الإقرار من المستورد أن يكون أداة مفيدة كجزء من عملية فحص لكشف أي ملابسات مشبوهة تتصل بالطلب الوارد . ولذلك تناصح الهيئة جميع الحكومات بأن تشجع شركاتها المصدرة على أن تطلب إقرارا عن الاستخدام النهائي ، حسب الاقتضاء .

---

\* لأغراض هذه الفقرة يقصد بعبارة "شحنة موقوفة" أي شحنة أوقفها المصدر أو احتجزها أو سحبها طوعا بسبب الاشتباہ .

## (ب) استخدام اسم شركة مشروعة

٥١ - من بين أكثر الطرق شيوعا التي يستخدمها المتجرون لتسريب السلائف تزايد اللجوء إلى استخدام اسم شركة مشروعة قائمة ، دون علمها ، عند طلب مادة من الخارج . لذلك ينبغي للحكومات أن تتحقق بعناية من كل صفة على حدة ، حتى إذا كان يبدو أن المستورد المعنى حاصل على ترخيص ، بغية تفادى نجاح محاولات التسريب هذه .

## (ج) الخلائط ومنتجات أخرى

٥٢ - أشير في عدة أجزاء من الفصل الثاني من هذا التقرير إلى استخدام خلائط ومنتجات أخرى في الصنع غير المشروع للمخدرات ، تحتوي على واحدة أو أكثر من المواد المجدولة الممنوعة مع مواد أخرى . وجدير بالذكر بصفة خاصة الإشارات إلى استخدام منتجات صيدلية محتوية على الأيفيدين أو شبيه الأيفيدين في الصنع غير المشروع للميتامفيتامين ، واستخدام زيوت عطرية تحتوي على السافرول (ولا سيما زيت الساسفراس) في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية ذات الصلة بمساعدة م. د. أ. م. ("النشوة") ، واستخدام خلائط المنيبات ومواد الترقيق ، والأحماض المخففة ومحاليل برمغنتات البوتاسيوم ، لتجهيز الكوكايين .

٥٣ - وإضافة إلى ذلك ، أصبحت هذه الخلائط تستخدم متزايدا في الصنع غير المشروع للمخدرات لأن الضوابط المشددة قلت توافر بعض المواد المدرجة في جدولى اتفاقية سنة ١٩٨٨ للمُتَجَّرين . وبصدق تلك الزيادة في الاستخدام وما يتربى عليها من مشاكل في الرصد والمكافحة ، تقسم الهيئة التوصية التالية بهدف تعزيز الضوابط المفروضة حاليا على تلك المنتجات : بسبب احتواء زيت الساسفراس على نسبة عالية من السافرول ، وبسبب إمكان استخدامه بسهولة في الصنع غير المشروع للمخدرات ، ينبغي اعتباره وكأنه السافرول ذاته وأن يشار إليه بعبارة "السافرول في شكل زيت الساسفراس" ، وبينجي أن يُراقب بنفس الطريقة التي يُراقب بها السافرول في شكله النقى . وقد اتخذ عدد من الحكومات ، ومنها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، نفس هذا الرأي ، وهي تطبق بالفعل نفس الضوابط .

٥٤ - ومن أجل إتاحة المراقبة السليمة للمستحضرات الصيدلية المحتوية على مواد مجدولة ، ينبغي أن تراقب المستحضرات الصيدلية ، إذا أمكن استخدامها ، تقنيا ، بسهولة في الصنع غير المشروع لمواد خاضعة للمراقبة ، بنفس طريقة مراقبة المواد المجدولة التي تحتوي عليها تلك المستحضرات الصيدلية<sup>(٣)</sup> .

(د) الإجراءات الواجب اتخاذها بقصد كشف صنع المخدرات غير المشروع

٥٥ - أشير أعلاه إلى أنه لم يتم ضبط أي سلائف مستخدمة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع أو لم يبلغ عن المواد المضبوطة في العديد من البلدان التي يعرف أنه يجري فيها هذا الصنع . ولذلك تحدث الهيئة جميع الحكومات على أن تذكر سلطاتها المختصة بما يلي :

(أ) عند تفكيك المعامل السرية ، ينبغي لسلطات إنفاذ القانون أن تضبط أي مواد كيميائية توجد في المكان ، إذ ربما كان يقصد استخدامها في الصنع غير المشروع . وإذا كان يبدو أن كل المواد الكيميائية قد استخدمت وتم صنع آخر كمية من المخدرات ، ينبغي ضبط ما يتبقى من أليلة على وجود مواد كيميائية (ومن بينها مثلا الزجاجات أو البراميل الفارغة التي ربما كانت تحتوي عليها) ؟

(ب) ينبغي لأجهزة إنفاذ القانون ، على أساس هذه الضبطيات ، أن تبذل كل الجهد الممكنة لتحديد ماهية المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع (بواسطة التحليل الكيميائي مثلا) وللتعرف على مصدرها ، كلما أمكن ذلك ؟

(ج) ينبغي بعد ذلك لسلطات إنفاذ القانون أن تبلغ استنتاجاتها إلى سلطاتها الوطنية ، ويتعين على هذه السلطات بدورها أن تقاسم المعلومات مع سائر الحكومات والهيئات الدولية ذات الصلة ، ومن بينها الهيئة ، مثلا .

٥٦ - سوف تستخدم الهيئة المعلومات التي تتلقاها لتبيّن اتجاهات الاتجار وخطوط سير السلائف ، كي تنبه حكومات أخرى بشأن التطورات الحديثة وتطلب إليها اتخاذ إجراءات مضادة ملائمة .

(هـ) العقوبات

٥٧ - أحاطت الهيئة علما بالختال في التوازن بين الجزاءات المتعلقة بالسلائف والجزاءات المطبقة ، مثلا ، على المخدرات الرئيسية التي يساء استعمالها ، وبأن الحكومات المختلفة تطبق جزاءات مختلفة على جرائم السلائف . ودون الاتجار بالسلائف لما كان يتسمى الصنع غير المشروع للمخدرات النهائية التي يساء استعمالها . وتدل عمليات التسريب أو محاولة التسريب التي كشفت مؤخرا على أنه ، في كثير من الأحيان ، تحكم نفس جماعات الجريمة المنظمة في جميع المراحل ، من شراء السلائف الازمة والصنع غير المشروع للمخدرات التي يساء استعمالها والاتجار في النهاية بتلك المخدرات . لذلك تود الهيئة أن تذكر جميع الحكومات بالحاجة إلى فرض جزاءات ملائمة على الجرائم المتصلة بالسلائف ، لكي تكون رادعا للنشاط الإجرامي .

## (و) المواد غير المدرجة في جدولى اتفاقية سنة ١٩٨٨

٥٨ - نظراً إلى ازدياد استخدام مواد غير مجدولة في الصناع غير المشروع للمخدرات وإعداد قائمة محددة للمراقبة الدولية الخاصة على المواد الكيميائية (أنظر الجزء دال أدناه) ، توصي الهيئة بأن تعتمد الحكومات ، حيث يتعلّق الأمر بالصناعة غير المشروع ، تدابير جنائية أو مدنية أو إدارية للمعاقبة ، وفقاً للأحكام التشريعية ، على سلوك الأفراد أو الشركات غير المشروع فيما يتعلّق بتسريب المواد المستخدمة في الصناع غير المشروع للمخدرات ، باعتبار ذلك السلوك جريمة بمعنى المادة ٣ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ . ويتبغى أن يشير التشريع إلى نية صنع المخدرات على نحو غير مشروع ، بصرف النظر عما إذا كانت المواد الكيميائية التي كان يعتزم استخدامها خاضعة أم غير خاضعة للمراقبة الوطنية .

### دال - القائمة المحددة للمراقبة الدولية الخاصة للمواد الكيميائية

٥٩ - بدأت الهيئة العمل على إعداد القائمة المحددة للمراقبة الدولية الخاصة للمواد الكيميائية ، عملاً بطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ٢٩/١٩٩٦ . والهدف من القائمة هو تحديد المواد غير المجدولة التي يكثر لحتمال تسريبها من التجارة المشروع لاستخدامها في صنع المخدرات على نحو غير مشروع ، ومساعدة الحكومات بالتوصية بما يمكن اتخاذه من إجراءات لمنع عمليات التسريب هذه . وقد أصبح ذلك ضرورياً لأن منظمات التجارة الدولي غير المشروع في المخدرات حاولت بقدر متزايد ، أثنتين السنوات القليلة الأخيرة ، تفادي الاكتشاف بالتحول عن المواد الكيميائية المجدولة في اتفاقية سنة ١٩٨٨ إلى بدائل غير مجدولة . وقائمة المراقبة ليست شرطاً مسبقاً للجدولة ، ولا وسيلة يمكن بها تفادي إجراءات الجدولة .

٦٠ - وقد انصبت جهود الهيئة حتى الآن على تحديد المواد التي يمكن أن يكون من المناسب النظر في إدراجها في القائمة . وترت في المرفق السابع القائمة المحتوية على ٧٤ مادة كيميائية حلت حتى الآن . وقد تم تحديد هذه المواد ، باعتبارها المواد التي توجد معلومات وفيرة عن استخدامها في صنع المخدرات على نحو غير مشروع ، لدى إيلاء الاعتبار لعوامل منها مثلاً عدد وأنواع المخدرات والمؤثرات العقلية التي تصنع صنعاً غير مشروع باستخدام هذه المواد ، والضبيطيات الفعلية للمواد بحسب الإبلاغ عنها إلى الهيئة ، وما إن كانت المادة ترصد حالياً على الصعيد الوطني أو الإقليمي .

٦١ - وتعتمد الهيئة ، في المرحلة القادمة من عملية وضع القائمة ، أن تدعى فريق خبرائها الاستشاري إلى الانعقاد لتحديد ما ينبغي إدراجها في القائمة المحددة للمراقبة الدولية الخاصة من المواد الكيميائية إلى ٧٤ . وسيعين الفريق الوظيفة المحددة التي يتبغى أن تؤديها قائمة المراقبة ، كما سيوصي إلى الهيئة بالتدابير التي يتبغى أن تتخذها الحكومات بشأن القائمة .

٦٢ - وفي هذا الصدد ، تطلب الهيئة إلى جميع الحكومات أن تساعدها في الحصول على المعلومات اللازمة من أجل ضمان إمكانية إجراء تقييم مفيد للمواد الكيميائية .

**هاء - إشعار من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إمكان إدراج الفينيل بروبانولامين في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨**

٦٣ - في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ، قدمت حكومة الولايات المتحدة إلى الأمين العام إشعارا ، وفقا للفرقة ٢ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، تقترح فيه إدراج الفينيل بروبانولامين في الجدول الأول من الاتفاقية . وقد تم إبلاغ جميع الحكومات بذلك الإشعار ، وطلب إليها توفير معلومات إضافية تسمح للهيئة بتقييم المادة المعنية بقصد إمكانية إدراجها في الجدول الأول .

٦٤ - واستخدام الفينيل بروبانولامين بصفة سليفة في الصناع غير المشروع للمخدرات (أنظر أيضا الفقرتين ١٢٢ و ١٢٣) هو اتجاه ظهر في عام ١٩٩٥ ، وإن كان قد أبلغ منذ عام ١٩٩٢ عن ضبطية معزولة عندما ضبطت السلطات الكتبية ٥٠ كيلوغراما من هذه المادة . وقد حذرت الهيئة بالفعل الفينيل بروبانولامين باعتباره إحدى المواد التي سينظر في إمكان إدراجها في القائمة المحددة للمراقبة الدولية الخاصة .

٦٥ - وعند ورود المعلومات المطلوبة ، ستشرع الهيئة في خطوات أخرى لتقييم الفينيل بروبانولامين ، من خلال فريق خبرائها الاستشاري . وتشجع الهيئة جميع الحكومات على دعم إجراءات التقييم بتوفير المعلومات اللازمة لضمان إجراء تقييم شامل .

**ثانيا - تحليل البيانات عن المضبوطات من السلائف والاتجار غير المشروع بها ، وعن اتجاهات صنع المخدرات غير المشروع**

**ألف - نظرة إجمالية**

٦٦ - يقىم التحليل التالي نظرة إجمالية عن الاتجاهات الرئيسية فيما يتعلق بالمضبوطات من المواد المدرجة في جولي اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، وحالات تسريبها أو محاولات تسريبها ، والاتجار غير المشروع بها . وهو يستعرض أيضا الاتجاهات في صنع المخدرات غير المشروع في سياق تطور المعرفة عن حالة الاتجار غير المشروع بالسلائف في العالم على مدى السنوات الأخيرة . وقد أخذ تحليل البيانات المتوفرة في الاعتبار المعلومات التي قدمتها الحكومات ، لا عن المضبوطات فقط ، بل كذلك عما هو معلوم من حالات تسريب المواد ومحاولات تسريبها والشحنات الموقوفة أو المحتجزة وواقع صنع المخدرات غير المشروع والنتائج التي توصلت إليها التحقيقات التي جرت في هذا الصدد .

٦٧ - وللمساعدة على إدراك أهمية فرادى المواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروع ، ترد في المرفق الثاني قائمة شاملة بالمواد المدرجة حاليا في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، وكذلك بيان باستعمالاتها المعتادة في الصناع غير المشروع . وتقدم أيضا في المرفق الثاني معلومات يمكن استخدامها لحساب كمية المخدرات التي يمكن صنعها من كمية معينة من المادة المضبوطة .

٦٨ - كما يحتوي هذا التقرير على بيانات عن المضبوطات خلال فترة خمس سنوات من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦ ، قدمتها الحكومات بموجب أحكام المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ (انظر المرفق الأول ، الجدولين ٣ - أ و ٣ - ب) . وتدرك الهيئة أن البيانات المتاحة ليست شاملة ، ولذا فقد استكملت البيانات لأغراض هذا الاستعراض ، حيثما أمكن ، بمعلومات أحدث عهداً قدمتها الحكومات وهيئات دولية مختصة أخرى .

٦٩ - وتؤكد مجدداً بيانات الضبطيات ، وكذلك البيانات عن حالات تسريب المواد ومحاولات تسريبها ، أهمية مادة انهيدريد الخليك المستخدمة لتحويل المورفين إلى هيرورين على نحو غير مشروع ، كما تسلط الضوء على استخدام المواد المدرجة في الجدول الأول في اللجوء إلى طرق غير مشروعة في صنع مؤثرات عقلية مثل مواد الأمفيتامين والميتامفيتامين والمنبهات الأمفيتامينية ذات الصلة بمركبات مثل ميثيلين ديوكسى أمفيتامين (م.د.أ.) و (م.د.م.أ.) ("النشوة") . وقد استبينت أنماط تسريب هذه المواد ، في بعض الحالات لأول مرة ، مع ما تتطوّر عليه من اتجاهات جديدة . وتسنّرعي الهيئة انتباه الحكومات خصوصاً إلى مسالك التسريب الجديدة والمسالك المكشوفة للمرة الأولى ، وإلى خطورة شأن الكميات الكبيرة من الكيماويات المشمولة في الحالات المشار إليها .

٧٠ - وفي تقارير الهيئة عن تنفيذ المادة ١٢ لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ، كانت الحالات التي حظيت باهتمام خاص تشمل أساساً مادتي الإيفيدرين وشبيه الإيفيدرين ، مع وجود عدد محدود فقط من الحالات التي كانت تشمل مواد مجدولة أخرى . وأما التطور الجديد باللحظة فهو أن الحالات المبلغ عنها بعد تلك شملت طائفة أوسع تنوّعاً من المواد التي يمكن أن يصنع منها على نحو غير مشروع عدد من المخدرات المختلفة المتعاطاة في أنحاء مختلفة من العالم .

٧١ - وكما في السنوات السابقة ، يلاحظ أن المعلومات المقدمة عن مضبوطات المواد غير المدرجة في جدول اتفاقية سنة ١٩٨٨ تبين استمرار استعمال مواد كيميائية بديلة عن كثير من المواد المدرجة حالياً في الجدولين . وقد ذكرت التقارير ضبط ما مجموعه ٥٦ مادة من المواد غير المجدولة في عام ١٩٩٦ . وكان معظم تلك المواد من الأملاح والمنبيات المستخدمة في إنتاج الكوكايين غير المشروع ، بحسب ما ورد في تقارير عدد من البلدان في أمريكا الجنوبية . وأما المواد الأخرى فكانت كيماويات معينة لازمة لصنع عدد من العقاقير على نحو غير مشروع ، ومنها المنبهات الامفيتامينية والميتاكوالون .

٧٢ - وكما جاء في مواضع أخرى من هذا التقرير ، فإن الهيئة ترحب بازدياد عدد الحكومات - وإن كان لا يزال عدداً محدوداً - التي قدمت معلومات عن شحنات السلاائف والكيماويات التي أوقفت أو احتجزت أو أُلغيت طوعاً بسبب ما لابسها من ظروف مشبوهة . وفي عام ١٩٩٦ ، وحتى هذا التاريخ في عام ١٩٩٧ ، أبلغت عن إيقاف شحنات من جانب عشرة بلدان ، كانت تشتمل على شحنات من المواد المجدولة كلها (عدا N - حمض استيتييل انترانيليك وحمض الانترانيليك وحمض الليسرجيك) كانت متوجهة إلى ٤٦ بلداً . كما أن الهيئة تشجع جميع الحكومات التي تعلم بمثل تلك الحالات على تقديم المعلومات

ذات الصلة إلى الهيئة في الوقت المناسب وعلى أن تبادر إلى تنبيه الحكومات الأخرى بالشحنات التي تم إيقافها (أنظر أيضاً الجزء جيم من الفصل الأول أعلاه).

٧٣ - وبناء على المعلومات المتاحة عن الضبطيات ، وأساليب التسريب ومسالكه وأغراض الاستعمال المشروعة وغير ذلك ، يمكن إبداء الملاحظات الرئيسية التالية :

(أ) يلزم تقديم المزيد من المعلومات عن الضبطيات والشحنات الموقوفة وأنشطة المعامل غير المشروعة ، وكذلك عن مسالك التسريب وأساليبه . وأما البيانات المتاحة فلا تشكل وسيلة مرضية للتkenن باتجاهات المستقبل ؛

(ب) إحصائيات الضبطيات الوطنية لا تبيّن دائمًا حالة صنع المخدرات غير المشروع المعروفة ، وذلك إما لنقص في تقارير الإبلاغ وإما لعدم كفاية القدرة على المراقبة ، مما يؤدي إلى قلة الضبطيات .

(ج) ومع ذلك ، ضبطت كميات كبيرة من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ، أو أوقفت شحنات منها بسبب ما لابسها من ظروف مشبوهة . وكانت تلك الكميات كافية لكي يصنع منها على نحو غير مشروع جزء كبير جداً من الحجم المقدر من المخدرات المنتجة سراً ، لو وقعت هذه المواد الكيميائية في أيدي المتّجرين ؛

(د) لأول مرة ، في بعض الحالات ، استبيّنت أنماط من التسريب والاتجار غير المشروع بهذه المواد ؛

(هـ) تبيّن المعلومات عن حالات التسريب ومحاولات التسريب وقوع الاتجار غير المشروع بالسلائف في كل أنحاء العالم ، حتى بخصوص سلائف المواد المستخدمة في صنع تلك المخدرات غير المشروع ، مثل المنبهات الأمفيتامينية التي تصنع وتوزع بطرق غير مشروعة على أساس إقليمي أو دون إقليمي في الغالب ؛

(و) يعني نجاح عدد من الحكومات في كشف محاولات تسريب المواد أن صانعي المخدرات بأساليب غير مشروعة يواجهون صعوبة في الحصول على بعض الكيماويات التي يحتاجون إليها . ويلاحظ أن طائفة واسعة التنوع من البدائل غير المجدولة وكذلك الخلائق ، قد استخدمت ، وخصوصاً لأجل تجهيز الكوكايين ولأجل صنع المنبهات الأمفيتامينية . وترصد عدة حكومات بالفعل هذه الكيماويات البديلة على الصعيد الوطني ، كما أن بعضها يرصد تداولها في التجارة الدولية . ولا تزال هناك حاجة إلى اتباع أسلوب أكثر اتساقاً في مراقبة الخلائق التي تحتوي على مادة أو أكثر من المواد المجدولة ؛

(ن) يتزايد تورط كيميائيين مهنيين في الصناع غير المشروع للأمفيتامين والمنشطات الألفيتامينية ، سواء الذين يستخدمهم جماعات الاتجار غير المشروع المنظمة والعاملون لحسابهم الخاص . وبدل تورط هؤلاء الكيميائيين على استمرار البحث عن طرق جديدة للتركيب تتطلب سلائف غير مجذولة بموجب اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، أو تكون مراقبة على المستوى المحلي وحده بموجب تدابير طوعية ، أو البحث عن مخدرات جديدة غير مراقبة حاليا على الصعيد الوطني أو الدولي . وفي الجزء جيم من الفصل الأول أعلاه ، تقدم الهيئة توصيات للتصدي لبعض المشاكل الآتية الذكر ، وتقترح مسارات ينبغي اتباعها لاتخاذ المزيد من الإجراءات بقصد تحسين الضوابط الرقابية الحالية .

#### باء - الاتجاهات في الاتجار غير المشروع بالسلائف وصنع المخدرات غير المشروع

##### ١ - المواد المستعملة في صنع الكوكايين على نحو غير مشروع

٧٤ - بوليفيا وبيري وكولومبيا هي البلدان التي يحصل فيها إنتاج معظم كميات الكوكا على نحو غير مشروع . وأكثر هيدروكلوريد الكوكايين المتاح في السوق غير المشروع يجهز في كولومبيا . وحتى السنوات الأخيرة كان معظم معجون الكوكا المستخدم في ذلك التجهيز يجلب إلى البلد من بوليفيا وبيري . ولكن الوضع تغير الآن ، إذ أصبح الكثير من معجون الكوكا المجهز في كولومبيا يحصل عليه من السوق المحلية غير المشروع . ومن ثم فإن أهمية أنشطة الصناع غير المشروع في كولومبيا باتت موضوع التركيز في استراتيجية مكافحة المخدرات في هذا البلد ، وهي ترتكز على مراقبة وضبط المواد الكيميائية المستخدمة في هذا الصناع غير المشروع ، وعلى كشف وتممير المعامل السرية . ونتيجة لذلك ، تشير التقارير إلى أن عدد المعامل المكتشفة قد زاد باطراد ، من ٢٢٤ في عام ١٩٩٢ إلى ٨٨٥ في عام ١٩٩٦ . وفي أوائل عام ١٩٩٧ اكتشف وفك معمل كبير للكوكايين قدرت قدرته التصنيعية السنوية بنحو ٣٠٠ طن من هيدروكلوريد الكوكايين ، وضبط مخزونه من المواد الكيميائية . ولو كانت هذه القدرة التصنيعية عاملة لأمكن أن يبلغ إنتاجه قرابة ثلث إجمالي الكمية المقدرة من الكوكايين غير المشروع المصنوع في أمريكا الجنوبية (٨٠٠ طن تقريبا) .

٧٥ - وفي الوقت نفسه ، تفيد التقارير بأن صانعي المخدرات على نحو غير مشروع في كل من بوليفيا وبيري قد زادوا قدرتهم على صنع هيدروكلوريد الكوكايين . ولا يعرف ما إذا كان ذلك نتيجة مباشرة لازدياد استعمال معجون الكوكا من المصادر المحلية في كولومبيا ، مما أدى إلى توافر "فائض" في كل من بوليفيا وبيري ، أو مجرد دليل على انتشار أنشطة الصناع غير المشروع بصفة عامة . كما أن البرازيل ، وهي أكبر منتج في المنطقة لبعض الكيماويات الهامة المستخدمة في صنع الكوكايين غير المشروع (ومنها مثلا الأسيتون وأثير الأثليل) ، قد أبلغت أيضا عن ازدياد أنشطة الإنتاج غير المشروع لديها . وكذلك يلاحظ أن النبات المعروف باسم إباديوا ، وهو صنف من الكوكا القليل القلوية ، يزرع على نحو غير مشروع في البرازيل بالقرب من مناطق الحدود مع كولومبيا وبيري . وقد يكون لاستعمال هذا الصنف كمصدر لإنتاج الكوكايين بعض المزايا كيميائيا ، حيث أن قلة الحاجة إلى تنقية المنتجات

الوسيلة تدل على انخفاض الاحتياج إلى عامل مؤكسد مثل برمونغات البوتاسيوم لإزالة الشوائب .

٧٦ - وكانت إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي هي البلدان الوحيدة في أمريكا الجنوبية التي قدمت استمرارات دال مستكملة لعام ١٩٩٦ تحتوي على بيانات عن المضبوطات . ولذا يصعب تقدير الاتجاهات الناشئة في هذا الصدد . وتقترب الهيئة هذه الفرصة لتنذر حكومات المنطقة ، بل وجميع الحكومات ، بأهمية تقديم الاستمرارات دال المستكملة في الوقت المناسب ، لأن الهيئة لا تستطيع من دونها أن تحدد الأنماط والاتجاهات السائدة . ولم يكن تمحيص تلك الأنماط والاتجاهات في أمريكا الجنوبية ممكنا إلا بتكامل البيانات المتاحة بالبيانات المدمجة التي قدمتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال العقاقير المخدرة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية عن الفترة المقابلة (من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦) .

٧٧ - وقد ضبط معظم الحكومات في أمريكا الجنوبية كثيراً من المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، التي تستعمل في صنع الكوكايين على نحو غير مشروع . والبيانات المتاحة تؤكد إلى حد ما تزايد تجهيز الكوكايين من ورقة الكوكا إلى هيدروكلوريد الكوكايين في بلدان غير كولومبيا . ففي بوليفيا ، على سبيل المثال ، زاد منذ عام ١٩٩٣ عدد الحفرات المسممة "بوزاس" المستخدمة في عملية استخلاص الكوكايين من ورقة الكوكا التي كشفت وتم تدميرها ، بينما زاد باطراد أيضاً خلال الفترة نفسها مقدار المضبوطات من حمض الهيدروكلوريك ، وهو مادة كيميائية تستخدم على نحو واسع في تحضير المنتج النهائي من هيدروكلوريد الكوكايين . وبينما قد يكون هذا الاتجاه أكثروضوحاً في إكوادور ، حيث زارت الكميات المضبوطة سنوياً منذ عام ١٩٩٢ من كل المواد الكيميائية تقريباً المستخدمة في المراحل المختلفة من إنتاج الكوكايين غير المشروع ، كالأحماض والمذيبات وبرمونغات البوتاسيوم ، قد يكون ذلك نليلاً أيضاً على أن الضوابط الرقابية قائمة وفعالة الآن هناك .

#### (أ) المذيبات

٧٨ - باستثناء كولومبيا ، يلاحظ أن الكميات النسبية من المذيبات الأسيتون وأثير الأثيل ومثيل أثيل كيتون التي يفهم من البيانات أنها من المواد التي ضبطت في أمريكا الجنوبية كانت صغيرة . ولقد بيّنت الهيئة من قبل في تقريرها عن عام ١٩٩٦ أن ضاللة كميات بعض المذيبات المضبوطة ، ومنها على سبيل المثال أثير الأثيل ، قد تكون ناجمة عن إمكانية إعادة دورة استخدامها بسهولة . وقد قدمت إلى الهيئة معلومات إضافية تعزز ملاحظة وجود أنشطة من هذا القبيل في كولومبيا ، وتفيد بأن إعادة دورة الاستخدام ، تعطي ناتجاً نسبته ٧٥ في المائة ، وبأن خلائط المذيبات يمكن أن تعاد دورة استخدامها مرتين أو ثلاث مرات قبل التخلص منها .

٧٩ - وتعد إعادة دورة استخدام المذيبات المستعملة واحداً من النهج الذي يتبعها صانعوا الكوكايين الذين يواجهون صعوبات في الحصول على المواد الكيميائية التي يحتاجون إليها ، بسبب تشديد الضوابط الرقابية . بيد أن هناك نهجاً آخر أكثر شيوعاً هو استخدام المذيبات البديلة ، أو خلائط المذيبات غير

الخاضعة للرقابة أو الخاضعة لرقابة أقل تشددًا من المواد الأخرى مثل مثيل أثيل الكيتون المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ . وقد ذكرت التقارير طائفة واسعة من أصناف المنيبيات غير المجدولة والخلائط المتاحة تجاريًا . وأكثر المواد شيوعاً منها هي المادة مثيل إيزوبوتيل كيتون ، أو خلائط المنيبيات التي تحتوي على تلك المادة والتي كثيراً ما تكون ممزوجة بمادة مثيل أثيل بمادة مثيل أثيل كيتون . وهناك في الواقع منيبيات أخرى مرتبطة بتلك الخلائط كثيراً ما تحدد على أنها منيبيات راسبة في عينات الكوكايين المضبوطة . وهي تشمل التولوين (الذي وجد في ٩٣ في المائة من العينات) ؛ والبنزين (في ٨٥ في المائة من العينات) ، وأسيتات الأثيل (٦٠ في المائة) ، والكسيلين (٥٥ في المائة) ، وأسيتات الإيزوبوروبيل (٤٨ في المائة) . وفي حين أنه لا يمكن مقارنة هذه البيانات مباشرة ببيانات السنوات السابقة ، فمن الواضح أنه لم يحدث تغير كبير في المنيبيات الرئيسية المستخدمة ، إلا أن المدى الفعلي لاستخدام الخلائط في تجهيز الكوكايين غير المشروع ليس معروفاً .

- وقد تناهت إلى علم الهيئة محاولات للحصول على كميات كبيرة من المذيبات المجدولة ، وخاصة مثيل اثيل الكيتون ، وجاءت طلبات مثيرة للقلق لكميات كبيرة من هذه المادة (وهي عادة كميات تبلغ نحو ٢٠٠ طن أو أكثر) في ألمانيا وبلجيكا والمملكة المتحدة . وفي حالة أخرى ، أدت التحقيقات التي قامت بها سلطات جنوب إفريقيا إلى سحب طلب طوعاً لكمية تبلغ ٢٧ طناً من مثيل اثيل الكيتون من جنوب إفريقيا إلى كولومبيا . وفي تلك الحالة ، كشفت التحقيقات أن الطلب تقدم به سمسار في الولايات المتحدة ، وكان مزمعاً أن تشحن المادة إلى كولومبيا عن طريق شركة استيراد وتصدير في المكسيك . كما علمت الهيئة بخمس شحنات أخرى من مثيل اثيل الكيتون ، أوقفت في عام ١٩٩٦ ، في طريقها من ألمانيا والولايات المتحدة إلى كولومبيا ، كان يبلغ إجماليها نحو ٨٨٠ طناً ، وكانت كافية لإنتاج زهاء ٥٠ طناً من المخدر (٢٥٠ مليون جرعة تقريباً) .

- ٨١ - وعلمت الهيئة أيضاً بشحنات أخرى من الأسيتون (٧٠٧ أطنان) والتولوين (١٢٠ طناً) كانت موجهة إلى أمريكا اللاتينية وأوقفت بسبب ما لابسها من ظروف مشبوهة ومخالفات أخرى . وبإضافة ذلك إلى بيانات المضبوطات المتاحة المجمعة من جميع المصادر ذات الصلة بالبلدان في المنطقة ، يتبيّن من التقارير أنه ضبطت في عام ١٩٩٦ كمية إضافية من المذيبات تقدر على أدنى حد بنحو ٥٠٠ طن . وفي أحد البلدان بمفرده أوقفت ١٥ شحنة من المذيبات كانت موجهة إلى أمريكا اللاتينية ، بلغ إجماليها ١٧٥٥ طناً ، كانت كافية لصنع أكثر من ١٠٠ طن من المخدر (نحو ٥٠٠ مليون جرعة) .

٨٢ - ويقدر إجمالياً أن كمية المنيبات التي أوقفت أو ضبطت (وكان تعاون أكثر من ٤ ملايين لتر) كانت تكفي لإنتاج ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ طناً من الكوكايين لأجل السوق غير المشروعة ، مقارنة بما يقارب ٨٠٠ طن تنتجه سنوياً على نحو غير مشروع في أمريكا الجنوبية .

## (ب) برميغنتات البوتاسيوم

٨٣ - تستورد كمية كبيرة من برميغنتات البوتاسيوم إلى المناطق المنتجة للكوكايين والبلدان المجاورة في كل سنة . ومن البيانات المتاحة للهيئة ، يتضح أن الصادرات المعلومة من هذه المادة الموجهة إلى أمريكا اللاتينية قد زارت أربعة أمثال منذ عام ١٩٩٤ إلى أكثر من ١٠٠٠ طن في عام ١٩٩٦ ، وقد اعترفت البلدان المستوردة باحتمال تسريب جزء كبير من تلك الكمية لكي يستعمل في تجهيز الكوكايين غير المشروع . ومن المعلوم أنه جرت عمليات ضبط لكميات مسربة من برميغنتات البوتاسيوم في كل من بوليفيا وبيرا وفنزويلا وكولومبيا ، حيث ضبطت أكبر كمية (٧٦ طنا) في كولومبيا . ولم يبلغ عن بلد مصدر برميغنتات البوتاسيوم الذي ضبط . وإضافة إلى ذلك ، أوقفت سلطات الولايات المتحدة شحنتين مشبوهتين من برميغنتات البوتاسيوم كان يبلغ إجماليهما أكثر من ٢٥ طنا ، في طريقهما إلى أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٦ ، وذلك خشية تسريب الشحنتين إلى السوق غير المشروعة .

٨٤ - ويمكن القول إن الزيادة الكبيرة الظاهرة في واردات برميغنتات البوتاسيوم إلى أمريكا اللاتينية قد تمثل ظاهرة بسيطة في تقارير الإبلاغ ، وذلك لتزايد عدد البلدان والأقاليم التي أخذت تفرض ضوابط رقابية على المواد المجدولة ، بما فيها برميغنتات البوتاسيوم . بيد أن بعض البلدان في أوروبا قد أعرب عن قلقه بشأن الزيادة الكبيرة في الطلبات المقدمة لتصدير مادة برميغنتات البوتاسيوم إلى جهات مقصودة في أمريكا اللاتينية ، وخصوصا في عام ١٩٩٦ . وتسلم الدول المعنية بضالة المعرفة المتوفرة عن أغراض الاستعمال أو الاحتياجات المشروعة المتعلقة باستيراد مادة برميغنتات البوتاسيوم . ومن المسلم به أيضا أن الكميات المستوردة يحتمل أن تكون زائدة إلى حد كبير عن الاحتياجات المشروعة الفعلية . ولهذا السبب ، ونظرا إلى ضالة عدد البلدان المصدرة الرئيسية (وهي أربعة فقط : ألمانيا والصين والمكسيك والولايات المتحدة) ، فقد انصب التركيز بصفة خاصة على رصد جميع شحنات هذه المادة إلى المنطقة . وتعتقد الهيئة أن هذا الإجراء (انظر أيضا الفقرات ٢٧ ، ٣٨ - ٣٩ ، ٤٥ ) سوف يحد بقدر كبير من الفرصة المتاحة للمتجررين لتسريب برميغنتات البوتاسيوم إلى منطقة أمريكا اللاتينية وفي دخلها على حد سواء .

## (ج) ملاحظات عامة

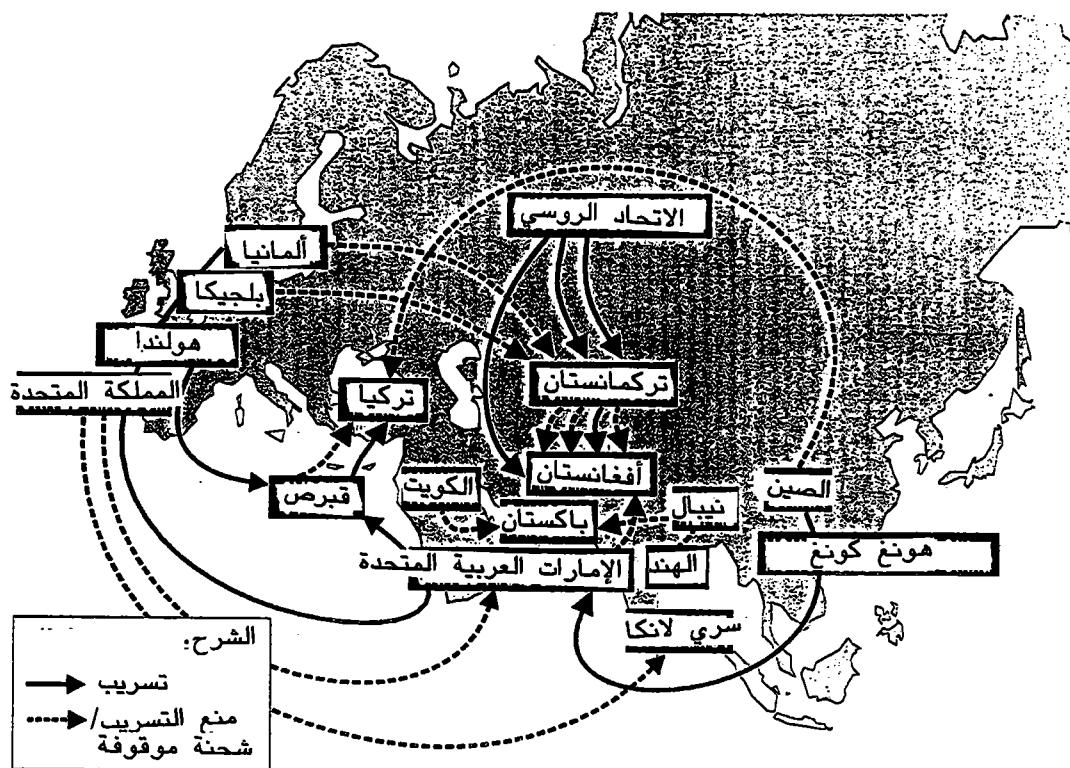
٨٥ - فضلا عن حالات التسريب من نطاق التجارة الدولية ، من المفهوم أيضا أن كميات غير معلومة من المواد الكيميائية المصنعة محليا تسرب من القنوات المشروعة لكي تستخدم في تجهيز الكوكايين غير المشروع . ومن السلم به أيضا أن التهريب يحدث من البلدان المجاورة إلى المناطق التي يجهز فيها الكوكايين . وكان للتشريعات الرقابية الصارمة على المواد الكيميائية المطبقة في بعض البلدان ، مع ما يرافق ذلك من التعاون العملي بين سلطات إنفاذ القانون في البلدان المجاورة ، تأثير إيجابي في الحد من توافر المواد الكيميائية التي تحظى بالاهتمام في هذا الصدد . ومع ذلك ، فإن كثيرا من البلدان في أمريكا الجنوبية ، كما أشارت الهيئة في تقارير سابقة ، لا تزال تفتقر إلى نظم عمل فعالة لمراقبة صنع المواد الكيميائية وتوزيعها محليا . ولذا فإنها تطلب من جديد إلى جميع حكومات المنطقة الفرعية

استمرار اليقظة في مراقبة حركة تداول المواد الكيميائية محلياً ، والعمل على تعزيز الضوابط الرقابية في حال تبين أي ضعف فيها .

## ٢ - المواد المستعملة في صنع الهيروين على نحو غير مشروع

٨٦ - سبق أن أشارت الهيئة في تقاريرها إلى محاولات لتسريب كيماويات الهيروين وتسويبيها وتهريبها ، وخصوصاً أنهيدريد الخليك ، وهو مادة مدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، بسبب استعمالها الواسع النطاق في تحويل المورفين إلى هيروين على نحو غير مشروع ، إلى منطقتي جنوب آسيا وجنوب غربيها وعبرهما . وتهرب المواد الكيميائية من الهند إلى باكستان أو أفغانستان عن طريق باكستان ؛ وعبر دول الخليج الفارسي والدول الأعضاء في كومونولث الدول المستقلة في آسيا والوسطى أو منها ؛ ومن أوروبا إلى تركيا وعبرها أيضاً . ومنذ آخر تقرير صدر عن الهيئة عن تنفيذ المادة ١٢ في عام ١٩٩٦ ، أبلغت الهيئة بعدد من الحالات الجديدة من تسريب مادة أنهيدريد الخليك أو محاولة تسريبها والاتجار بها . وأشارت التقارير أيضاً إلى ضبطيات من تلك المادة ومن مواد أخرى قد تستعمل في صنع الهيروين غير المشروع . ويبين الشكل الثاني بعضاً من أحدث الحالات ، إضافة إلى بعض الحالات التي سبق وصفها في تقارير سابقة للهيئة .

**الشكل الثاني - بعض حالات تسريب أنهيدريد الخليك أو الحيلولة دون تسريبه ، ١٩٩٥ - ١٩٩٧**



٨٧ - كما أن كشف محاولات لتسريب شحنات من كميات كبيرة من انهيدريد الخليك من أوروبا ، الغربية والشرقية على حد سواء ، موجهة لاستعمالها على نحو غير مشروع في مناطق انتاج الهيروين في جنوب غربي آسيا ، قد أثبتت أن مصدرى المواد الكيميائية في أوروبا يعتبرون مصدرا هاما لهذه المادة . وتشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والهيئة أيضا بأن إحدى المشاكل الرئيسية التي قد تسهم في هذا الوضع أن المتجرين لا يلجأون دائمًا إلى الشحن بطريق مباشر بل كثيرا ما استخدمو خطوط سير معقدة ، من بينها بلدان أو مناطق لا صلة لها بصنع الهيروين غير المشروع ، ولذلك فإن كثيرا من بلدان ومناطق العبور وجهات المقصد النهائية المعلن عنها (أي إسرائيل وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان وباكستان وتركمانستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا ورومانيا وقبرص وكينيا ونيبال وبيوغرافيا) غير مدرجة في قائمة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالبلدان الحساسة . فإذا لم تكن الصفقات موجهة إلى "مقاصد حساسة" ، فإن البلدان الأوروبية لا تستطيع أن تستعين بسهولة شحنات المواد المدرجة في الجدول الثاني من الاتفاقية ، بما في ذلك انهيدрид الخليك . وفي هذا الصدد ، يسترعي انتباه جميع الحكومات المعنية إلى توصية الهيئة الواردة في الجزء جيم من الفصل الأول أعلاه ، عن النهج الاستهدافية المثيرة للمشاكل .

٨٨ - ومع ذلك يلاحظ أن هذا الوضع ، أو على الأقل الوضع المتعلقة بمسالك الاتجار والتهريب إلى جنوب آسيا وجنوب غربها ، يتغير باستمرار . ويمكن القول على سبيل المثال إنه عقب تطبيق ضوابط رقابية صارمة على انهيدريد الخليك في الهند ، ربما لم يعد ذلك البلد مصدرا رئيسيا لانهيدريد الخليك المستعمل في صنع الهيروين على نحو غير مشروع في هذه المنطقة الفرعية .

٨٩ - وقد أخذ المتجرون يبحثون عن مصادر جديدة للمواد الكيميائية التي يحتاجون إليها ، ويجدونها أحيانا . وقد كشفت منذ إصدار الهيئة تقريرها عن عام ١٩٩٦ خطوط سير وطرق استخدمت في تسريب انهيدريد الخليك لم تكتشف من قبل . ومع أنه لم يبلغ عن أي ضبطيات ، فقد استمرت التقارير عن عمليات كبيرة لتسريب وتهريب المواد الكيميائية اللازمة لصنع الهيروين على نحو غير مشروع ، وخاصة انهيدrid الخليك ، عبر كومنولث الدول المستقلة في آسيا الوسطى ومنها ومن الاتحاد الروسي أيضا إلى داخل أفغانستان .

٩٠ - وتبين من الحالات التي استرعي إليها انتباه الهيئة أن الاتحاد الروسي أيضا يعد مصدرا هاما ، وإن كان جديدا نسبيا ، لتسريب كميات كبيرة من انهيدريد الخليك ، وخاصة إلى آسيا الوسطى والجنوبية . وإن الهيئة لترحب بمشروع الاتحاد الروسي في تطبيق لوائح تنظيمية على الصادرات من المواد المجدولة ، حيث أنت إلى كشف حالات من التسريب ومحاولات التسريب . ونتيجة لذلك ، ثبت أن إحدى الشركات الروسية صدرت بمفردها بدون تصريح في عام ١٩٩٥ نحو ٧٠ طنا من انهيدريد الخليك إلى أفغانستان . وفي الوقت نفسه ضبطت سلطات الجمارك كميات كبيرة من المواد الكيميائية ، بما في ذلك شحنات كان من المزمع تصديرها بدون تصريح صحيح . وقد أكدت هذا الاتجاه حالات أخرى أبلغت عنها السلطات الروسية وعلمت بها الهيئة في عام ١٩٩٧ .

٩١ - ولما كان من المحتمل أن يستهدف المتجرون الدول الأعضاء في كومونولث الدول المستقلة في آسيا الوسطى ، بسبب عدم كفاية الضوابط الرقابية فيها ، كمصدر أو معبر للسلائف ، فمن المهم أن تبادر الحكومات المعنية في أقرب فرصة ممكنة إلى تطبيق الضوابط الرقابية الالزمة لمنع هذا الاستغلال .

٩٢ - وثمة أمثلة حديثة للغاية تبين اللجوء إلى اتباع مسالك للتسريب لم تعرف في الماضي . فعلى سبيل المثال ، في أوائل عام ١٩٩٧ ، شملت عمليات الكشف الأولى الكويت كمنطلق لتهريب انهيدريد الخليك إلى باكستان لكي يعاد تصديره من هناك على نحو غير مشروع . وفي آب/أغسطس ١٩٩٧ كشفت شحنة مشبته فيها تحتوي على أكثر من خمسةطنان من انهيدريد الخليك موجهة من المملكة المتحدة إلى سريلانكا . وأخيرا ، في أوائل عام ١٩٩٧ ، أعلمت الهيئة بضبط شحنة من انهيدريد الخليك في نيبال . ومن المفهوم أن مصدر المادة كان في الهند وكانت في طريقها إلى باكستان ، ويحمل أن يكون قد سبقها تسريب شحنات أخرى باتباع الطريق نفسه . ويعتقد أنه بسبب تشديد الضوابط الرقابية وإنفاذ القانون ، خصوصا على مادة انهيدريد الخليك في الهند ، قد يلجأ المتجرون إلى استكشاف طرق جديدة للتسريب أو مسالك جديدة لشحن المادة الكيميائية إلى بلدان المجاورة لا تكون فيها الضوابط الرقابية صارمة بهذا القدر .

٩٣ - ولهذا السبب ينبغي لكافحة البلدان في جنوب آسيا وجنوب غربها أن تكون يقظة في رصد حركة المواد الكيميائية . وحتى في الهند نفسها ، حيث ألت الجهود المبذولة لتعزيز الضوابط الرقابية القائمة على مادة انهيدريد الخليك إلى النتائج الإيجابية التي سبقت الإشارة إليها ، يلاحظ أن استمرار اليقظة في ممارسة الرقابة قد مكن السلطات المختصة من استيانة وجود تجارة دولية بمادة انهيدريد الخليك ، استيرادا وتصديرا ، لم تكن على علم بها في الماضي . ولا تزال التحقيقات مستمرة ، بغية تحديد نطاق تلك التجارة لضمان عدم استخدامها كمصدر لمحاولات التسريب .

٩٤ - ومثلما ألت الإجراءات التي اتخذتها الحكومات إلى كشف مسالك جديدة للتسريب ومحاولته التسريب ، قد ساعدت تلك الإجراءات نفسها على كشف حالات تبين أن المسالك القديمة لا تزال تستغل أيضا ، مثل ما يتبيّن من وقوع قبرص والإمارات العربية المتحدة مجددا في نطاق عمليات تهريب واسعة النطاق لمادة انهيدريد الخليك . وفي إحدى الحالات الجديدة أبلغت المملكة المتحدة عقب معلومات متلقاة من خلال نظامها الطوعي للتعاون مع الصناعة عن علمها باستفسارات مشبوهة لتوريد ٦٠ طنا في الشهر من انهيدريد الخليك إلى الإمارات العربية المتحدة بزعم الاستعمال النهائي هناك . وفي حالة أخرى ضبط زهاء ١٠طنان من انهيدريد الخليك مصدرها هولندا ، وصفت بأنها "مبيد حشرات زراعية" ، وكانت جزءا من شحنة كبيرة تبلغ ٨٣ طنا ، ضبطت في قبرص حيث كان من المزعزع أن تهرب إلى تركيا .

٩٥ - في جنوب شرقي آسيا ، لا تزال معامل سرية عديدة تعمل في مناطق الحدود بين تايلاند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وミانمار . وفي حين أنه من المفهوم أن المواد الكيميائية ، بما فيها انهيدريد الخليك ، كثيرا ما تسرب من التجارة الداخلية وتهرب عبر الحدود البرية من البلدان المجاورة قبل إدخالها إلى مناطق ميانمار الحدودية ، لا يوجد سوى القليل من المعلومات الحديثة عن

حالات التسريب أو محاولة التسريب أو عن الضبطيات ذات صلة بالمنطقة . ولذلك يصعب تكوين فكرة واضحة عن مسالك الإتجار في المواد الكيميائية .

٩٦ - وعلى الرغم من ذلك فقد أبلغت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن ضبطيات من بعض الأحماض والمنبيبات التي يكثر استخدامها في صنع الهيروين غير المشروع ، وأوقفت الصين ، كما ذكر في تقرير الهيئة لعام ١٩٩٦ ، محاولة لتسريب ٢٠٠ طن من الأسيتون من ذلك البلد إلى ميانمار في عام ١٩٩٦ . غير أن البلدين الوحديين في جنوب شرق آسيا اللذين أبلغا الهيئة بضبطيات من انهيدريد الخليك مما الصين وميانمار . وفي ميانمار ، انخفضت ضبطيات انهيدريد الخليك المهرب من الهند انخفاضاً كبيراً نتيجة للتعاون الفعال على إنفاذ القانون بين الحكومتين المعنيتين ؛ ولم يبلغ عن ضبطيات من هذا النوع في عام ١٩٩٦ . وفي الوقت نفسه ، ازدادت ضبطيات انهيدريد الخليك الذي منشأه الصين ازيداً كثيراً في السنوات الأخيرة ، حسبما أفادت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) . وفي عام ١٩٩٥ ضبطت قرابة ١٠٠٠ لتر من هذه المادة الكيميائية ، في حين أنه في عام ١٩٩٦ كانت الكمية المبلغ عن ضبطها قد زالت إلى قرابة ١٣٠٠٠ لتر .

٩٧ - وأبلغت الهيئة أيضاً عن أنه ضبطت في الصين في شباط/فبراير ١٩٩٧ كمية مقدارها ٥١ طناً من المواد الكيميائية المستخدمة في صنع الهيروين ، كانت موجهة إلى ميانمار ، تشمل كلوريد الأمونيوم (نحو ٢٢ طناً) واثيل الأثير (٤،٠ أطنان) وحمض الهيبوكلوريك (٣ أطنان) وحمض الكبريتيك (٣ أطنان) . وضبطت أيضاً كميات من كربونات الصوديوم وهيدرات الصوديوم والفحم النباتي المنشط . وكانت هذه المواد الكيميائية قد اشتريت بواسطة شهادة شراء مزورة . وتهبئ مثل هذه الضبطيات التي تمت مؤخراً ، إلى جانب المعلومات عن الضبطيات التي تمت في ميانمار ، أدلة إضافية على أن الصين هي مصدر الكثير من المواد الكيميائية التي تستخدم على نحو غير مشروع في صنع الهيروين في هذه المنطقة الفرعية .

٩٨ - والمعلومات المتاحة أقل حتى من ذلك عن حالة الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية المستخدمة في الصناع غير المشروع للهيروين في المنطقة الفرعية الآندية وفي المكسيك . وأبلغت كولومبيا في الماضي عن ضبطيات صغيرة نسبياً من أنهيدريد الخليك (٤٧٠١ لترا في عام ١٩٩٤ و٤٥٠ لترا في عام ١٩٩٥) . ولكن المكسيك لم تبلغ عن ضبطيات كهذه منذ الضبطيات التي تمت في عام ١٩٩٢ . وبينما أفيد بأن بعض المعامل السرية المكتشفة في كولومبيا والمكسيك كان مشغلاً في صنع الهيروين على نحو غير مشروع ، لم تبين السعة الانتاجية وبالتالي لم يبين الاحتياج إلى المواد الكيميائية .

٩٩ - ومن دواعي القلق أيضاً أنه لم يبلغ عن شحنات مريبة من أنهيدريد الخليك أو عمليات تسريب أو محاولة التسريب ، وجهتها بلدان أمريكا اللاتينية التي أبلغ عن صنع غير مشروع للهيروين فيها . واحتمال حدوث التسريب كبير : فالولايات المتحدة والمكسيك ، مثلاً ، هما المصدر الأول والثالث لأنهيدريد الخليك في العالم (بنسبة ٤٥ في المائة و ١٠ في المائة من الصادرات العالمية على

التوالي) . وهناك خطر كبير أيضا للتسريب من أوروبا ، لا سيما إذا نظر إلى الأمر في سياق الشحنات المماثلة الموقوفة ومحاولات التسريب إلى مناطق في آسيا يصنع فيها الهيرويين على نحو غير مشروع .

١٠٠ - وثمة أهمية في أن جميع الحالات الأقرب عهدا في مجال تسريب أنهيدрид الخليك ومحاولة تسريبه التي علمت بها الهيئة كانت تتعلق بكميات كبيرة للغاية . وقد أنت التدابير التي اتخذتها الحكومات تطبيقا لاتفاقية سنة ١٩٨٨ إلى وقف كميات من انهيدريد الخليك موجهة للاستخدام في الصناع غير المشروع للهيرويين أو ضبطها أو منع تسريبها بلغت في مجموعها في عام ١٩٩٦ نحو ٣٦٠ طنا . وكانت تلك الكمية كافية لصنع قرابة ١٥٠ طنا من الهيرويين . ويمثل وقف شحنات من المذنيبات المستخدمة في الصناع غير المشروع للكوكايين أو ضبطها أو منع تسريبها ، كانت تلك الكمية تمثل نسبة كبيرة من المواد الكيميائية التي يحتاجها المتجررون لصنع الهيرويين المتاح في السوق غير المشروع ، والمقدر بما يتراوح بين ٤٣٠ طنا و ٥٢٠ طنا في العالم .

١٠١ - وأخيرا فقد ذكر في تقرير الهيئة لعام ١٩٩٦ عن تنفيذ المادة ١٢ ضبط كمية من حمض الخليك وخلات الصوديوم ، وهما مادتان غير مدرجتين في جدول اتفاقية سنة ١٩٨٨ ولكن يمكن استخدامهما مجتمعتين في صنع عوامل الأستلة ، مثل انهيدريد الخليك وكلوريد الخل ، التي يمكن استخدامها بدورها لتحويل المورفين إلى هيرويين . وأثناء عام ١٩٩٧ أشارت تقارير شفوية أيضا إلى أن حمض الخليك كان يحول بصفة غير مشروعة إلى أنهيدريد الخليك لكي يستخدم في معامل الهيرويين السرية في الهند . ووربت أيضا تقارير عن استمرار ضبطيات حمض الخليك في ميانمار . غير أنه لا يوجد ، فيما يتعلق بأي استخدام لأنهيدريد الخليك المصنوع صنعا غير مشروع ، ما يبين مدى انتشاره في البلدان التي يصنع فيها أو بعد تهريبه إلى البلدان التي ينتج فيها الهيرويين .

### ٣ - المواد المستخدمة في صنع المنشطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع

#### (أ) الأمفيتامين والمنشطات الأمفيتامينية المتصلة بمادة م.د.م.أ. ("عقار النشوة")

١٠٢ - يبدو أن إساءة استعمال الأمفيتامين والمنشطات الأمفيتامينية المتصلة بمادة م.د.م.أ. ("عقار النشوة") ظلت إلى عهد قريب ظاهرة تقتصر إلى حد كبير على أوروبا الغربية . غير أن العديد من البلدان في أمريكا الشمالية ، وجنوب شرق آسيا (ولا سيما اندونيسيا وسنغافورة ومالزيا) وكذلك استراليا ، يبلغ الآن عن إساءة استخدام تلك المواد ، ولا سيما مادة م.د.م.أ. والمواد المتصلة بها ، وعن عدد متزايد من ضبطيات تلك المواد .

١٠٣ - وظلت الهيئة تلاحظ مع القلق ، طيلة عدد من السنوات ، عدم وجود معلومات عن الضبطيات والاتجار غير المشروع فيما يتعلق بالسلائف المستخدمة في الصناع غير المشروع للأمفيتامين (وهو ١ - فينيل - ٢ - بروبانون (ف-٢-ب) ، (مادة مدرجة في الجدول الأول) ، وحمض فينيل الخليك (الجدول

الثاني) والمنشطات الأمفيتامينية المتصلة بمادة م.د.م.أ. (وهي الایوساسافرول ، و٣ ، ٤ - ميثيلين ديوكسى فينيل-٢-بروبانون (٣ ، ٤ - م د ف-٢-ب) ، والبيبروتال ، والساferول ، وجميعها مواد مدرجة في الجدول الأول) . فمثلا ، أشارت الهيئة في تقريرها لعام ١٩٩٦ إلى أن عدد ضبطيات السلائف المعنية وعد المعامل السرية المكتشفة لا يتناسب مع المدى الذي يتبه أن الصنع غير المشروع لهذه المواد يجري به ، مقدرا في ضوء توافرها على نطاق واسع في السوق غير المشروع . والبيانات المبلغ عنها غير كافية عموما للتمكن من إجراء تحليل تفصيلي للاتجاهات السائدة في الاتجار غير المشروع في السلائف وصنعها غير المشروع . وهنا أيضا كانت المشكلة حادة بوجه خاص في أوروبا ، حيث تنتشر إساءة استعمال المؤثرات العقلية انتشارا واسعا ، وحيث يحدث معظم ما هو معروف من الصنع غير المشروع في العالم .

٤- وفيما يتعلق على وجه التحديد بالصنع غير المشروع لمادة م.د.م.أ. والمدرات المتصلة بها ، تشير التقارير المتاحة إلى أن هذا الصنع غير المشروع يجري أساسا في هولندا ، وربما في بلجيكا بالقرب من الحدود الهولندية . غير أن الهيئة لاحظت أن عددا من البلدان الأخرى أبلغ عن كشف معامل سرية وتفكيكها . وقد حدثت تلك الحالات في أوروبا (أسبانيا وألمانيا وبلجيكا وبولندا والجمهورية التشيكية وفرنسا والمملكة المتحدة والنمسا) وكذلك في آسيا الغربية (إسرائيل) وافريقيا (جنوب إفريقيا) وأمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) وأوقيانيا (استراليا) . وجدير بالذكر أن بعض تلك الحالات لا يمثل سوى معامل تجريبية صغيرة ، ولكن العديد منها يتعلق بمعامل كبيرة . فمثلا أفيد بأن المعمل السري الذي اكتشف في أسبانيا كان أكبر معمل من هذا النوع يكتشف في تلك البلد .

٥- وفي الوقت نفسه ، أشارت الهيئة في تقريرها لعام ١٩٩٦ إلى تقارير غير مؤكدة واردة من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية كلتيهما عن الصنع غير المشروع للسلائف اللازمة لإنتاج مادة م.د.م.أ. والمدرات المتصلة بها . وقد قدمت الآن أدلة إلى الهيئة تشير إلى أنه في هولندا استخدمت المعامل السرية للصنع غير المشروع لبعض على الأقل من تلك السلائف (٣ ، ٤ - م د ف-٢-ب) . وهذه هي المرة الأولى التي يكتشف فيها في هولندا معمل يصنع مادة م د ف-٢-ب صنعا غير مشروع . وفي بولندا أيضا اكتشف وفكك معمل سري لصنع مادة ف-٢-ب لاستخدامها في الصنع غير المشروع للأمفيتامين .

٦- ولم تكن هناك حتى وقت قريب بلاغات عن عمليات لتسريب السلائف ذات الصلة اللازمة للصنع غير المشروع لمادة م.د.م.أ. وما يتصل بها من مدرات أو الشروع في تسريبها ، ولم تكتشف سوى شحنات مريبة قليلة . وقد تغير ذلك الوضع في عام ١٩٩٧ . فقد أحاطت الهيئة علما الآن بعدة حالات لعمليات كبيرة لتسريب مادة ف-٢-ب ومادة ٣ ، ٤ - م د ف-٢-ب والشروع في تسريبها . فقد أبلغ أولا عن حالتين هربت فيما كميات كبيرة من السلائف من الصين إلى هولندا . وكانت إحدى الحالتين تتعلق بضبط ٣ لتر من مادة ف-٢-ب في هولندا منشؤها الصين ووجهة إلى الصنع غير المشروع للأمفيتامين . وكانت الحالة الثانية تتعلق بضبط ١٠٠٠ لتر من مادة ٣ ، ٤ - م د ف-٢-ب في هولندا أيضا ، ومنشؤها الصين كذلك ومهربة من إقليم هونغ كونغ الإداري التابع للصين ووجهة إلى

الصنع غير المشروع لمخدرات من نوع عقار النشوة . كما ضبطت سلطات جمارك إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين كمية أخرى قدرها ٣٠٠٠ لتر من هذه المادة الكيميائية ، وهي جزء من هذه الطلبية نفسها . وكانت تلك أول ضبطية كبيرة تقوم بها سلطات إقليم هونغ كونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين منذ استحداث تشريع بهذا الشأن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ .

١٠٧ - وأبلغت السلطات الألمانية أيضاً عن أن شحنة قدرها ١٠ أطنان من مادة ف-٢-ب مرسلة من ألمانيا إلى يوغوسلافيا أوقفت بسبب وجود ظروف مريبة ، وحالات السلطات الفرنسية دون تسريب ٥ أطنان شهرياً من مادة ٣ ، ٤ - م د ف-٢- ب ومادة ف-٢- ب إلى سورينام . وفي هذه الحالة ، رفضت شركة تصدير فرنسية تلبية طلب من سورينام لشراء هاتين السليفتين . وقد أثبتت التحريات متىًّد أن شهادة المستعمل النهائي التي عزز بها الطلب كانت لشركة لا وجود لها .

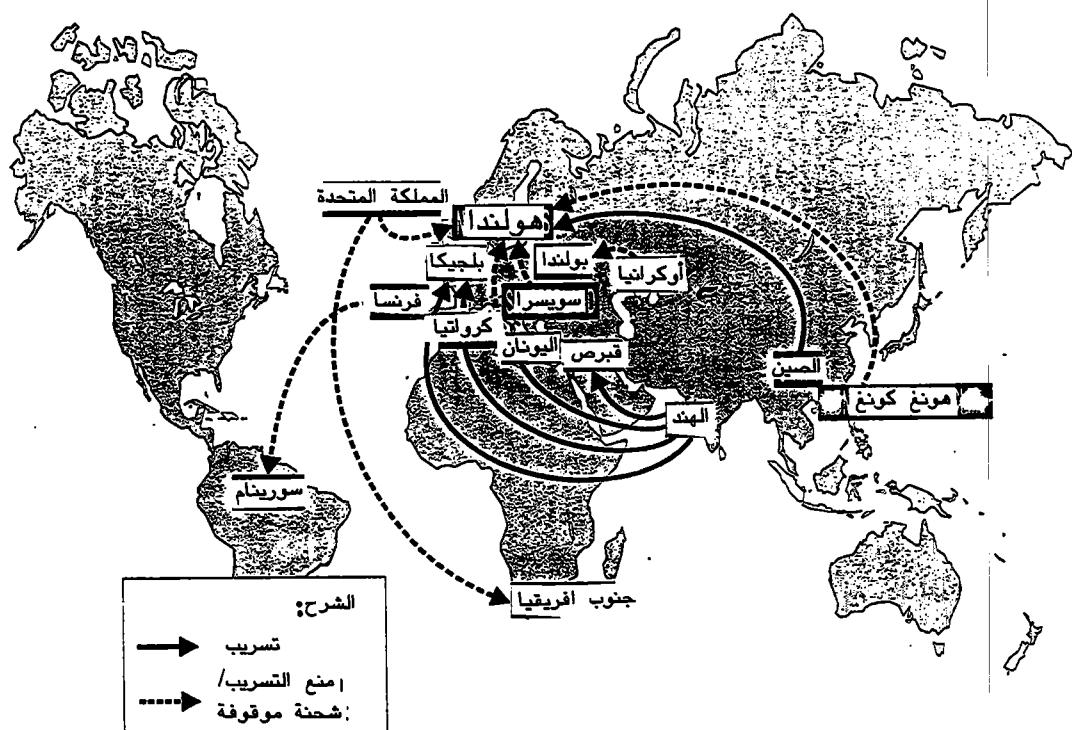
١٠٨ - وفي عام ١٩٩٧ أيضاً ، كشفت سلسلة من حالات تسريب مادة ف-٢- ب ومادة ٣ ، ٤ - م د ف-٢- ب والشروع في تسريبهما تتعلق ببلدان أوروبية (منها ألمانيا والبرتغال ورومانيا وسويسرا والمملكة المتحدة) . وكانت وجهة الشحنات في معظم الحالات هي بلجيكا وهولندا . وكان المعتمز أن يستورد إلى أوروبا ما مجموعه ٢٤٠٠٠ كيلوغرام من مادة ف-٢-ب منشؤها الهند . وللواقع أنه معروف الآن أن ١١ طناً من هذه المادة استوريت ، ويفترض أنها سربت لاستخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات .

١٠٩ - وقد تبين أنه ، بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٧ ، في إحدى عشرة حالة من الحالات التي تشمل عليها السلسلة المذكورة أعلاه ، كان نفس الأشخاص ، مستخدمين أسماء مختلفة وشركات مختلفة في بلدان أوروبية مختلفة ، متورطين في محاولة تسريب مادة ٣ ، ٤ - م د ف-٢- ب ومادة ف-٢- ب ومادة السافرول في شكل زيت الساسفراس . ومعروف أنه في ثمان من تلك الحالات كانت الكمييات المطلوبة كبيرة ، مثلًا ٥٠٠١ كيلو غرام شهرياً من مادة ف-٢-ب و ٨٦٠٤ كيلو غراماً شهرياً من مادة السافرول في شكل زيت الساسفراس . وعلاوة على السلائف المذكورة أعلاه ، جرت أيضاً محاولات تسريب منبيات (مثل مثيل إيثيل الكيتون) ، وكواشف (مثل الغورماميد) ، لازمة أيضاً للصنع غير المشروع للمخدرات . وفي هذه الحالات أيضاً كانت الوجهة إما بلجيكا أو هولندا ، وفضلاً عن ذلك ، حالت السلطات السويسرية ، بالتعاون مع السلطات الهولندية ، دون تسريب ٢٠٠٢ كيلوغرام من مادة م د ف-٢-ب و ٠٠٠٢ كيلوغرام من السافرول .

١١٠ - وفي حالات أخرى تمثل هذا النوع من الحالات أبلغ عنها في عام ١٩٩٧ ، أوقفت السلطات اليونانية تسريبها (باستخدام إقرار زائف من إقرارات المستعمل النهائي) لشحنة قدرها ٤٠٠ كيلوغرام من مادة ٣ ، ٤ - م د ف-٢-ب من الهند إلى هولندا ، وأبلغت السلطات البولندية عن ضبط سافرول مهرب من أوكرانيا ، وضبطت سلطات كرواتيا ٢٠٠ كيلوغرام من مادة ف-٢-ب ، كانت قد هربت من الهند عبر سلوفينيا ومالطة في طريقها إلى بلجيكا ، ويفترض أن ذلك كان لاستخدامها في الصنع غير المشروع للأمفيتامين .

١١١- ويبين الشكل الثالث بعض الحالات الحديثة العهد لمحاولة تسريب سلائف تستخدمن في صنع الأمفيتامين أو المنشطات الأمفيتامينية المتصلة بمادة م.د.م.أ. أو الاتجار بها .

**الشكل الثالث - بعض حالات محاولة تسريب سلائف الأمفيتامين**  
ومادة م. د. م. أ. أو الاتجار بها ، ١٩٩٦ - ١٩٩٧



١١٢- ومن تحليل الحالات التي تعرفها الهيئة يتضح بجلاء أن تسريب سلائف الأمفيتامين والمنشطات الأمفيتامينية المتصلة بمادة م.د.م.أ. والشروع في تسريبها مشكلة عالمية ، تنتهي على استخدام مسالك متعددة وعده مصادر للمواد الكيميائية ، ويتبين من الأمثلة السالفة الذكر أن الاتجار غير المشروع في تلك السلائف شمل جميع القارات ، على الرغم من أن الوجهة كانت في معظم الحالات بلدانا في أوروبا ولا سيما هولندا .

١١٣- وكما في حالة مواد مجودلة أخرى ، دلت التجربة على أن المتجرين سرعانما ما يستغلون إمكانيات استخدام مسالك تسريب جديدة . فمثلا ، استبيان في عام ١٩٩٧ طلبان مريبان لكميتيين صغيرتين من السافرول في شكل زيت الساسفراس كانت وجهتهما غانا ونيجيريا على التوالي ، من المملكة المتحدة . وفي حالة أخرى حدثت في عام ١٩٩٦ تتعلق بطلب مريب لشراء ٢٠٠ لتر من السافرول في شكل زيت الساسفراس ، رتبت عملية تسليم مراقب بين المملكة المتحدة وجنوب إفريقيا . وكان

يعتقد أن المقصود النهائي للسافرول هو معمل سري في جنوب افريقيا ، يصنع بصفة غير مشروعة المنتشطات الأمفيتامينية المتصلة بمادة م.د.م.أ. . واستمرت عملية التسليم المراقب ثم ضبطت الشحنة عندما اتضح أن المادة سترسل إلى زimbabwi ، حيث كان صاحب الطلب الأصلي تاجرا في المواد الكيميائية بالجملة .

١٤ - ونتيجة لاستخدام مسالك للتسرير متزايدة التنوع والتعقيد ، تشعر الهيئة بالقلق من أنه لم تحدث قط ضبطيات للسلائف المعنية ، في آسيا مثلا ، على الرغم من أن خمسة من البلدان الصانعة الرئيسية العشرة (على حد علم الهيئة) للسلائف المعنية توجد في تلك القارة . وكما أوضح في الحالات المذكورة أعلاه فإن بلدانا آسيوية مثل الصين والهند استهدفها بالفعل المتجررون كمصدر للمواد الكيميائية التي يحتاجونها . ومع استمرار اتساع مدى إساءة استعمال مادة م.د.م.أ. والمدرات المتصلة بها ، ولا سيما في منطقتى آسيا والمحيط الهادئ ، هناك كل احتمال بحدوث تزايد في صنع تلك المواد على نحو غير مشروع . ومن ثم تطلب الهيئة إلى جميع الحكومات في المنطقة ، وفي جنوب شرقى آسيا على وجه الخصوص ، أن تظل يقظة في رصد حركة المواد الكيميائية ذات الصلة ، على الصعيد الوطني ودخل المنطقة دوليا .

١٥ - وليس من الواضح ما إذا كانت الحالات المذكورة أعلاه تمثل كلها مسالك جديدة للتسرير أم أنها مسالك قائمة استبيحت لأول مرة . وعلى أية حال فكميات السلائف المعنية ، مع ما أبلغ عنه مؤخرا من حالات تسرير سلائف كيميائية أخرى والشروع في تهريبها ، يتضح أنها كميات كبيرة . غير أن كميات السلائف التي حيل دون تسريبها هي كميات كبيرة أيضا ، كما هو الحال فيما يتعلق بالحالات المبلغ عنها لتسرير ومحاولة تسرير المذبيبات لصنع الكوكايين ، مثلا ، وأنهيريد الخليك للصنع غير المشروع للهيرويين . فمثلا كانت الشحنة الموقوفة البالغة ١٠طنان من مادة ف-٢-ب تكفي لصنع ما يصل إلى ٥طنان من الأمفيتامين (تعادل ما يصل إلى ٥٠٠ مليون جرعة شارعية) ، وكانت الكمية البالغة ٥طنان شهريا من مادة ٣ ، ٤ - م د ف-٢-ب التي حيل دون تسريبها تكفي لصنع قرابة ٢٥طنانا من مادة م.د.م.أ. في السنة (تعادل نحو ٢٥٠ مليون جرعة شارعية) .

#### (ب) الميتامفيتامين

١٦ - إساءة استعمال الميتامفيتامين وصنعه غير المشروع هما مشكلة مستمرة ومتزايدة في أمريكا الشمالية وشرقى آسيا وجنوب شرقها واستراليا .

١٧ - وفي السنتين الأخيرتين أو السنوات الثلاث الأخيرة كانت الحالة الآخذة في التطور فيما يتعلق بالاتجار في الإيفيدرين وشبيه الإيفيدرين ، وهم أكثر سليفتين استخداما في الصناع غير المشروع للميتامفيتامين ، أكثر جدارة بالانتباه حتى من الحالة المشاهدة فيما يتعلق بأنهيريد الخليك ، مثلا . وكان لاستمرار النجاح في كشف محاولات تسرير كل من الإيفيدرين وشبيه الإيفيدرين وفي ضبطهما أثر رئيسي في مواصلة تخفيض الامدادات المتاحة من تلکما الماءتين للصناعة غير المشروع . وقد برزت أنماط

واضحة تشير إلى تغيير مسالك التسريب وإلى محاولات للحصول على سلائف بديلة ، مع اكتشاف عمليات التسريب والشروع في التسريب وتشديد الضوابط الرقابية . ويرد في ما يلي بيان لبعض الحالات التي توضح تلك التغيرات وتوضح الحالة الراهنة .

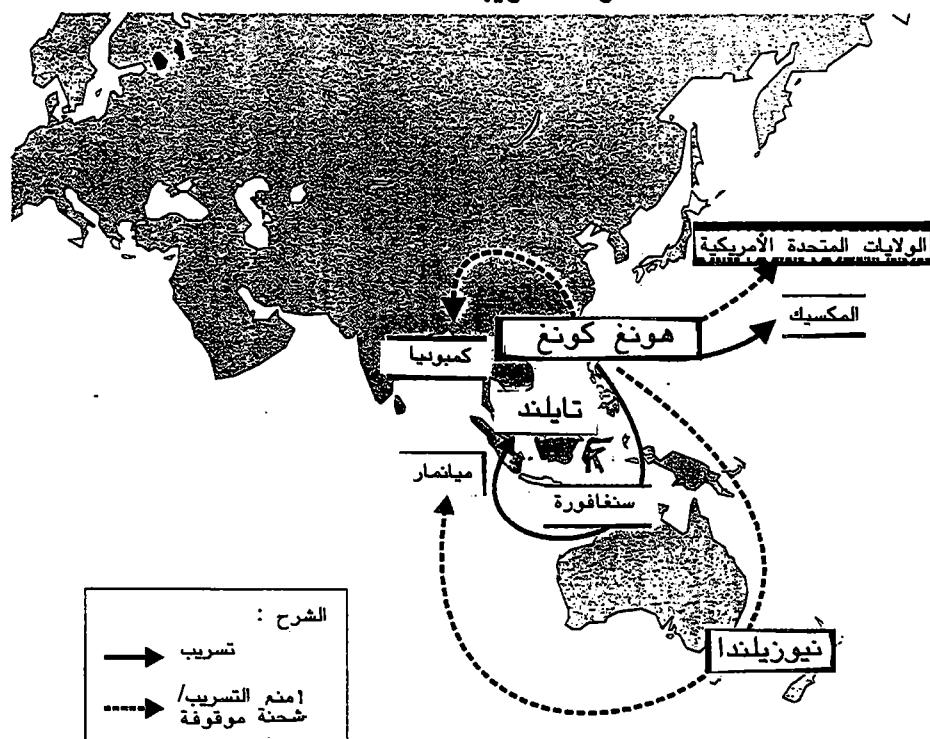
١١٨ - ففي عام ١٩٩٤ لفت انتباه الهيئة للمرة الأولى إلى سلسلة من عمليات كبيرة لتسريب الايفيدرين ، وهو مادة مدرجة في الجدول الأول ، ومحاولة تسريبه . فقد طلب سماسة في سويسرا شحنات من الايفيدرين من بلدان صانعة مختلفة ، ولا سيما الجمهورية التشيكية والهند ، وأرسلوها عبر بلدان ثلاثة في كثير من الحالات ، ثم شحنت إلى المكسيك . ومن أجل مساعدة تلك الحكومات على اتخاذ تدابير علاجية فورية ، دعت الهيئة جميع السلطات المعنية إلى لجتماع في فيينا وافق المشتركون فيه على تبادل المعلومات عن الشحنات المنفردة . ونتيجة لذلك تغيرت حالة الاتجار غير المشروع المعروفة تغيرا سريعا . فقد تعرف المتجرون على مصادر جديدة للايفيدرين ، واستخدمو خطوط سير جديدة للتسريب . وكما في حالة أنهى يريد الخلية استغل المتجرون في بعض الحالات ضعف الضوابط الرقابية التي يخضع لها السماسة العاملون في المناطق الحرة لتسريب المواد ، وكانت المكسيك هي بلد المقصد في جميع الحالات المعروفة في ذلك الحين .

١١٩ - وعندما استحدثت ضوابط رقابية أكثر إحكاما على الايفيدرين في البلدان الموردة ، ظهر مرة أخرى أن المتجرين يغيرون أساليبهم سريعا . فقد حاولوا استيراد شحنات من الايفيدرين إلى بلدان المجاورة للمكسيك لم تنشأ فيها الضوابط الرقابية بعد . وفي الوقت نفسه ، حاول المتجرون تسريب شبيه الايفيدرين ، المدرج أيضا في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، لكي يستخدم بصفة بديل للإيفيدرين . ومع تشديد الضوابط الرقابية على شبيه الايفيدرين أيضا لتضاهي الضوابط الرقابية المفروضة على شبيه الايفيدرين حاول المتجرون تفادى تلك الضوابط بالسعى إلى الحصول على الايفيدرين وشبيه الايفيدرين كليهما في شكل أقراص . وكشف في الولايات المتحدة عدد من تلك المحاولات .

١٢٠ - وفي وقت أقرب أيضا من عام ١٩٩٦ ، يبدو أن المتجرين اكتشفوا مرة أخرى مصادر جديدة للإيفيدرين في الصين وحاولوا تسريب شحنات من تلك المادة عبر إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين إلى كل من الولايات المتحدة والمكسيك . ومن حالات التسريب ومحاولة التسريب المبلغة إلى الهيئة ، يبدو أيضا أن الصين هي مصدر الايفيدرين المستخدم في الصناع غير المشروع للميتامفيتامين في جنوب شرق آسيا . وفي عام ١٩٩٦ ، أبلغ عن عدد من الحالات ، على النحو المبين في الشكل الرابع ، منها تسريب ٧ أطنان من الايفيدرين عبر إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين وعبر منطقة حرة في سنغافورة إلى تايلاند ، والحلولة دون تسريب ٤ أطنان من الايفيدرين عبر إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين إلى كمبوديا . وليس واضحا ما إن كانت هذه مسالك جديدة للتسريب ، نجمت عن زيادة الطلب في المنطقة على الميتامفيتامين المصنوع صنعا غير مشروع ، أم مسالك قائمة كشفت لأول مرة . وليس معروفا مقصد الشحنات ، على وجه الدقة ، وموقع المعامل السرية .

**الشكل الرابع -**

**بعض حالات تسريب الإيفيدرين بأدواته أو  
محاولة تسريبه ، ١٩٩٤ - ١٩٩٧**



١٢١- وأبلغ إلى الهيئة أثناء عام ١٩٩٧ عن محاولتين هامتين أخرىين لتسريب الإيفيدرين منشؤه الصين . واحتفلت إحدى هاتين الحالتين على محاولة تسريب ٥ أطنان من الإيفيدرين من إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين إلى ألمانيا ، والأخرى على محاولة تسريب ١٠ أطنان منه إلى ميانمار عبر إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين ونيوزيلندا . وتدل الحالة الأخيرة مجدداً على أن المتجرين واصلوا استحداث مسالك جديدة للتسريب ، مستغلين بلداناً لم تكن تستهدفها محاولات التسريب هذه من قبل ، مثلاً فعلوا فيما يتعلق بأنهيريد الخليك .

١٢٢- ومثلاً حاول المتجرون الحصول على الإيفيدرين وشبيه الإيفيدرين في شكل أقراص ، لأن تشديد الضوابط الرقابية جعل الحصول على المادتين النقيتين صعباً ، سعوا أيضاً إلى استخدام سلائف بديلة . وأحدث التطورات هو ما شوهد في أمريكا الشمالية (المكسيك والولايات المتحدة) من استخدام الفينيل بروبانولامين كمادة أولية في الصناع غير المشروع للمخدرات .

١٢٣- والفينيل بروبانولامين هو مادة تشبه من الناحية الكيميائية الإيفيدرين وشبيه الإيفيدرين ، ويمكن استخدامها في الصناع غير المشروع للمخدرات بنفس الطريقة التي تستخدم بها تلكماً السليفتان . غير أن الناتج النهائي لها هو الأمفيتامين وليس الميتامفيتامين . ويبدو أن المتجرين تحولوا بقدر متزايد إلى استخدام الفينيل بروبانولامين في الصناع غير المشروع ، وقد أخذ الأمفيتامين يحل بالفعل محل الميتامفيتامين في أسواق الشوارع في بعض أنحاء الولايات المتحدة . وتعتبر مشكلة استخدام الفينيل بروبانولامين في الصناع غير المشروع للمخدرات مشكلة حادة إلى درجة أن حكومة الولايات المتحدة

أخطرت الآن الأمين العام ، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، بأنها تقترح إضافة هذه المادة إلى الجدول الأول من تلك الاتفاقية (انظر الجزء هاء من الفصل الأول أعلاه) .

١٢٤- وهنا أيضاً ، وكما في حالة أنهيريد الخليك ، ينبغي ملاحظة الكميات التي اشتملت عليها محاولات تسريب الأيفيدرين وشبيه الأيفيدرين التي كشفت مؤخراً . فقد كانت الحالات التي علمت بها الهيئة قبل عام ١٩٩٦ تتعلق بشحنات متفردة لا تزيد كمية كل منها على ٥ أطنان . ومنذ ذلك الحين أبلغ عن محاولات لتسريب شحنات أكبر من ذلك . فمثلاً ، كانت الكمية البالغة ١٠ أطنان من الأيفيدرين التي يقال إنها كانت ستشحن إلى ميانمار في عام ١٩٩٧ تكفي لصنع ما يصل إلى ٧ أطنان من الميتامفيتامين ، أي ما يكفي لصنع نحو ٤٠٠ مليون جرعة شارعية من هذه المادة .

١٢٥- ونتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومات في عام ١٩٩٦ ، اكتشفت ١٢ حالة لمحاولة تسريب تتعلق بالأيفيدرين ، وحيل دوندخول ما مجموعه ١٢ طناً من هذه المادة الكيميائية إلى القنوات غير المشروعة . وعلاوة على ذلك أوقفت سبع شحنات من الأيفيدرين مقدارها ٤,٥ أطنان ، بسبب وجود ظروف مريبة . وتعزى الحيلولة دون تسريب كميات تصل إلى ٢٥٠ طناً من الأيفيدرين ومن مادة شبيه الأيفيدرين المتصلة بالأيفيدرين في السنة في أمريكا الشمالية وحدها من القنوات المشروعة إلى تطبيق ضوابط رقابية أكثر صرامة . وكانت هذه الكمية من هذه السليفة سوف تتيح للمتجرين أن يصنعوا ما يزيد على ١٦٠ طناً من الميتامفيتامين على نحو غير مشروع ، أي ما يمثل نحو ١٥ مليون جرعة .

١٢٦- وأخيراً فقد ظلت الهيئة تبلغ بضبطيات أو بشحنات موقوفة من مستحضرات صيدلية محظوظة على الأيفيدرين وشبيه الأيفيدرين مرسلة إلى بلدان في غرب إفريقيا . ولا يوجد تلليل على الصنع غير المشروع للميتامفيتامين في هذه المنطقة الفرعية ، أو على إعادة تصدير هاتين المادتين إلى بلدان من المعروفة وجود هذا الصنع فيها . ولذلك يتحمل أن جزءاً من المواد التي ضبطت ، إن لم يكن كلها ، كان المقصود منه أن يستهلك بصفة منتشرة .

#### ٤ - المواد المستخدمة في صنع الميتاكوالون على نحو غير مشروع

١٢٧- ظلت الهند ، حتى وقت قريب ، مصدراً رئيسياً للميتاكوالون المصنوع صنعاً غير مشروع ، والمتوافر في جميع أنحاء العالم ، وأساساً في شرق إفريقيا ووجنوبها . ويبدو أن الوضع تغير الآن ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التدابير الإيجابية التي اتخذتها السلطات الهندية ، من حيث موافقة تطبيق الضوابط الرقابية المفروضة على مادة N - حمض اسيتيل الانتراينيليك ، (وهي سليفة مباشرة للميتاكوالون مدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨) ومادة أنهيريد الخليك (المستخدمة في تحويل حمض الانتراينيليك (الجدول الثاني) إلى N - حمض اسيتيل الانتراينيليك) ، ومن حيث نجاح جهود إنفاذ القانون . وقد انخفضت كمية الميتاكوالون المبلغ عن ضبطها في الهند انخفاضاً هائلاً في السنوات الأخيرة ، من نحو ٤٥ طناً في عام ١٩٩٤ إلى نحو ٢٠ طناً في عام ١٩٩٥ و٢,٢ أطنان فقط في عام ١٩٩٦ .

١٢٨ - ومع ذلك لا يزال الصناع غير المشروع للميتاكوالون مستمراً في الهند . ففي عام ١٩٩٦ اكتشفت معمل سري وفكك . وضبطت السلطات مواد كيميائية مستخدمة في الصناع غير المشروع ، منها كميات قليلة من أنهيدريد الخليك وحمض الانتراينيليك ، وكذلك آلات ومعدات تستخدم لصناعة أقراص الميتاكوالون . وضبطت في أوغندا في عام ١٩٩٦ أقراص تحتوي على الميتاكوالون المصنوع صنعاً غير مشروع ، شحنت من الهند عن طريق الجو .

١٢٩ - ويفاد بأن جزءاً رئيسياً من عمليات الصناع غير المشروع التي كانت تجري في الهند نقلت الآن إلى بلدان أخرى . وتشير التقارير إلى أن الصناع غير المشروع لهذا المخدر ربما كان يجري بقدر متزايد في شرق إفريقيا وجنوبها . غير أن التقارير التي تفيد بأنه ضبطت في دبي (الإمارات العربية المتحدة) في عام ١٩٩٧ كميات كبيرة من الميتاكوالون المصنوع صنعاً غير مشروع وعاملين عاملين ، تدل على وجود مصادر أخرى أيضاً . وقد أفادت الانتربول بأن المواد الكيميائية المستخدمة في تلك العملية حصل عليها من الصين وأرسلت إلى دبي عبر إقليم هونغ كونغ الإداري التابع للصين .

١٣٠ - وفي عام ١٩٩٦ ، نفذت عملية تسليم مراقب لكمية من مادة أنهيدريد الأيزاتويك المستخدمة كبيل لحمض الانتراينيليك من المملكة المتحدة إلى جنوب إفريقيا . وتم تفكيك معمل وضبط ٣٠ كيلو غراماً من الميتاكوالون . وكشفت السلطات في المملكة المتحدة محاولة التسريب عن طريق التعاون الوثيق مع صناعة الكيماويات . غير أن هناك ضرورة لاستمرار اليقظة ، خصوصاً في شرق إفريقيا وجنوب إفريقيا ، إذ تدل أعمال تسريب السلائف بوضوح على استمرار محاولة إنشاء معامل سرية لإشعاع تعاطي الميتاكوالين المستمر والمتسارع في هذه المنطقة الفرعية .

### الحواشي

(١) السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة : تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٦ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.97.XI.4).

(٢) المرجع نفسه ، الفقرتان ٥٩ - ٦٠ .

(٣) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٢ .

## المرفق الأول

### الجدول

#### الجدول ١ - الدول الأطراف والدول غير الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨ (١)

المنطقة	الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨	الدول غير الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨
افريقيا	اثيوبيا (١٩٩٤/١٠/١١) سييراليون (١٩٩٤/٦/٦)	الصومال
	أوغندا (١٩٩٠/٨/٢٠) سيشيل (١٩٩٢/٢/٢٧)	غابون
	بنن (١٩٩٧/٥/٢٣) غانا (١٩٩٠/٤/١٠)	غينيا الاستوائية
	بوتسوانا (١٩٩٦/٨/١٣) غامبيا (١٩٩٦/٤/٢٣)	جزر القمر
	بوركينا فاصو (١٩٩٢/٦/٢) غينيا (١٩٩٠/١٢/٢٧)	ليبريا
	بوروندي (١٩٩٣/٢/١٨) غينيا - بيساو (١٩٩٥/١٠/٢٧)	جمهوريّة الكونغو الديمقراطية
	تشاد (١٩٩٥/٦/٩) الكاميرون (١٩٩١/١٠/٢٨)	موزامبيق
	تونس (١٩٩٠/٩/٢٠) توغو (١٩٩٠/٨/١) كينيا (١٩٩٢/١٠/١٩)	رواندا
	الجزائر (١٩٩٥/٥/٩) الجماهيرية العربية الليبية (١٩٩٦/٧/٢٢)	نمبيبيا
	جمهورية تنزانيا المتحدة (١٩٩٦/٤/١٧) مدغشقر (١٩٩١/٣/١٢)	مصر
	الرأس الأخضر (١٩٩٥/٥/٨) زمبابوي (١٩٩٣/٧/٣٠)	المغرب
	سان تومي وبرينسيبي (١٩٩٦/٦/٢٠) زمبابوي (١٩٩٣/٧/١٢)	ملاوي
	الستفال (١٩٨٩/١١/٢٧) النجر (١٩٩٢/١١/١٠)	موريتانيا
	سوازيلند (١٩٩٥/١٠/٨) السودان (١٩٩٣/١١/١٩)	نيجيريا (١٩٨٩/١١/١)

المجموع الإقليمي  
٥٣

**الجدول ١ - الدول الأطراف والدول غير الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨ (١)**

المنطقة	الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨	الدول غير الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨
القارة الأمريكية	الأرجنتين (١٩٩٣/٦/١٠) إكوادور (١٩٩٠/٣/٢٣) أنتيغوا وبربودا (١٩٩٣/٤/٥) أوروغواي (١٩٩٥/٣/١٠) باراغواي (١٩٩٠/٨/٢٣) البرازيل (١٩٩١/٧/١٧) بريلوس (١٩٩٢/١٠/١٥) بليز (١٩٩٦/٧/٢٤) بنما (١٩٩٤/١/١٣) بوليفيا (١٩٩٠/٨/٢٠) بيرو (١٩٩٢/١/١٦) ترinidad وتوباغو (١٩٩٥/٢/١٧) جامايكا (١٩٩٥/١٢/٢٩) جزر البهاما (١٩٨٩/١/٣٠) الجمهورية الدومينيكية (١٩٩٣/٩/٢١) دومينيكا (١٩٩٣/٦/٣٠) سان فنسنت وجزر غرينادين (١٩٩٤/٥/١٧) سانت كيتس ونيفيس (١٩٩٥/٤/١٩)	سانت لوسيا (١٩٩٥/٨/٢١) السلفادور (١٩٩٣/٥/٢١) سورينام (١٩٩٢/١٠/٢٨) شيلي (١٩٩٠/٣/١٣) غرينادا (١٩٩٠/١٢/١٠) غواتيمala (١٩٩١/٢/٢٨) غيانا (١٩٩٣/٣/١٩) فنزويلا (١٩٩١/٧/١٦) كندا (١٩٩٠/٧/٥) كوبا (١٩٩٦/٦/١٢) كاستاريكا (١٩٩١/٢/٨) كورلومبيا (١٩٩٤/٦/١٠) المكسيك (١٩٩٠/٤/١١) نيكاراغوا (١٩٩٠/٥/٤) هaiti (١٩٩٥/٩/١٨) هندوراس (١٩٩١/١٢/١١) الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٠/٢/٢٠)

المجموع الإقليمي  
٣٥

**الجدول ١ - الدول الأطراف والدول غير الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨ (١)**

المنطقة	الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨	الدول غير الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨
آسيا	أندبيجان (١٩٩٣/٩/٢٢) الأردن (١٩٩٠/٤/١٦) أرمينيا (١٩٩٣/٩/١٣) أفغانستان (١٩٩٢/٢/١٤) الإمارات العربية المتحدة (١٩٩٠/٤/١٢) أوزبكستان (١٩٩٥/٨/٢٤) إيران (جمهورية الإسلامية) (١٩٩٢/١٢/٧) باكستان (١٩٩١/١٠/٢٥) البحرين (١٩٩٠/٢/٧) بروني دار السلام (١٩٩٣/١١/١٢) بنغلاديش (١٩٩٠/١٠/١١) بوتان (١٩٩٠/٨/٢٧) تركمانستان (١٩٩٦/٢/٢١) تركيا (١٩٩٦/٤/٢) الجمهورية العربية السورية (١٩٩١/٩/٣) سريلانكا (١٩٩١/٦/٦) سنغافورة (١٩٩٧/١٠/٢٢)	الصين (١٩٨٩/١٠/٢٥) طاجيكستان (١٩٩٦/٥/٦) عمان (١٩٩١/٣/١٥) الفلبين (١٩٩٦/٦/٧) قطر (١٩٩٠/٥/٤) قيرغيزستان (١٩٩٤/١٠/٧) كازاخستان (١٩٩٧/٤/٢٩) لبنان (١٩٩٦/٣/١١) مالطا (١٩٩٣/٥/١١) المملكة العربية السعودية (١٩٩٢/١/٩) مياممار (١٩٩١/٦/١١) نيبال (١٩٩١/٧/٢٤) الهند (١٩٩٠/٣/٢٧) اليابان (١٩٩٢/٦/١٢) اليمن (١٩٩٦/٣/٢٥)
	٣٢	١٣
		المجموع الإقليمي ٤٥

**الجدول ١ - الدول الأطراف والدول غير الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨ (١)**

المنطقة	الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨	الدول غير الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨
أوروبا	الاتحاد الأوروبي (ب) (١٩٩٠/١٢/٣١)	رومانيا (١٩٩٣/١/٢١)
	الاتحاد الروسي (١٩٩٠/١٢/١٧)	سلوفاكيا (١٩٩٣/٥/٢٨)
	اسبانيا (١٩٩٠/٨/١٣)	سلوفينيا (١٩٩٢/٧/٦)
	ألمانيا (١٩٩٣/١١/٣٠)	أندورا
	أوكرانيا (١٩٩١/٨/٢٨)	سان مارينو
	أيرلندا (١٩٩٦/٩/٣)	سويسرا
	آيسلندا (١٩٩٧/٩/٢)	قبرص (١٩٩٠/٥/٢٥)
	إيطاليا (١٩٩٠/١٢/٣١)	كرواتيا (١٩٩٣/٧/٢٦)
	البرتغال (١٩٩١/١٢/٢)	لاتفيا (١٩٩٤/٢/٢٥)
	بلجيكا (١٩٩٥/١٠/٢٥)	لوكسمبورغ (١٩٩١/٤/٢٩)
	بلغاريا (١٩٩٢/٩/٢٤)	مالطا (١٩٩٦/٢/٢٨)
	البوسنة والهرسك (١٩٩٣/٩/١)	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (١٩٩١/٦/٢٨)
	بولندا (١٩٩٤/٥/٢٦)	موناكو (١٩٩١/٤/٢٣)
	بيلاروس (١٩٩٠/١٠/١٥)	الترويج (١٩٩٤/١١/١٤)
	الجمهورية التشيكية (١٩٩٣/١٢/٣٠)	النمسا (١٩٩٧/٧/١١)
	جمهوريا مقدونيا اليوغوسلافية سابقا (١٩٩٣/١٠/١٣)	هنغاريا (١٩٩٦/١١/١٥)
	جمهورية مولدوفا (١٩٩٥/٢/١٥)	هولندا (١٩٩٣/٩/٨)
	الدانمرك (١٩٩١/١٢/١٩)	يوغسلافيا (١٩٩١/١/٣)
	المجموع الإقليمي ٤٥	اليونان (١٩٩٢/١/٢٨)

**الجدول ١ - الدول الأطراف والدول غير الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨<sup>(١)</sup>**

المنطقة	الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨	الدول غير الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨
أقيانوسيا	أستراليا (١٩٩٢/١١/١٠)	بابوا غينيا الجديدة فانواتو
تونغا	تونغا (١٩٩٦/٤/٢٩)	كيريباتي بالاو
فيجي	فيجي (١٩٩٣/٣/٢٥)	ميکرونيزیا (ولايات الموحدة) توفالو
المجموع الإقليمي ١٤	٣	ناورو جزر سليمان نيوزيلندا جزر Marshall ساموا
المجموع العالمي ١٩٢	١٤٤	١١
	٤٨	

(١) تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام مبين بين قوسين .

(ب) نطاق الاختصاص : المادة ١٢ .

الجدول ٤ -

تقديم المعلومات من جانب الحكومات عملاً بالمادة ١٢ من  
اتفاقية ١٩٨٨ (الاستمارة دال) عن السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٦

**ملحوظات :** وضع خط تحت أسماء الأقاليم  
الخانة الفارغة تعني أن الاستمارة دال لم ترد .  
تعني علامة X تقديم الاستمارة دال مستوفاة (أو تقرير معادل لها) ، وإن لم  
تضمن ذكر أي نتائج محققة .

البلد أو الإقليم	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الاتحاد الروسي	X		X	X	X
اثيوبيا	X	X	X	X	X
أذربيجان		X			X
الأرجنتين		X	X		X
الأردن			X		
أرمينيا		X		(I) X	X
أروبا				X	
إريتريا		X	X		
اسبانيا	X	X	X	X	X
أستراليا	X	X	X	X	X
استونيا					
إسرائيل	X	X	X	X	X
أفغانستان					
إكوادور	X	X	X	X	X
ألبانيا					
ألمانيا	X	X	X	X	X
الإمارات العربية المتحدة	X	X	X	X	X
أن提瓜 وبربودا	X	X		X	
أندورا		X	X	X	X
انتونيسيا	X	X			
أنغولا	X				
أنغيلا			X		
أوروغواي		X	X	X	
أوزبكستان	X	(I) X		(I) X	

الجدول ٢ -

تقديم المعلومات من جانب الحكومات عملاً بالمادة ١٢ من  
اتفاقية ١٩٨٨ (الاستمارة دال) عن السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٦

البلد أو الإقليم	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢
أوغندا		X	X	X	X
أوكرانيا	X	X	X	X	(١) X
إيران (جمهورية - الإسلامية)	X	X	X	X	X
آيرلندا	X	X	X	X	X
آيسلندا			X	X	X
إيطاليا	X	X	X	X	X
بابوا غينيا الجديدة	X				
بارغواي	X		X	X	X
باكستان	X	X	X	X	X
بالاو				غير منطبق	غير منطبق
البحرين	X	X	X	X	
البرازيل		X	X	X	X
بربادوس	X	X	X	X	X
البرتغال	X	X	X	X	X
يمودا	X	X	X	X	X
بروني دار السلام	X	X	X	X	X
بلجيكا	X	X	X	X	X
بلغاريا	X		X	X	X
بليز					
بنغلاديش		X	X	X	
بنما	X		X		
بنن	X	X	X		
بوتان		X			
بوتسوانا	X	X		X	X
بوركينا فاسو	X	X	X	X	X
بوروندي					
البوسنة والهرسك					
بولندا	X	X	X	X	
بوليفيا	X	X	X	X	X

الجدول ٢ -

تقديم المعلومات من جانب الحكومات عملاً بالمادة ١٢ من  
اتفاقية ١٩٨٨ (الاستمارة دال) عن السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٦

البلد أو الإقليم	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
<u>بولندا الفرنسية</u>					
بيرو	X	X	X	X	X
بيلاروس	X	X	(f) X		(f) X
تايلاند		X	X		
تركمانستان	X	(f) X	(f) X		(f) X
تركيا	X	X	X	X	X
<u>ترستان داكونها</u>					
ترينيداد وتوباغو		X	X	X	
تشاد	X		X		X
تونغو		X	X	X	
توفالو				X	
تونس	X		X	X	
تونغا					
جامايكا		X	X	X	X
جبل طارق		X		X	
الجزائر	X	X	X		
<u>جزر الأنتيل الهولندية</u>					
جزر البهاما		X	X	X	
<u>جزر تركس وكايكوس</u>					
جزر سليمان		X			
<u>جزر فرجن البريطانية</u>				X	
<u>جزر فوكแลند</u>		X	X	X	X
جزر القمر					
جزر كامبان	X	X		X	
جزر كوك	X	X	X	X	X
<u>جزر كوكوس (كريزون)</u>					
جزيرة اسونسيون		X	X	X	X
جزيرة مارشال					
<u>جزر تورفولك</u>					

الجدول ٢ -

تقديم المعلومات من جانب الحكومات عملاً بالمادة ١٢ من  
اتفاقية ١٩٨٨ (الاستمارة دال) عن السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٦

البلد أو الإقليم	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
جزر اليس وفوتونا				X	X
جزر كريسماس					
الجماهيرية العربية الليبية			X		
جمهورية أفريقيا الوسطى			X	X	X
الجمهورية التشيكية				X	X
جمهورية تنزانيا المتحدة					
الجمهورية الدومينيكية			X	X	X
الجمهورية العربية السورية			X		
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية			X	X	X
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً					
جمهورية كوريا			X	X	X
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية					
جمهورية مولدوفا			(I) X	(I) X	
جنوب إفريقيا			X	X	X
جيبوتي				X	
جورجيا			(I) X	(I) X	
الدانمرك			X	X	X
دومينيكا			X	X	
الرأس الأخضر			X	X	X
رواندا					X
رومانيا			X	X	X
زائير			X	X	X
زامبيا					X
زمبابوي			X	X	X
ساموا			X	X	X
سان تومي وبرينسيبي			X	X	X
سان فنسنت وجزر غرينادين				X	X
سانت لوسيا			X		

الجدول ٢ -

تقديم المعلومات من جانب الحكومات عملاً بالمادة ١٢ من  
اتفاقية ١٩٨٨ (الاستمارة دال) عن السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٦

البلد أو الإقليم	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢
سانت كيتس ونيفيس			X	X	X
سانت هيلينا		X	X		X
سريلانكا	X	X	X	X	X
السلفادور					
سلوفاكيا			X	X	X (ج)
سلوفينيا	X	X	X	X	X
سنغافورة	X	X	X	X	X
السنغال			X		X
سوازيلند		X	X	X	X
السودان					
سورينام					
السويد	X	X	X	X	X
سويسرا	X				
سيراليون			X	X	X
سيشيل	X	X	X	X	X
شيلي	X	X		X	
الصومال					
الصين (ب)	X	X			
إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين (ج)	X	X	X	X	X
طاجيكستان	X	(١) X	(١) X		(١) X
العراق	X	X	X	X	
عمان		X	X		X
غابون					
غامبيا					
غانا	X	X	X	X	X
غرينادا		X	X	X	X
غواتيمالا					X
غيانا			X	X	X

الجدول ٤ -

تقديم المعلومات من جانب الحكومات عملاً بالمادة ١٢ من  
اتفاقية ١٩٨٨ (الاستمارة دال) عن السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٦

البلد أو الإقليم	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
غينيا		X		X	
غينيا الاستوائية		X	X	X	X
غينيا - بيسار					
فالوناتو			X	X	
فرنسا		X	X	X	X
الفلبين		X	X	X	X
فنزويلا		X			X
فنلندا		X	X	X	
فيجي		X	X	X	X
فييت نام					X
قبرص		X	X	X	X
قطر		X	X	X	X
قيرغيزستان		X	X	(I) X	
казاخستان		(I) X	(I) X		(I) X
<b>كاليدونيا الجديدة</b>					
acamرون			X		X
كرواتيا		X			
كمبوديا					
كندا		X	X	X	X
كوبا		X	X	X	
كوت ديفوار		X	X	X	X
كостاريكا		X	X	X	X
كولومبيا		X	X	X	X
الكونغو		X	X	X	X
الكويت				X	
كيريباتي			X	X	X
كينيا			X		
لاتفيا		X	X	X	
لبنان		X			

الجدول ٢ -

تقديم المعلومات من جانب الحكومات عملاً بالمادة ١٢ من  
اتفاقية ١٩٨٨ (الاستمارة دال) عن السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٦

البلد أو الإقليم	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
لوكسمبورغ			X	X	X
ليبيريا		X			
ليتوانيا		X		X	X
ليسوتو			X		
ماكاو		X	X	X	X
مالطة		X	X	X	X
مالي		X	X	X	X
مالزيا		X	X		
مدغشقر		X	X	X	
مصر		X	X	X	X
المغرب		X	X	X	X
المكسيك		X	X	X	X
ملاوي					
ملديف		X	X	X	X
المملكة العربية السعودية		X	X	X	X
المملكة المتحدة		X	X	X	X
منغوليا		X	X	X	
موريتانيا					
موريشيوس		X	X	X	X
موزامبيق					
مونتسيرات		X	X	X	X
ميانمار		X	X	X	X
ميكونيزيا (ولايات - الموحدة)				X	X
ناميبيا					
ناورو		X	X	X	X
النرويج		X		X	X
النمسا		X	X		
نيبال		X		X	X
النيجر		X	X		

الجدول ٢ -

تقديم المعلومات من جانب الحكومات عملاً بالمادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ (الاستماراة دال) عن السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧

البلد أو الإقليم	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢
نيجيريا		X	X		X
نيكاراغوا			X	X	X
نيوزيلندا	X				
هايتي		X		X	X
الهند		X	X	X	X
هندوراس		X	X		X
هنغاريا	X	X			X
هولندا	X	X	X	X	X
الولايات المتحدة الأمريكية	X	X	X	X	X
اليابان	X	X	X	X	X
اليمن					
يوغوسلافيا					
اليونان	X	X	X	X	X
مجموع الاستمارارات دال (هـ)	١٠٦	١٣٠	١٣٨	١٢٢	١٢١
مجموع الحكومات (وـ)	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٥

(أ) المعلومات مقسمة من الاتحاد الروسي .

(ب) للأغراض الإحصائية لا تتضمن بيانات الصين البيانات الخاصة بإقليم هونغ كونغ الإداري الخاص وإقليم تايوان التابع للصين .

(ج) في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ أصبحت هونغ كونغ إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين .

(د) الاستمارارة دال من تشيكوسلوفاكيا .

(هـ) بالإضافة إلى تلك ، قدمت لجنة الجماعات الأوروبية الاستمارارة دال عن السنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٢ .

(و) عدد الحكومات التي طلب منها تقديم معلومات .

### **الجدول ٣ - المضبوطات من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨ حسبما أبلغت إلى الهيئة**

يعرض هذا الجدول معلومات عن المضبوطات من المواد المدرجة في الجدولين الأول أو الثاني من اتفاقية ١٩٨٨ ، قدمتها الحكومات إلى الهيئة وفقاً للفقرة ١٢ من المادة ١٢.

ويتضمن الجدول بيانات عن المضبوطات المحلية وعن الكميات التي ضبطت في نقاط الدخول إلى البلد أو الخروج منه . ولا يشتمل الجدول على معلومات عن المضبوطات حيثما عرف أنها غير موجهة لصنع العقاقير المخدرة بطرق غير مشروعة (على سبيل المثال ، المضبوطات التي تمت بسبب العيوب الإدارية ، أو المضبوطات من مستحضرات الأيفيدرين/شبيه الأيفيدرين المعتمد استخدامها كمنشطات) .

#### **وحدات القياس وعوامل التحويل**

جرى توضيح وحدة القياس لكل مادة . ولا ترد في الجدول كسور الوحدات الكاملة ؛ ووربت الأرقام مقربةً وعبر عنها بالعشرات أو المئات .

ولأسباب عديدة ، أبلغت الهيئة عن ضبط كميات من المواد باستعمال وحدات قياس مختلفة ؛ فقد يبلغ بلد عن مضبوطات أنهيدريد الخليك باللترات ، في حين يبلغ عنها بلد آخر بالكيلو غرامات .

وتيسيراً لإجراء مقارنة صحيحة بين المعلومات المجمعة فمن الأهمية أن تجمع كافة البيانات في شكل موحد . وتيسيراً لعملية التوحيد الالزامية ، تعطى الكميات بالغرامات أو الكيلو غرامات حيثما كانت المادة في حالة صلبة وباللترات حيثما كانت المادة (أو شكلها المعروف) في حالة سائلة .

ولم تحول الكميات المضبوطة من المواد السائلة التي أبلغت عنها الهيئة باللترات إلى كيلو غرامات ولم تدرج وبالتالي في الجدول ، لأن الكمية الفعلية للمادة في شكل محلول لم تعرف .

وبالنسبة للمضبوطات من السوائل ، تم تحويل الكميات المبلغ عنها بالكيلو غرامات إلى لترات باستخدام العوامل التالية :

المادة	
انهيدريد الخليك	عامل التحويل (الكيلو غرامات إلى لترات) (١)
الأسيتون	٠,٩٢٦
اثير الاشيل	١,٢٦٩
حمض الهيدروكلوريك ( محلول بنسبة ٣٩,١٪ )	١,٤٠٨
الايسوسافرول	٠,٨٢٣
٣ - ٤ ميتشلين - ديوكسى فينيل - ٢ - بروبانون	٠,٨٩٢
ميثيل - اشيل - الكيتون	١,٢٤٢
السافرول	٠,٩٨٥
حمض الكبريتيك ( محلول مركن )	٠,٩١٢
التولوين	٠,٥٤٣
	١,١٥٥

The Merck Index, (Rahway, New Jersey, Merck مشتق من الكثافة ، مقتبس من (١) and.Co., 1989)

وكمثال ، لتحويل ١٠٠٠ كيلو غرام من الميتشيل اشيل كيتون إلى لترات ، يضرب الرقم في ١٢٤٢ ، أي  $1000 \times 1242 = 1242$  لترًا .

ولتحويل الغالونات إلى لترات ، افترض أن غالون الولايات المتحدة المستعمل في كولومبيا يساوي ٣,٧٨٥ لترات . وأن الغالون الإمبراطوري المستعمل في ميانمار يساوي ٤,٥٤٦ لترات .

كما افترض أن قرص الإيفيدرين يحتوي على ٢٥ ميلigram من الإيفيدرين . وفي الحالات التي تم فيها تحويل الكميات المبلغ عنها ، أبرزت الأرقام المحولة في الجدول بوضع خط تحتها .

ملحوظات : وضع خط تحت أسماء الأقاليم .

- - تعني لا شيء (لا يشتمل التقرير على بيانات بشأن المضبوطات من مادة معينة في سنة الإبلاغ .

تعني عدم تقديم تقرير لاحصائي ؟

تعني أقل من أصغر وحدة قياس مبينة لتلك المادة (على سبيل المثال ، أقل من ١ كيلو غرام) .

غ.م. تعني "غير منطبق" : وقد تحدث تفاوتات بين إجمالي أرقام المضبوطات على الصعيد الإقليمي والإجمالي على الصعيد العالمي بسبب تقريب أرقام الكميات المضبوطة فعلاً إلى أعداد صحيحة .

**الجدول ٣ (أ) -** المضبوطات من المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية ١٩٨٨ ، حسبما أبلغت إلى الهيئة







العام	وحدةقياس	الناتج المحلي الإجمالي			نسبة النمو (%)	نسبة التضخم (%)	نسبة العجز التجاري (%)	نسبة الدين العام (%)	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (%)
		الملايين	اللير	الدرهم					
١٩٩٦	٣٥٠	٣٢٨٦٠	٣٢٨٦٠	٣٢٨٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩٧	٣٦٠	٣٤٦٦٠	٣٤٦٦٠	٣٤٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩٨	٣٧٠	٣٧٦٦٠	٣٧٦٦٠	٣٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩٩	٣٩٠	٣٩٣٦٠	٣٩٣٦٠	٣٩٣٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٠	٤٠٠	٤٠٣٦٠	٤٠٣٦٠	٤٠٣٦٠	-	-	-	-	-
١٩١١	٤١٠	٤٢٠٦٠	٤٢٠٦٠	٤٢٠٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٢	٤٢٠	٤٢٣٦٠	٤٢٣٦٠	٤٢٣٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٣	٤٣٠	٤٣٦٦٠	٤٣٦٦٠	٤٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٤	٤٤٠	٤٤٦٦٠	٤٤٦٦٠	٤٤٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٥	٤٥٠	٤٥٦٦٠	٤٥٦٦٠	٤٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٦	٤٦٠	٤٧٦٦٠	٤٧٦٦٠	٤٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٧	٤٧٠	٤٩٦٦٠	٤٩٦٦٠	٤٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٨	٤٨٠	٥١٦٦٠	٥١٦٦٠	٥١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٩	٤٩٠	٥٣٦٦٠	٥٣٦٦٠	٥٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٠	٥٠٠	٥٥٦٦٠	٥٥٦٦٠	٥٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢١	٥١٠	٥٧٦٦٠	٥٧٦٦٠	٥٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٢	٥٢٠	٥٩٦٦٠	٥٩٦٦٠	٥٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٣	٥٣٠	٦١٦٦٠	٦١٦٦٠	٦١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٤	٥٤٠	٦٣٦٦٠	٦٣٦٦٠	٦٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٥	٥٥٠	٦٥٦٦٠	٦٥٦٦٠	٦٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٦	٥٦٠	٦٨٦٦٠	٦٨٦٦٠	٦٨٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٧	٥٧٠	٧٠٦٦٠	٧٠٦٦٠	٧٠٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٨	٥٨٠	٧٣٦٦٠	٧٣٦٦٠	٧٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٩	٥٩٠	٧٦٦٦٠	٧٦٦٦٠	٧٦٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٣٠	٦٠٠	٧٩٦٦٠	٧٩٦٦٠	٧٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٣١	٦١٠	٨٢٦٦٠	٨٢٦٦٠	٨٢٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٣٢	٦٢٠	٨٥٦٦٠	٨٥٦٦٠	٨٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٣٣	٦٣٠	٨٨٦٦٠	٨٨٦٦٠	٨٨٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٣٤	٦٤٠	٩١٦٦٠	٩١٦٦٠	٩١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٣٥	٦٥٠	٩٤٦٦٠	٩٤٦٦٠	٩٤٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٣٦	٦٦٠	٩٧٦٦٠	٩٧٦٦٠	٩٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٣٧	٦٧٠	١٠٠٦٦٠	١٠٠٦٦٠	١٠٠٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٣٨	٦٨٠	١٠٣٦٦٠	١٠٣٦٦٠	١٠٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٣٩	٦٩٠	١٠٦٦٦٠	١٠٦٦٦٠	١٠٦٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٤٠	٧٠٠	١٠٩٦٦٠	١٠٩٦٦٠	١٠٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٤١	٧١٠	١١٣٦٦٠	١١٣٦٦٠	١١٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٤٢	٧٢٠	١١٧٦٦٠	١١٧٦٦٠	١١٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٤٣	٧٣٠	١٢١٦٦٠	١٢١٦٦٠	١٢١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٤٤	٧٤٠	١٢٥٦٦٠	١٢٥٦٦٠	١٢٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٤٥	٧٥٠	١٢٩٦٦٠	١٢٩٦٦٠	١٢٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٤٦	٧٦٠	١٣٣٦٦٠	١٣٣٦٦٠	١٣٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٤٧	٧٧٠	١٣٧٦٦٠	١٣٧٦٦٠	١٣٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٤٨	٧٨٠	١٤١٦٦٠	١٤١٦٦٠	١٤١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٤٩	٧٩٠	١٤٥٦٦٠	١٤٥٦٦٠	١٤٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٥٠	٨٠٠	١٤٩٦٦٠	١٤٩٦٦٠	١٤٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٥١	٨١٠	١٥٣٦٦٠	١٥٣٦٦٠	١٥٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٥٢	٨٢٠	١٥٧٦٦٠	١٥٧٦٦٠	١٥٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٥٣	٨٣٠	١٦١٦٦٠	١٦١٦٦٠	١٦١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٥٤	٨٤٠	١٦٥٦٦٠	١٦٥٦٦٠	١٦٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٥٥	٨٥٠	١٧٠٦٦٠	١٧٠٦٦٠	١٧٠٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٥٦	٨٦٠	١٧٤٦٦٠	١٧٤٦٦٠	١٧٤٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٥٧	٨٧٠	١٧٨٦٦٠	١٧٨٦٦٠	١٧٨٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٥٨	٨٨٠	١٨٢٦٦٠	١٨٢٦٦٠	١٨٢٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٥٩	٨٩٠	١٨٦٦٦٠	١٨٦٦٦٠	١٨٦٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٦٠	٩٠٠	١٩٠٦٦٠	١٩٠٦٦٠	١٩٠٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٦١	٩١٠	١٩٤٦٦٠	١٩٤٦٦٠	١٩٤٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٦٢	٩٢٠	١٩٨٦٦٠	١٩٨٦٦٠	١٩٨٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٦٣	٩٣٠	٢٠٢٦٦٠	٢٠٢٦٦٠	٢٠٢٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٦٤	٩٤٠	٢٠٦٦٦٠	٢٠٦٦٦٠	٢٠٦٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٦٥	٩٥٠	٢١٠٦٦٠	٢١٠٦٦٠	٢١٠٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٦٦	٩٦٠	٢١٤٦٦٠	٢١٤٦٦٠	٢١٤٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٦٧	٩٧٠	٢١٨٦٦٠	٢١٨٦٦٠	٢١٨٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٦٨	٩٨٠	٢٢٢٦٦٠	٢٢٢٦٦٠	٢٢٢٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٦٩	٩٩٠	٢٢٦٦٦٠	٢٢٦٦٦٠	٢٢٦٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٧٠	١٠٠٠	٢٣٠٦٦٠	٢٣٠٦٦٠	٢٣٠٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٧١	١٠١٠	٢٣٤٦٦٠	٢٣٤٦٦٠	٢٣٤٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٧٢	١٠٢٠	٢٣٨٦٦٠	٢٣٨٦٦٠	٢٣٨٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٧٣	١٠٣٠	٢٤٢٦٦٠	٢٤٢٦٦٠	٢٤٢٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٧٤	١٠٤٠	٢٤٦٦٦٠	٢٤٦٦٦٠	٢٤٦٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٧٥	١٠٥٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٧٦	١٠٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٧٧	١٠٧٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٧٨	١٠٨٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٧٩	١٠٩٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٨٠	١١٠٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٨١	١١١٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٨٢	١١٢٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٨٣	١١٣٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٨٤	١١٤٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٨٥	١١٥٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٨٦	١١٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٨٧	١١٧٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٨٨	١١٨٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٨٩	١١٩٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩٠	١٢٠٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩١	١٢١٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩٢	١٢٢٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩٣	١٢٣٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩٤	١٢٤٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩٥	١٢٥٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩٦	١٢٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩٧	١٢٧٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩٨	١٢٨٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٩٩	١٢٩٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٠	١٣٠٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١١	١٣١٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٢	١٣٢٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٣	١٣٣٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٤	١٣٤٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٥	١٣٥٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٦	١٣٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٧	١٣٧٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٨	١٣٨٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩١٩	١٣٩٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٠	١٤٠٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢١	١٤١٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٢	١٤٢٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٣	١٤٣٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٤	١٤٤٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٥	١٤٥٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	٢٤٩٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٦	١٤٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	٢٤٣٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٧	١٤٧٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	٢٤٧٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٨	١٤٨٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	٢٤١٦٦٠	-	-	-	-	-
١٩٢٩	١٤٩٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠	٢٤٥٦٦٠</					



\* ملحوظات: أدرجت عام ١٩٩٢ في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨ .

\*\* میثیلین دیکسی فنیل-۲-بریانوف .

أبلين كل من  
المشروع .

- (١) ضبط محلول يحتوي على مقدار غير معروف من حامض ن - استيبل الانتليل .
- (ب) للأغراض الإحصائية لا تتضمن بيانات الصينيatics الخاصة بإقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين وإقليم تايوان التابع للصين .
- (ج) في ١٣ فبراير ١٩٩٧ ، أصبى إقليم هونغ كونغ إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين .
- (د) ضبط محلول حجمه ١٠,٥ لترًا يحتوي على مقدار غير معروف من الأغبيدين .
- (هـ) لم تحدد كمية المضبوريات بدقة .

**الجداول ٣ (ب) -** المضبوطات من المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية ١٩٧٨، حسبما ألغت إلى اليمين









پاکستان

65







١٩٧٨ من انتقامية الجدول الثاني في ١٩٩٢ أسرجت عام

(١) لم تحدد كمية المضبوطات بدقة .  
 (ب) للأغراض الإحصائية لم تتضمن بيانات الصين الخاصة بإقليم هونغ كونغ الإداري التابع للصين .  
 (ج) تأثيران إقليمي ووطني على إنتاج الصين .

(2) في ١٢ يونيو ١٩٩٧ أصدر إقليم هونغ كونغ الإداري الخالص التالية للمدين:

الجدول ٤ -

قائمة البلدان والأقاليم التي قدمت تقارير إلى الهيئة عن التجارة  
 والاستعمالات والاحتياجات المشروعة من المواد المدرجة في  
 الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨

قدمت حكومات البلدان والأقاليم الى ٧٨ المدرجة أدناه معلومات عن التجارة والاستعمالات والاحتياجات المشروعة من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨ على الاستثمارة دال لعام ١٩٩٥ و/أو ١٩٩٦ . وقد طلب تقديم تلك المعلومات وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/١٩٩٥ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ . ويمكن إتاحة الاطلاع على التفاصيل تبعاً للحالة ورهنها بسرية البيانات .

البلد أو الإقليم	البلد أو الإقليم
الدانمرك	الاتحاد الروسي
رومانيا	أثيوبيا
زائير	أرمينيا
زمبابوي	اسبانيا
ساموا	استراليا
سري لانكا	<u>إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص</u>
سلوفينيا	إيكوادور
سنغافورة	أنتيغوا وبربودا
السويد	أندورا
سيشيل	الإمارات العربية المتحدة
الصين	أندونيسيا
العراق	أوروغواي
الفلبين	أوزبكستان
فنزويلا	أوكراينا
فيجي	إيران (جمهورية - الإسلامية)
فييت نام	باراغواي
قبرص	البرازيل
قيرغيزستان	بروني دار السلام
كازاخستان <sup>(١)</sup>	بلغاريا
كوسตารيكا	بنما
كولومبيا	بوتسوانا
الكونغو (جمهورية ديمقراطية)	بولندا
لاتفيا	بوليفيا
ليتوانيا	بيلاروس
مالطة	تركمانستان <sup>(١)</sup>
المكسيك	تركيا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	<u>ترستان داكوتا</u>
موریشيوس	جامايكا
ميكيرونيزيا (ولايات - الموحدة)	<u>جزر الأنتيل الهولندية</u>
نيبال	جزر تركس، وકاicos
نيجيريا	جزر فوكالت
نيوزيلندا	جزر كامبان
هنغاريا	جزر كوك
والسس، وفوتونا	<u>جزيرة أسينثيون</u>
الولايات المتحدة الأمريكية	الجمهورية التشيكية
اليابان	جمهورية كوريا
اليونان	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	جورجيا <sup>(١)</sup>

ملحوظة : وضع خط تحت أسماء الأقاليم .  
(١) قدمت المعلومات من الاتحاد الروسي .

**الجدول ٥ - الحكومات التي طلبت تقديم اشعارات سابقة للتصدير  
عملاً بالفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨**

تود الهيئة أن تذكر جميع حكومات البلدان والأقاليم المصدرة بأنه يتوجب عليها توجيه اشعارات سابقة للتصدير إلى الحكومات التي طلبت تلك الإشعارات عملاً بالفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ ، التي تنص على أنه :

"بناء على طلب يقدم إلى الأمين العام من الطرف الذي يهمه الأمر ، يتعين على كل طرف ستصدر من إقليميه مادة مدرجة في الجدول الأول أن يكفل قيام سلطاته المختصة ، قبل التصدير ، بتزويد السلطات المختصة في البلد المستورد بالمعلومات التالية :

- ١' اسم وعنوان المصدر والمستورد ، وكذلك اسم وعنوان المرسل إليه إن تيسر معرفتها ؛
- ٢' تسمية المادة حسب ما هو وارد في الجدول الأول ؛
- ٣' كمية المادة التي ستصدر ؛
- ٤' نقطة الدخول المتوقعة والتاريخ المتوقع للإرسال ؛
- ٥' أية معلومات أخرى تتفق عليها الأطراف ."

وتدرج البلدان التي طلبت حكوماتها تقديم اشعارات سابقة للتصدير حسب الترتيب الأبجدي ؛ ويليها اسم المادة (أسماء المواد) التي ينبغي أن تطبق عليها الأحكام ، وتاريخ توجيه الطلب الذي أحاله الأمين العام إلى الحكومات .

وربما يجدر بالحكومات أن تلاحظ أنه يمكنها أن تطلب ، مثلاً قullet حكومتا الإمارات الغربية المتحدة وتركيا ، أن يرسل الإشعار السابق للتصدير أيضاً فيما يتعلق بجميع المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية ١٩٨٨ .

الحكومة المبلغة	المواد التي ينطبق عليها طلب الإشعار	تاريخ التبليغ الموجه من الأمين العام إلى الحكومات
كوسตารيكا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول جميع المواد المدرجة في الجدول الثاني	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
إكوادور <sup>(١)</sup>	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول جميع المواد المدرجة في الجدول الثاني	١ آب/أغسطس ١٩٩٦
لاتفييا	الإيفيردين	٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤
تركيا <sup>(٢)</sup>	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول جميع المواد المدرجة في الجدول الثاني	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الإمارات العربية المتحدة <sup>(١)</sup>	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول جميع المواد المدرجة في الجدول الثاني	٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
الولايات المتحدة الأمريكية	الإيفيردين ، شبيه الإيفيردين	٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥

(١) أبلغ الأمين العام جميع الحكومات أن إرسال الإشعار السابق للتصدير فيما يتعلق بجميع المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية ١٩٨٨ ، مطلوب أيضاً ، بناء على طلب من الحكومة المبلغة .

## المرفق الثاني

المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨  
واستخدامها المعتمد في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية  
على نحو غير المشروع

### ألف - قائمة المواد المجدولة

الجدول الثاني	الجدول الأول
انهيدريد الخل	N - حامض اسيتيل الانتراينيل
الاسيتون	الايفيدرين
حامض الانتراينيل	الايرغومترین
إيتير الإتيل	الايرغاتامين
حامض الهيدروكلوريك*	الايسوسافرول
ميتيل إيتيل كيتون	حامض الليسرجيك
حامض فيتيل الخل	٤ - ميتيلين ديوكسى فينيل - ٢ - بروبانون
البيبريدين	١ - فينيل - ٢ - بروبانون
برمثفات البوتاسيوم	البيبرونال
حامض الكبريتيك	شبيه الايفيدرين
التولوين	السافرول
أملاح المواد الواردة في هذا الجدول كلما كان وجود هذه الأملاح ممكنا .	أملاح المواد الواردة في هذا الجدول كلما كان وجود هذه الأملاح ممكنا .

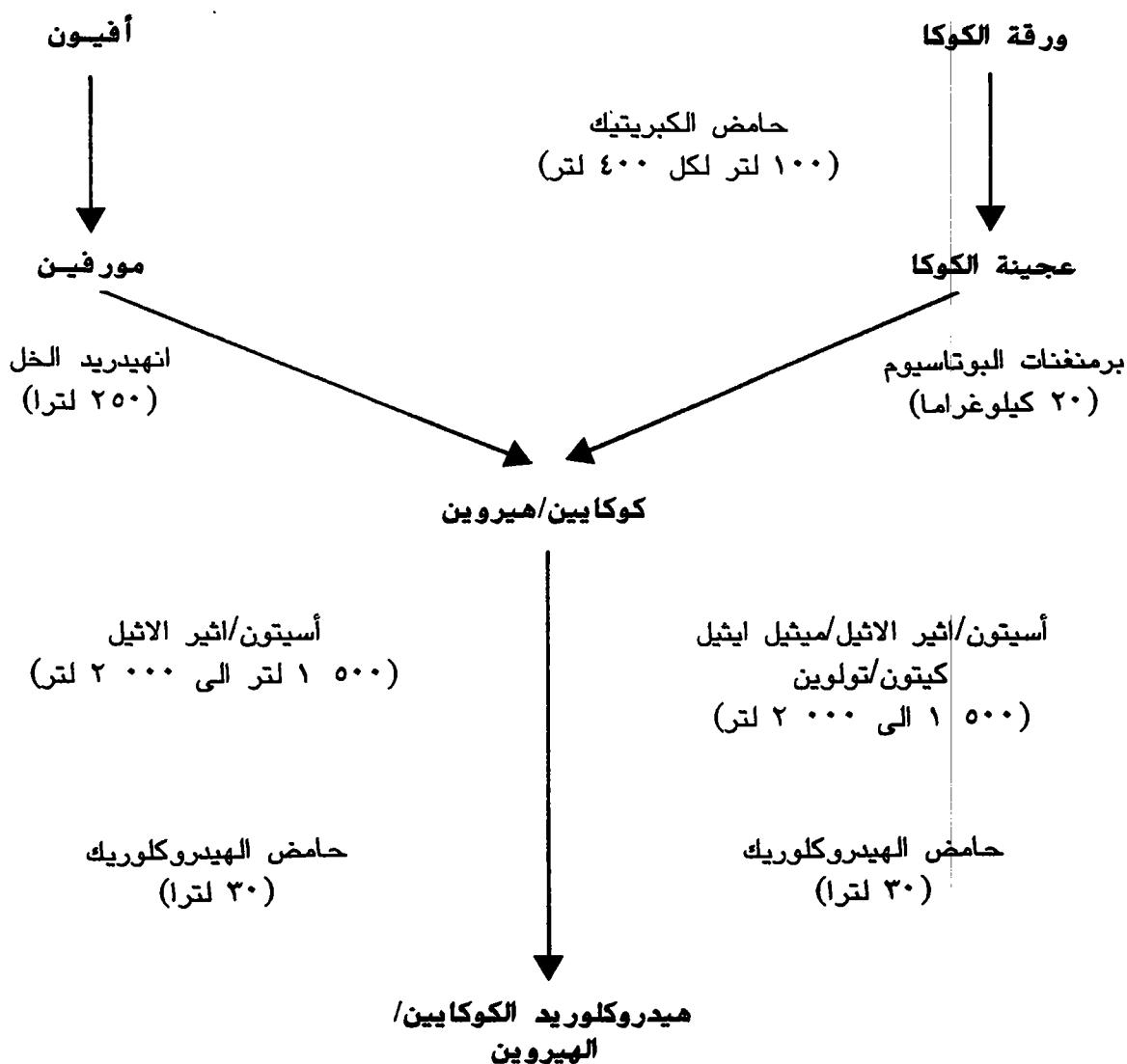
استبعدت أملاح حامض الهيدروكلوريك وحامض الكبريتيك تحديدا من الجدول الثاني .

\*

**باء - استعمال المواد المجدولة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع**

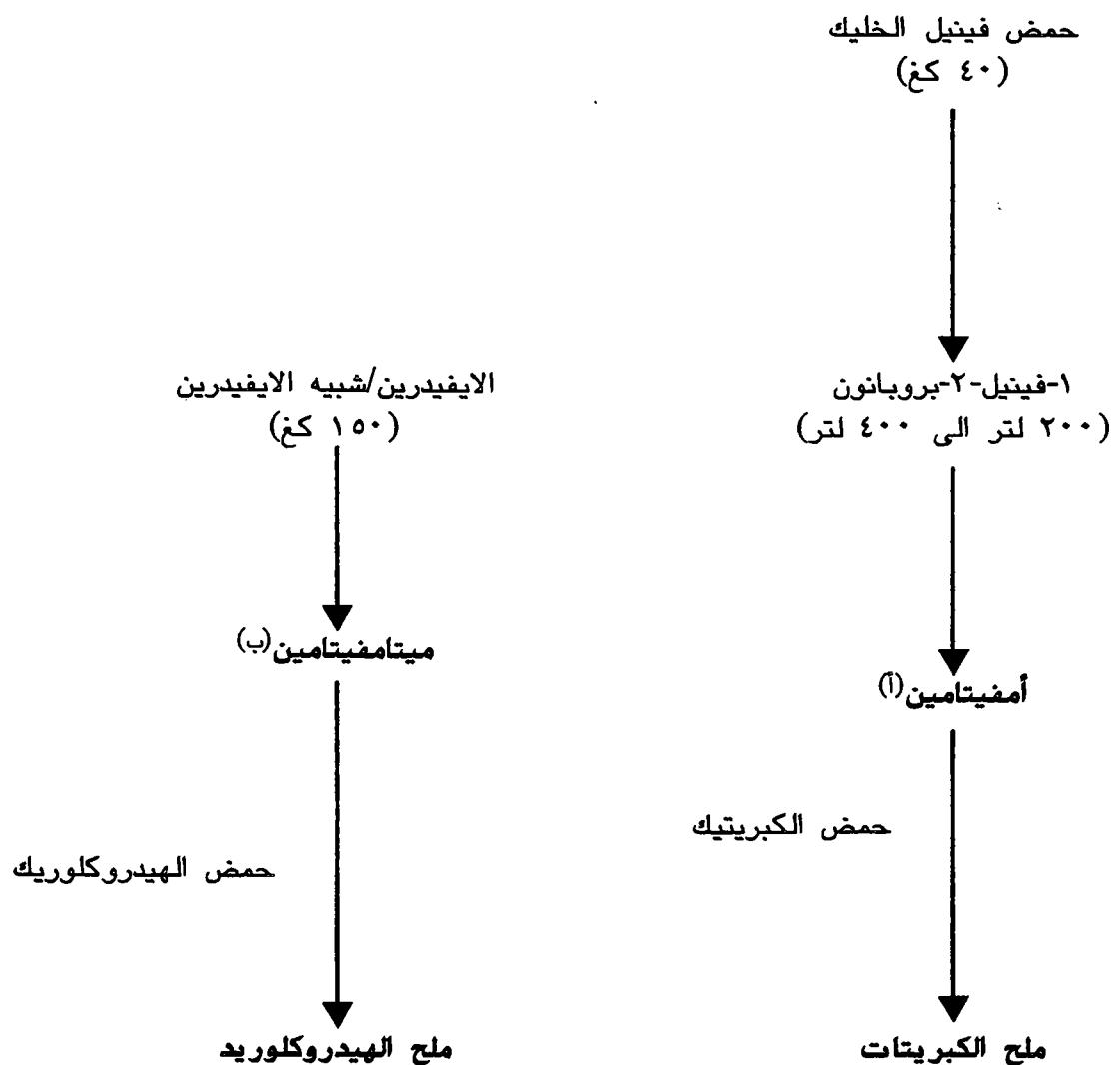
تمثل المواد المجدولة وكيفية استخدامها في الصناع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية على النحو المبين في الأشكال الخامس إلى الثامن أسماء طرق الإنتاج والصناعة التقليدية ، ويطلب استخلاص الكوكايين من ورقة الكوكا وتنقية عجينة الكوكا ومنتجاتها الكوكايين والهيرويين القاعدية الخام منبيات وأحماضه وقلويات . وقد استخدمت طائفة واسعة التنوّع من هذه الكيماويات في جميع مراحل إنتاج العقاقير .

**الشكل الخامس - صنع الكوكايين والهيرويين على نحو غير مشروع**



**ملحوظة :** الأرقام المدرجة بين قوسين هي الكميات التقريبية من الكيماويات اللازمة لصنع ١٠٠ كيلوغرام من هيدروكلوريك الكوكايين أو هيدروكلوريك الهيرويين .

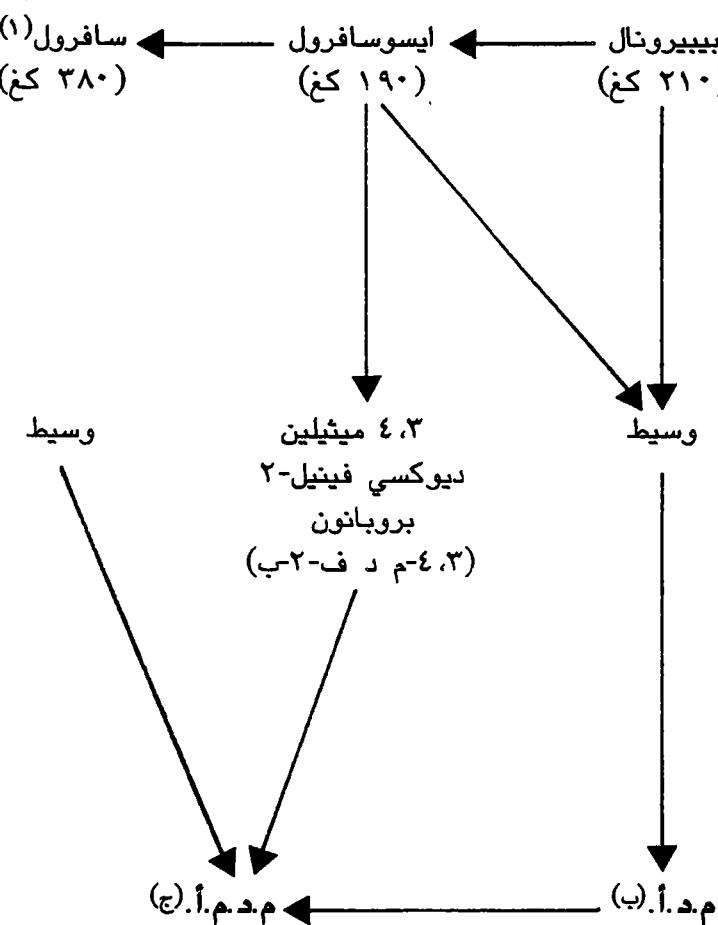
**الشكل السادس - صنع الميتابوليتامين والأمفيتامين على نحو غير مشروع**



(١) يلزم ما بين ٢٠٠ و ٤٠٠ لتر من ١ - فينيل - ٢ - بروبانون لصنع ١٠٠ كيلوغرامات من سلفات الأمفيتامين . ويمكن صنع ١٠٠ لتر من ١ - فينيل - ٢ - بروبانون من ٢٠٠ كيلوغرام من حمض فينيل الخلبيك .

(ب) يلزم ١٥٠ كيلوغراما من الايفيرين أو شبيه الايفيرين لصنع ١٠٠ كيلوغرام من هيدروكلوريد الميتامفيتامين .

**الشكل السابع - صنع م.د.م.أ. والمخدرات ذات الصلة بها على نحو غير مشروع**



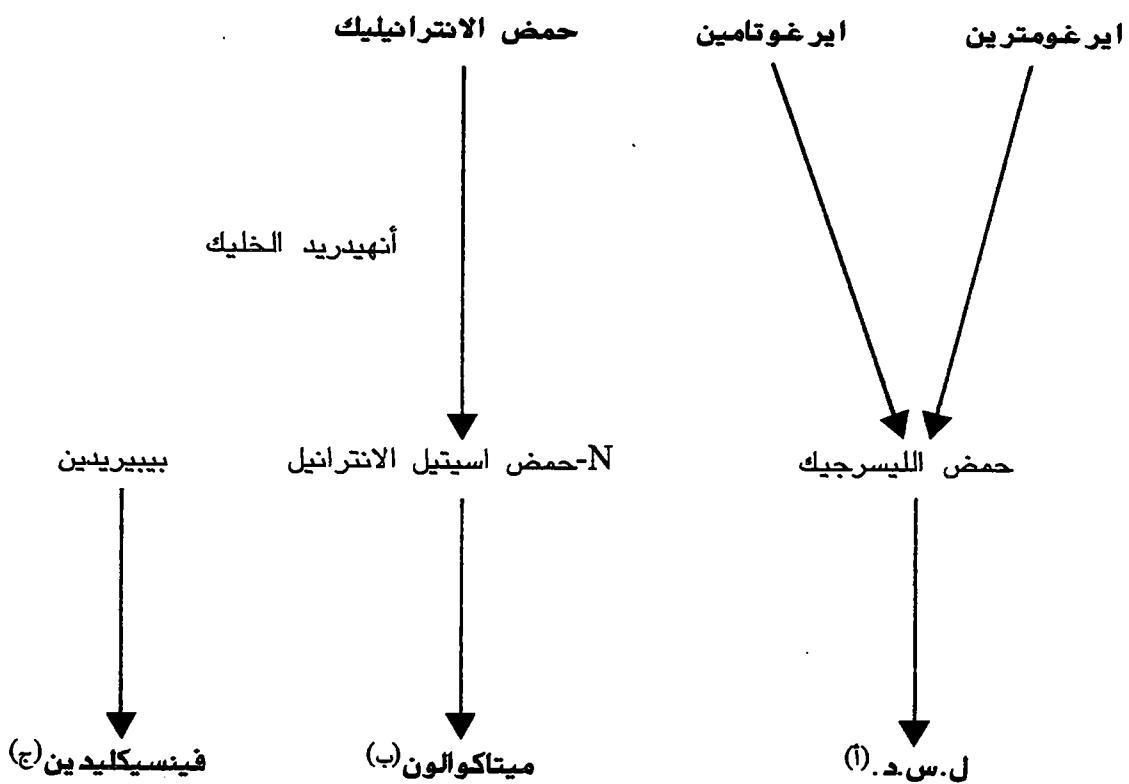
**ملحوظة :** الأرقام المبينة هي كميات السافرول والأيسوسافرول والبيبيرونال اللازمة لصنع ١٠٠ لتر من ٤,٣ م.د.ف-٢-ب . ويلزم ما يقرب من ٢٥٠ لترًا من ٤,٣ - م.د.ف-٢-ب لصنع ١٠٠ كيلوغرام من هيدروكلوريد م.د.أ. ; ويلزم ١٢٥ لترًا من ٤,٣ - م.د.ف-٢-ب لصنع ١٠٠ كيلوغرام من م.د.م.أ. أو م.د.إ.أ. (٤,٣ - ميثنيل ديوكسى أثيل إيفيتامين) .

(١) بما في ذلك السافرول في شكل زيت الساسافراس .

(ب) م.د.أ. = ٤,٣ ميثنيل ديوكسى إيفيتامين .

(ج) م.د.م.أ. = ٤,٣ ميثنيل ديوكسى ميتامفيتامين .

**الشكل الثامن - صنع ل.س.د. والميتاكوالون والفينسيكلیدين على نحو غير مشروع**



(ا) يلزم ما يقرب من ٣ كيلوغرامات من الایرغومترین و ٥ كيلوغرامات من الایرغوتامين أو ١,٥ كيلوغراما من حمض الليسرجيك لصنع كيلوغرام واحد من ل.س.د.؛ و ٢,٥ كيلوغراما من الایرغومترین أو الایرغوتامين لصنع كيلوغرام واحد من حمض الليسرجيك.

(ب) يحول حمض الانترانيليك باستخدام أنيهيريد الخليك . وينتج ١٠٠ كيلوغرام من حمض الانترانيليك المتفاعل مع ١٠٠ لتر من أنيهيريد الخليك كمية من N - حمض اسيتيل الانترانيل تكفي لصنع ١٠٠ كيلوغرام من الميتاكوالون .

(ج) يلزم ١٠٠ كيلوغرام من البيبيريدين لصنع ١٠٠ كيلوغرام من الفينسيكلیدين .

## جيم - الأهمية النسبية لضبطيات السلائف

توجز الأشكال الواردة أعلاه الاستخدام النمطي للسلائف في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروع . والأرقام المبينة بين قوسين في الأشكال هي الكميات التقريبية من السلائف الازمة لصنع العقار بصورة غير مشروعة . ويمكن استخدام هذه البيانات لحساب كمية العقار التي يمكن صنعها من كمية معروفة من السليفة المضبوطة .

ومن أجل تقدير مدى أهمية هذا الإنتاج من حيث جرعات العقاقير المعروضة في السوق غير المشروعة يقدم الجدول الوارد أدناه تفاصيل الجرعات الشارعية النمطية لبعض المخدرات والمؤثرات العقلية ، مع بيان العدد التقريري لتلك الجرعات التي يمكن صنعها بصورة غير مشروعة من كيلو غرام واحد (أو لتر واحد) من السليفة المعنية .

### الجرعات الشارعية من العقاقير المصنوعة بصورة غير مشروعة باستخدام السلائف

المؤثر العقلاني	المحدر أو	الجرعة الشارعية <sup>(١)</sup>	السليفة	عدد الجرعات الشارعية من العقار التي تصنع من كيلوغرام واحد (أو لتر واحد) من السلiffe
الأمفيتامين	ملغ	٢٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠	حامض فينيل الخل (بالكيلوغرامات)	١٠ ملغ إلى ٢٥٠ ملغ
الكوكايين	ملغ	٢٠٠ إلى ١٠٠	برمنغنات البوتاسيوم (بالكيلوغرامات)	٥٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠
الهيروين	ملغ	٥٠٠ إلى ٤٠٠	انهيدريد الخل (باللترات)	٥٠٠ إلى ٤٠٠
ل.س.د.	ملغ	٨٠ إلى ٥٠	الأسيتون ، أو اثير الايثيل ، أو الميتييل اثيل كيتون ، أو التولوين (باللترات)	٥٠٠ إلى ١٠٠
ل.س.د.	غرام	٥٠ ميكرو غرام إلى ٨٠ ميكرو غرام	الأيرغومترین/الأرغوتامين (بالكيلوغرامات)	٤٠٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠
		٨٠ إلى ١٣٠٠٠٠٠	حامض الليسرجيک (بالكيلوغرامات)	٨٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠

عدد الجرعات الشرعية من العقار التي تصنع من كيلوغرام واحد (أو لتر واحد) من السليفة	السليفة الاييفيرين/شبيه الايفيرين (بالكيلوغرامات)	الجرعة الشرعية <sup>(١)</sup>	المخدر أو المؤثر العقلي الميتامفيتامين
٧٠ ٠٠٠ إلى ٢ ٥٠٠	حامض الانترائيل (بالكيلوغرامات)	١٠ ملغ إلى ٢٥٠ ملغ	الميتاكوالون
٤ ٠٠٠	N- حامض اسيتيل الانترائيل (بالكيلوغرامات)	٢٥٠ ملغ	
٣ ٢٠٠	السافرول (بالكيلوغرامات)	١٠٠ ملغ	م د أو شبيهه
(ب) ١ ٠٠٠	الايسوسافرول (بالكيلوغرامات)		
(ب) ٢ ٠٠٠	بيبرونال (بالكيلوغرامات)		
(ب) ٢ ٠٠٠	٤،٣ - م د ف - ٢ - ب (باللترات)		
١ ٠٠٠ إلى ١ ٠٠٠ ٠٠٠	البيبيريين (بالكيلوغرامات)	١٠ ملغ إلى ١٠٠ ملغ	الفينسيكلينين

(١) قد تتفاوت الجرعات ببعض العوامل منها طريق التعاطي (بالفم أو بالحقن أو بالتنفس ، إلخ) ونواتر تناول العقار .

(ب) لصنع عقار "م د أ" بصورة غير مشروعة . وعدد الجرعات الشرعية من عقار م د أ أو عقار م د إ أ التي يمكن صنعها هو ضعف الأرقام المبينة تقريبا .

ويستخدم البيانات المقتمة في الأشكال وفي الجدول الوارد أعلاه ، يتبيّن مثلاً أنه يمكن استخدام كيلوغرام واحد من الايفيرين لصنع نحو ٧٠ كيلو غرام من الميتامفيتامين . وهذه الكمية من العقار تعادل نحو ٧٠ جرعة شرعية على أكثر تقدير .

وبالمثل ، يمكن استخدام كيلو غرام واحد من حامض الليسرجيك لصنع نحو ٧٠ كيلو غرام من عقار لس د ، غير أن هذه الكمية من العقار تعادل نحو ١٠ ملايين جرعة .

ومن ثم ، ومن حيث مدى توافر العقارين في السوق غير المشروعة ، يمكن اعتبار أن أثر ضبط كيلوغرام واحد من حامض الليسرجيك أكبر بما يقرب ١٥٠ مثلاً من أثر ضبط نفس الكمية من الايفيرين (١٠ ملايين مقسومة على ٧٠ ٠٠٠) .

### **المرفق الثالث**

**أحكام المعاهدات الخاصة بمراقبة المواد التي يكثر استعمالها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة**

- ١ - تنص الفقرة ٨ من المادة ٢ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١<sup>(١)</sup> على أن :

"تبذل الدول الأطراف غاية جهدها لتطبيق تدابير الإشراف الممكنة على المواد التي لا تتناولها هذه الاتفاقية والتي قد تستعمل مع ذلك في صنع المخدرات غير المشروع ."

- ٢ - وتنص الفقرة ٩ من المادة ٢ من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ (ب) على أن :

"تبذل الدول الأطراف كل ما في وسعها لكي تطبق ، بالقدر الممكن تنفيذه عمليا ، تدابير إشرافية على المواد التي لا تندرج تحت هذه الاتفاقية والتي يمكن مع ذلك استخدامها بطريقة غير مشروعة لصنع المؤثرات العقلية ."

- ٣ - وتتضمن المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ أحكاما بشأن ما يلي :

(أ) التزام عام للأطراف باتخاذ تدابير لمنع تسريب المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ، وبالتعاون فيما بينها لهذه الغاية (الفقرة ١) :

(ب) آلية لتعديل نطاق المراقبة (الفقرات ٧-٢) :

(ج) التزام باتخاذ التدابير الملائمة لرصد الصناع والتوزيع ، ويجوز للأطراف لهذا الغرض : مراقبة الأشخاص والمؤسسات ؛ مراقبة المنشآت والأماكن المرخصة ؛ اشتراط الحصول على إذن لإجراء هذه العمليات ؛ منع تراكم المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني (الفقرة ٨) :

(د) التزام برصد التجارة الدولية لكشف الصفقات المشبوهة ؛ العمل على الضبط ؛ إبلاغ سلطات الأطراف المعنية في حالة الصفقات المشبوهة ؛ استلزم الوسم والتوثيق المستندي حسب الأصول ؛ ضمان الاحتفاظ بهذه المستندات لمدة لا تقل عن سنتين (الفقرة ٩) :

(ه) آلية للإشعار مسبقا عن الصادرات من المواد المدرجة في الجدول الأول ، بناء على طلب خاص (الفقرة ١٠) :

(و) سرية المعلومات (الفقرة ١١) :

- (ن) إبلاغات من الأطراف إلى الهيئة (الفقرة ١٢) :
- (ح) تقرير الهيئة إلى لجنة المخدرات (الفقرة ١٣) :
- (ط) عدم انطباق أحكام المادة ١٢ على مستحضرات معينة (الفقرة ١٤) .

### الحواشي

- (أ) الأمم المتحدة ، سلسلة المعاهدات ، المجلد ٥٢٠ ، العدد ٧٥١٥ .
- (ب) المرجع نفسه ، المجلد ١٠١٩ ، العدد ١٤٩٥٦ .

## المرفق الرابع

### قرارات لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بتنفيذ الحكومات للمادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨

- ١ جاء في قرار لجنة المخدرات ٥ (٣٤-د) . المؤرخ ٩ أيار / مايو ١٩٩١ ، أنها :

"تحث دول المصدر ودول العبور والدول المتلقية على أن تعمل معا وعلى انفراد أيضا ، وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة المحددة التي تنشأ داخل أراضيها ، وذلك باتخاذ تدابير يمكن بمقتضها تحديد مدى مشروعية الشحنات الكيماوية والتحقق من الشحنات التي يشتبه فيها ، على أن تتبادل فيما بينها المعلومات المتعلقة بهذه الشحنات ، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لحظر هذه الشحنات عند وجود أئلة كافية على أنها قد تسرب إلى الاتجار غير المشروع" (الفقرة ٥) :

● "تحث جميع الدول المشتركة في التجارة الدولية للكيماويات التي يشيع استخدامها في الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ، ولا سيما تلك المدرجة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية ، على دعم تطوير وسائل آمنة وفعالة للاتصال تمكن هذه الدول من أن ترسل وتتلقى بصورة عاجلة المعلومات ذات الصلة بمشروعية صفتات محددة" (الفقرة ٦) :

- ٢ وجاء في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/١٩٩٢ ، المؤرخ في ٣٠ تموز / يوليه ١٩٩٢ ، أنه :

"يشدد على أهمية تطبيق تدابير تنظيمية مناسبة على كل مرحلة من مراحل عمليات تلقي السلاائف والكيماويات الأساسية وخذنها وتناولتها وتجهيزها وتسلیمها ، وذلك في الموانئ الحرة ومناطق التجارة الحرة وسائر المناطق الحساسة كالمستودعات الجمركية" (الفقرة ٢) :

● "يدعو جميع الدول التي تصنّع فيها الكيماويات إلى إجراء رصد روتيجي للتجارة التصديرية للسلاائف والكيماويات الأساسية بطريقة تمكنها من تبيّن التغيرات التي تحصل في نمط الصادرات وتدل على تسرب هذه الكيماويات إلى القنوات غير المشروع" (الفقرة ٤) :

"يدعو الدول التي تصنّع فيها السلاائف والكيماويات الأساسية ، ودول المنطقة التي تصنّع فيها المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع ، أن تتعاون تعاونا وثيقا على منع تسريب السلاائف والكيماويات الأساسية إلى القنوات غير المشروعة ، وأن تنظر ، حيثما كان ذلك ملائما ، في عقد اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية في هذا المجال ، على أساس إقليمي عند الاقتضاء" (الفقرة ٥) :

"يبحث الدول التي تصدر الكيماويات الضرورية للإنتاج غير المشروع للهيروين والكوكايين ، ومن ضمنها انهيدريد الخل والأسيتون وإثير الاتيل والميتيل ايتيل كيتون والتولوين وبرمونغنات البوتاسيوم وحامض الكبريتيك وحامض الهيدروكلوريك ، على أن تنشئ ما يلزم من آليات لكشف ومنع تسريبها

والاتجار غير المشروع بها ، وعلى أن تتكفل ، حيث يوجد خطر تسريب هذه المواد والاتجار غير المشروع بها ، بمايلي :

"(أ) استيانة مصدرى الكيمياويات الأساسية ؛

"(ب) إلزام مصدرى هذه الكيمياويات الأساسية بحفظ سجلات مفصلة لكل صفقات التصدير تحتوى على تفاصيل عن المرسل إليهم النهائين ، وبإتاحة هذه السجلات للسلطات المختصة لتفتيشها ؛

"(ج) الإلزام بالحصول على أذون تصدير بشأن أية كميات تجارية من هذه المواد الكيماوية تشحن إلى دول يتبعن أنها قلقة من حصول صنع غير مشروع للهيروبين أو الكاوكابين في إقليمها ، أو ضعيفة في مواجهة التسريب المحتمل للكيمياويات الأساسية ، وذلك مع مراعاة التقارير ذات الصلة التي يعدها كل من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومجلس التعاون الجمركي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ؛

"(د) إلزام طالبي أذون التصدير بتقدیم تفاصيل كاملة عن المرسل إليهم النهائين وتفاصيل كاملة عن ترتيبات النقل ؛

"(ه) اضطلاع السلطات المختصة ، عند النظر في طلبات أذون التصدير ، باتخاذ تدابير معقولة للتحقق من مشروعية الصفقات ، وعند الاقتضاء ، بالتشاور في هذا الصدد مع السلطات المختصة في البلدان المستوردة" (الفقرة ٦) ؛

"يوصي بأن تعزز الدول تعاونها في مجال إنفاذ القوانين بتطبيق أسلوب التسليم المراقب على الصعيد الدولي ، في الظروف الملائمة ، على الشحنات المشبوهة من السلائف والكيمياويات الأساسية ، إذا سمح بذلك المبادئ الأساسية لنظمها القانونية" (الفقرة ٧) ؛

"يدعو الحكومات أن تقيم تعاوناً وثيقاً مع الصناعة الكيميائية بهدف استيانة الصفقات المشبوهة الخاصة بالسلائف والكيمياويات الأساسية ، وأن تشجع تلك الصناعة ، عند الاقتضاء ، على وضع مدونات لقواعد السلوك تكمل وتعزز الامتثال للشروط التنظيمية المطلوبة" (الفقرة ١٦) ؛

- ٣ وجاء في قرار المجلس ٤٠/١٩٩٣ ، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ ، أنه :

"يطلب إلى جميع الحكومات التي دعاها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ٢٩/١٩٩٢ ، إلى اتخاذ تدابير فعالة ترمي إلى تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمحارحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، أن تراعي بصورة كلية التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفرقة العمل المعنية بالإجراءات الخاصة بالكيمياويات" (الفقرة ١) ؛

"يبحث الحكومات على النظر كلها في المبادئ التوجيهية التي نشرها البرنامج والتي أعدت لكي تستعين بها الحكومات الوطنية في منع تسريب السلاائف والكيماويات الأساسية ، وعلى تطبيق تلك المبادئ حيثما يكون ذلك ملائما" (الفقرة ٩) .

٤ - وجاء في قرار المجلس ٢٠/١٩٩٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ ، أنه :

"١ - يبحث الحكومات أن تستشهد ، عند الاقتضاء ، بالفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التجارة غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ . من أجل إشعار البلدان المستوردة مسبقا بأي شحنة من المواد المدرجة في الجدول الأول من تلك الاتفاقية :

"٢ - يطلب إلى حكومة البلد المصدر ، رهنا بأحكامها القانونية ، أن تقدم المعلومات التالية إلى السلطات المختصة في البلد المستورد قبل أي تصدير ، حتى وإن لم يكن البلد المستورد قد طلب رسميا مثل هذا الإشعار بمقتضى الفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ :

"(أ) اسم المصدر والمستورد وعنوانيهما ، وكذلك اسم المرسل إليه وعنوانه إن كانوا متاحين ؛

"(ب) اسم المادة المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية ١٩٨٨ ؛

"(ج) كمية المادة المعتمد تصديرها ؛

"(د) نقطة الدخول المتوقعة والموعد المتوقع لإرسال الشحنة ؛

"(ه) أي معلومات أخرى قد تراها حكومة البلد المصدر ذات صلة بالموضوع ؛

"٣ - يطلب إلى حكومة البلد المستورد ، فيما يتعلق بأية مادة مدرجة في الجدول الأول من اتفاقية ١٩٨٨ ، أن تقوم ، عند تلقي أي شكل الإشعار السابق للتصدير من البلد المصدر ، بالتحري عن مشروعية الصفقة من خلال سلطات الرقابة المعنية لديها وبالتعاون مع سلطات انداد القوانين ، وأن تنقل المعلومات المتعلقة بذلك إلى البلد المصدر ، مستعينة بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إن لزم الأمر ؛

"٤ - يبحث حكومات البلدان المصدرة أن تقوم في الوقت نفسه بإجراء تحرياتها الخاصة عن الحالات المثيرة للاشتباه ، وأن تلتزم معلومات وآراء من الهيئة ومن المنظمات الدولية والحكومات حسب الاقتضاء ، وتبعا لما قد يتتوفر لديها من وقائع إضافية تؤكد ذلك الاشتباه ؛

" ٥ - يطلب كذلك إلى الحكومات ، حيثما تكون هناك شواهد كافية على احتمال تسريب مادة ما إلى القنوات غير المشروعة ، أن توقف الشحنات ، أو أن تتعاون ، حيثما تقتضي الظروف ، في تنفيذ عمليات تسليم مراقب للشحنات المشبوهة في حالات خاصة إذا كان ممكناً ضمان أمن الشحنة ، وإذا كانت كمية المادة الكيماوية المعنية وطبيعتها تتيحان للسلطات المختصة أن تتذرّب بصورة ملائمة وتأمينة ، وإذا اتفقت كل الدول اللازم تعاونها ، بما في ذلك دول العبور ، على تنفيذ عملية التسليم المراقب ؟

" ٦ - يبحث الحكومات ، كمسألة ملحة ، على توخي مزيد من اليقظة في مراقبة أنشطة السمسارة الذين يتاجرون بمواد مدرجة في الجدول الأول من اتفاقية ١٩٨٨ ، نظراً لما يقوم به بعضهم من دور خاص في تسريب تلك المواد ، وعلى إخضاع تلك الأنشطة للتراخيص أو غير ذلك من التدابير الرقابية الفعالة ، حسب الاقتضاء :

" ٧ - يبحث الحكومات أن تعمل ، قدر الإمكان ، على إخضاع الشحنات التي تدخل الموانئ الحرة والمناطق الحرة والمستودعات الجمركية ، حيثما يكون مسماً بذلك ، للضوابط الازمة لمنع تسربها :

" ٨ - يبحث الحكومات ، رهنا بأحكام التشريعات الوطنية المتعلقة بالسرية وحماية البيانات ، على إبلاغ الهيئة بصورة منتظمة ، بناءً على طلب من الهيئة وبالشكل والنحو اللذين ترتديهما ، بالكميات التي استورتها أو صدرت بها أو أعادت شحنها من المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية ١٩٨٨ ، ويشجعها على تقدير احتياجاتها المشروعة السنوية من تلك المواد ؟

" ٩ - يطلب إلى الهيئة أن تجمع معلومات وفقاً لما جاء في الفقرة ٨ أعلاه ، مستعينة بقدرات برنامج الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات ، وأن تطور قاعدة بياناتها وتدعيمها من أجل مساعدة الحكومات على منع تسريب المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية ١٩٨٨ ، ومساعدة لجنة المخدرات على مناقشة مكافحة صنع المؤثرات العقلية ، وخصوصاً المنشطات وسلامتها ، والاتجار بها واستعمالها بصورة غير مشروعة ، وكذلك على صوغ توصيات بشأن السياسة العامة في هذا الميدان :

" ١٠ - يطلب إلى جميع الحكومات أن توفر للأمين العام ، رهنا بأحكام التشريعات الوطنية المتعلقة بالسرية وحماية البيانات ، أسماء وعنوانين صانعي المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية ١٩٨٨ الموجوبين دلخّل بلدانهم ، كما يطلب إلى الأمين العام أن يدرج تلك المعلومات في المطبوعة المعروفة "صنع المخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للرقابة الدولية" \* :

\* تم تحديث هذا المنشور واعادة اصداره بهذا العنوان : Manufacture of Narcotic Drugs, Psychotropic Substances and their Precursors (ST/NAR.4/1996/1) (صنع المخدرات والمؤثرات العقلية وسلامتها).

"..."

- ١٣ - يشجع الحكومات على أن تنظر في تعزيز الآليات العملية ، عند الاقتضاء ، لمنع تسريب المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية ١٩٨٨ ، على النحو المبين في هذا القرار .

- ٥ - وجاء في قرار المجلس ٢٩/١٩٩٦ ، المؤرخ ٢٤ تموز يوليه ١٩٩٦ ، أنه :

### "أولا"

#### "فرض رقابة خاصة على المواد المجدولة وغير المجدولة"

١ - يطلب إلى جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ أن تسن جميع التشريعات اللازمة لتزويد سلطاتها المختصة بأساس القانوني للتنفيذ التام للضوابط الكيميائية التي توصي أن توصي الاتفاقية وجميع القرارات ذات الصلة بفرضها :

٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة المعنى بمكافحة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن يضعا ، بالاستعانة بالخبرة الفنية للسلطات الوطنية المختصة ، حسب الحاجة ، قائمة محددة بمواد وكيماويات غير مجدولة توجد معلومات كثيرة عن استخدامها في الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، لإخضاعها لمراقبة دولية خاصة ، حتى يتسعى اتخاذ تدابير مناسبة ، حسب طبيعة كل منتج وأنماط الاتجار به ، للحيلولة دون استعمال التجار لتلك المواد :

٣ - يحث جميع الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨ على اتخاذ ترتيبات طوعية وإدارية وتشريعية من أجل أن يقوم المصدون والمستوردون والموزعون المحليون للمواد والكيماويات المدرجة في قائمة المواد الخاضعة لمراقبة خاصة بالإبلاغ عن أي طلبيات مشبوهة أو سرقات لتلك الكيماويات ، والتعاون مع السلطات الوطنية لمراقبة وإنفاذ القوانين فيما يتعلق بتلك الكيماويات والمواد :

٤ - يحث الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨ على القيام ، رهنا بأحكامها القانونية ، باتخاذ الإجراءات المدنية أو الجنائية أو الإدارية ، حسبما يكون مناسبا ، ضد موردي المواد المدرجة في الجدولين ، أو المواد المدرجة في قائمة المواد الخاضعة لمراقبة خاصة ، إن أمكن ، في حالة عدم تعاونهم مع السلطات فيما يتعلق بتلك المواد :

٥ - يحث بشدة الدول المصدرة للكيماويات المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية ١٩٨٨ على عدم السماح بتصدير تلك الكيماويات إلى المناطق الحساسة التي قد تحددها الهيئة أو إلى

السماسرة أو الوسطاء الذين يسررون التجارة لكنهم ليسوا هم أنفسهم المستعملين النهائين ، ما لم تحدد مسبقاً جهة استلام حقيقة ويجري أيضاً ما قد يلزم من تحريات ؛

" ٦ - يحث كذلك الدول على ألا تسمح وفقاً لأحكام قوانينها ، باستيراد الكيماويات المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية ١٩٨٨ في الحالات التي يوجد فيها احتمال تسريب إلا بعد أن ثبتت بالأدلة شرعية المستورد والغرض من استيراد الكيماويات ؛

" ٧ - يحث الدول على أن تشترط ، وفقاً لأحكامه قوانينها ، وقبل السماح باستيراد الكيماويات المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية ١٩٨٨ ، تقديم أدلة على شرعية المستوردين والموزعين المحليين لتلك الكيماويات المزمع بيعها أو تسليمها فيما بعد إلى موزعي جملة محليين ، وذلك باستثناء الحالات التي يعرف فيها أنه توجد احتمالات تسريب ؛

" ٨ - يحث الحكومات على النظر في سبل لتعزيز التعاون الدولي ، بما في ذلك إبرام ترتيبات أو اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف عند الاقتضاء لمكافحة تسريب المواد المجدولة وبدائلها ؛

" ٩ - يدعوا الحكومات التي لم تقم بعد بتسمية السلطات المختصة بمراقبة المواد المجدولة أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية ، وأن تبلغ الأمين العام أنها قد اتخذت هذا الإجراء ، وأن تعمل على إقامة علاقات ثنائية بين البلدان المستوردة والمصدرة وبلدان العبور .

## "ثانياً"

### "توصيات باتخاذ إجراءات معينة"

" ١ - يحث الحكومات على تنفيذ إجراءات معينة لمراقبة الكيماويات المجدولة ، وفقاً للطلب الوارد في قراره ٢٠/١٩٩٥ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ ؛

" ٢ - يطلب إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن تقوم بجمع وتصنيف بيانات من شأنها أن تشكل نمطاً للتجارة في الكيماويات المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ ، بما في ذلك أي صفقات ذات حجم كبير ، وأن تسترعي انتباه السلطات المختصة في البلدان المعنية إلى ما قد تتبيّنه من أشياء تراها مخالفة للأصول ، وأن تدعو تلك السلطات إلى تزويدها بما قد يلزم من معلومات إضافية وإلى اتخاذ التدابير المناسبة ؛ وينبغي أن تشمل تلك التدابير التي تتخذها حكومات البلدان ، المستوردة والمصدرة على السواء ما يلي :

"(أ) التشاور مع الهيئة وتزويدها بالبيانات ذات الصلة ، وفقاً للمقتضيات القانونية المتعلقة بالسرية وبحماية البيانات ، في الحالات التي يخشى فيها من لاحتمال تسريب أي كميات من تلك الكيماويات أو المواد إلى الاتجار غير المشروع ، لدى تصديرها أو إعادة شحنها :

"(ب) تحقق البلد المستورد من مشروعية الصفقات استناداً إلى إشعارات سابقة لتصدير تلك المواد ترسلها البلدان المصدرة ، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ :

"(ج) عدم السماح بتصدير الكيماويات المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨ ، والمواد المدرجة في قائمة المواد الخاضعة لمراقبة خاصة ، إن أمكن ، إلى مناطق تتسم بمخاطر شديدة ، حيث يعرف أنها تستخدم عادة في إنتاج مخدرات غير مشروعية ، ما لم تتوافر معلومات تثبت الغرض المشروع الذي ستستخدم فيه الكيماويات أو المواد المراد استيرادها :

٣ - يطلب إلى حكومات البلدان والأقاليم المصدرة والمستوردة ، عملاً بالمبادرات التي تتخذها الهيئة وفقاً للفقرة ٢ أعلاه ، أن تتحقق من شرعية كل من الصفقات المعنية وأن تمنع الإفراج عن تلك الشحنات إلى أن تصرح السلطة المختصة في البلد أو الإقليم المستورد ، مراعية القيود الزمنية للبلد المصدر ، بأنه ليس لديها اعتراض علىصفقة ذات الصلة :

٤ - يوصي بأن تحصل الحكومات ، كلما أمكن ، على إشعار مبكر من القائمين بالصناعات بجميع الصفقات المزعومة المتعلقة بالمواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية ١٩٨٨ بغرض التأكيد من شرعيتها ، وبيان تبلغ البلدان والأقاليم الأخرى بذلك امتثالاً لأحكام تلك الاتفاقية :

٥ - يطلب إلى جميع حكومات البلدان والأقاليم أن تنبه الحكومات الأخرى حسب الاقتضاء ، عن طريق الهيئة ، حالما تكتشف محاولات تسريب ، وأن تتعاون على تنفيذ عمليات تسليم مراقب ، إن لزم الأمر ، لمنع المتجرين من الاتجاه إلى بلدان أو مناطق أخرى للحصول على السلائف التي يحتاجونها :

٦ - يحث حكومات البلدان التي توجد فيها موانئ حرة ومناطق تجارة حرة على أن ترصد عن كثب ، على وجه الخصوص ، حركة المنشطات الشبيهة بالأمفيتامين والمواد المدرجة في جدول اتفاقية ١٩٨٨ ، وذلك من خلال مراكز للتبادل التجاري ، عملاً بالاتفاقية ، وأن تهيئ آلية لضبط الشحنات عندما توجد أسباب كافية للاشتباه في شرعيتها :

٧ - يطلب إلى حكومات البلدان التي توجد فيها موانئ حرة ومناطق تجارة حرة أن تقدم المعلومات التي تطلبها الهيئة من أجل تعزيز التدابير الرامية إلى رصد حركة المنشطات الشبيهة بالأمفيتامين والمواد المدرجة في جدول اتفاقية ١٩٨٨ في تلك الموانئ والمناطق :

"٨ - يشجع حكومات البلدان والأقاليم على دراسة نطاق الضوابط التي تفرضها حالياً على التوزيع المحلي بغرض منع التسريب الداخلي للمواد المدرجة في جدول اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، التي يمكن أن تهرب بعد ذلك إلى بلدان المجاورة يجري فيها صنع المخدرات بصورة غير مشروعة ؛

"٩ - يدعوا الحكومات إلى أن تنظر في مراقبة نشاط الوسطاء والسماسرة الذين ييسرون التجارة دون أن يكونوا مستعدين نهائين ، وذلك باتخاذ تدابير مناسبة ، مثل تطبيق الإجراءات الرقابية الحالية واللجوء إلى الجزاءات المطبقة على المتعهدين الآخرين الذين يتعاملون في المواد الخاضعة للمراقبة أو يستخدمونها ."

- ٥ وجاء في قرار المجلس ٤١/١٩٩٧ المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٧ أنه :

"أولاً"

#### التدابير العامة

"..."

"٤ - يطلب إلى الحكومات وإلى المنظمات الإقليمية أن تتعاون وتنسق مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عند إنشائها آليات لجمع البيانات عن الأنشطة المشروعة وغير المشروعة لصنع المنشطات الأمفيتامينية وسلامتها والاتجار بها واستعمالها؛

"..."

"ثانياً"

#### "التدابير الرامية إلى مكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع

"..."

"٥ - يطلب إلى الحكومات أن تزود الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بالأدلة والبيانات المتاحة بشأن الكيماويات التي يكثر استخدامها في الصناع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية ، ويطلب إلى الهيئة أن تجري تقييماً لتلك المعلومات بغية النظر في إمكانية إدراج تلك الكيماويات في قائمة دولية محددة ، تخضع لرقابة خاصة ، يستخدمها المجتمع الدولي ؛

٦ - يبحث الحكومات على ما يلي :

"(أ) أن تنظر في فرض جزاءات مدنية وجنائية وإدارية على الذين يوردون الكيماويات غير الخاضعة للمراقبة وهم يعلمون أنها تستخدم في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصفة غير مشروعة ؛

"(ب) أن تنشئ آليات للتعاون الدولي بين أجهزة إنفاذ القوانين وسائر الأجهزة ذات الصلة ، من أجل دعم التحريات التي تمكنت فيها السلطات الوطنية المختصة من إثبات استخدام كيماويات غير خاضعة للمراقبة في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصفة غير مشروعة ؛

٧ - يبحث حكومات الدول التي يجري فيها صنع المنشطات الأمفيتامينية بصفة غير مشروعة على ما يلي :

"(أ) أن تقوم ، خصوصاً بواسطة نظام للترخيص والتقصي ، بتحسين إجراءات مراقبة الصناع والتوزيع المحليين للسلائف الرئيسية للمنشطات الأمفيتامينية المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ ؛

"(ب) أن تدعم البحوث التي تضطلع بها السلطات المختصة من أجل استبانت الكيماويات غير الخاضعة للمراقبة الجاري استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصفة غير مشروعة ؛

٨ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يساعد الحكومات حسب الاقتضاء ، بالاعتماد على موارد خارجة عن الميزانية وبالتشاور مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، بإلقاء المشورة التقنية بشأن سبل استبانت الكيماويات الخاضعة للمراقبة الجاري استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصفة غير مشروعة ؛

٩ - يبحث الحكومات على إرساء الأساس القانوني اللازم لمنع صنع المنشطات الأمفيتامينية الجديدة والاتجار بها بطريقة سرية ، وعلى القيام لهذا الغرض بما يلي :

"(أ) تبادل المعلومات مع سائر الحكومات المهتمة حول المنشطات الأمفيتامينية الجديدة غير الخاضعة للمراقبة ؛

"(ب) النظر في استخدام نهج مرنة واستباقية لجدول شبه المواد الخاضعة للمراقبة وسائر بدياليتها ، وذلك مثلاً بالجدولة الطارئة للفئات ذات البنية المشابهة ، أو بإنشاء ضوابط رقابية قائمة على أوجه التشابه في البنية أو في المفعول الصيدلاني ؛

"(ج) التعاون على ضمان اتساق تلك التشريعات ؛

..."

### "ثالثا"

#### "التحقق من مشروعية الصفقات"

"١ - يطلب إلى الحكومات أن تبذل قصارى جهودها للتحقق من مشروعية بعض الصفقات المنفردة المشتملة على سلائف المنشطات الأفيتامينية المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، وكذلك ، حيثما أمكن ، تلك المدرجة في جدولها الثاني ، باستخدام المبادئ التوجيهية التي عممتها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمواد المخدرة لكي تستعملها السلطات الوطنية في منع تسرب السلائف والكيماويات الأساسية ، والتي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٠/١٩٩٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ :

"٢ - يطلب إلى حكومات الدول المصدرة للسلائف المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه أن تستفسر من سلطات الدول المستوردة عن مشروعية الصفقات المثيرة للقلق قبل السماح للشحنات بالتحرك ، وأن تبلغ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بما اتخذه من إجراءات ، خصوصاً عندما لا تتلقى أي رد على استفساراتها :

"٣ - يطلب أيضاً إلى حكومات الدول المصدرة لتلك السلائف أن تبلغ الدول المعنية والهيئة في أقرب وقت ممكن ، إذا ما جرى إلغاء طلبات التصدير ريثما يصل الرد على الاستفسارات المرسلة إلى الدول المستوردة :

"٤ - يطلب إلى حكومات الدول المستوردة والمصدرة على السواء أن تتخذ ، بالتعاون مع الهيئة ، التدابير اللازمة لحماية المصالح المشروعة للصناعات التي تبدي تعاوناً في الرد على الاستفسارات الرامية إلى التتحقق من مشروعية الصفقات المشتملة على السلائف المبينة في الفقرة ١ أعلاه :

"٥ - يطلب أيضاً إلى حكومات الدول المستوردة والمصدرة أن تتخذ خطوات للشروع في تبادل تعأوني وسريع وفعال للمعلومات ، فيما بينها ومع الهيئة ، فيما يتعلق بالشحنات الموقوفة أو الملغاة من تلك السلائف ، بغية تتبئه حكومات الدول الأخرى التي قد تستهدف بصفة نقاط تسريب ."

## المرفق الخامس

### ملخص توصيات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ذات الصلة بتنفيذ الحكومات المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨

١ - يرد أدناه ملخص لما ورد في تقارير الهيئة السابقة عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ من توصيات بشأن تطبيق التدابير الرقابية من جانب الحكومات . وتسهيلًا للرجوع إليها ، صنفت التدابير تحت العناوين التالية : التشريع والتدابير الرقابية الخاصة ؛ تحديد السلطة المختصة المسؤولة عن تنفيذ المادة ١٢ ؛ تزويد الهيئة بتفاصيل التدابير الرقابية التي تطبقها الحكومات ؛ جمع البيانات وتقديمها إلى الهيئة ؛ تبادل المعلومات عن صفقات معينة . وسيجري تحديث هذا المعرف في الصيغة المقبلة للتقرير ، حسب الاقتضاء .

#### ألف - التشريع والتدابير الرقابية الخاصة

##### ١ - التشريع

٢ - ينبغي للحكومات التي لم تنشئ بعد أساساً تشريعياً لفرض ضوابط رقابية على مواد الجدولين الأول والثاني أن تفعل ذلك ، وأن تدرج في إطار تلك الضوابط جزاءات وأحكاماً عقابية لضمان إنفاذ ما يسن من تشريعات .

##### ٢ - آليات العمل وإجراءات التنفيذ

٣ - ينبغي للحكومات ، سواء كان لديها بالفعل أي تشريعات شاملة لمراقبة مواد الجدولين الأول والثاني أو لم يكن ، أن تنشئ أو تنقح آليات عمل وإجراءات تنفيذ صالحة للتطبيق من أجل رصد التحركات غير المشروعة لتلك المواد . ويمكن إنشاء آليات العمل وإجراءات التنفيذ هذه من خلال ترتيبات غير رسمية ، ولكن ذات صبغة مؤسسية ، حتى وإن لم تكن التشريعات ذات الصلة قد وجدت بعد .

٤ - ينبغي أن تشمل الآليات والإجراءات المذكورة أنشطة جميع السلطات التنظيمية والإإنفاذية المعنية بمراقبة السلائف . كما ينبغي أن تشمل عمل الصناعة للحصول على البيانات ذات الصلة من منتجي الكيماويات وموزعيها والمؤسسات التي تتاجر فيها ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح التجارية المشروعة .

##### ٣ - التدابير الرقابية عموماً

٥ - ينبغي التوفيق بين التدابير الرقابية داخل المناطق الجغرافية على وجه الخصوص بحيث لا يؤدي ضعف الضوابط في بلد ما إلى تعطيل جهود بلدان مجاورة قد تكون فيها الضوابط أكثر فاعلية .

#### ٤ - التجارة الدولية

٦ - ينبغي للحكومات التي تواجه صعوبات في مراقبة الواردات من مواد الجدول الأول أن تستشهد بالفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢ . وربما يجدر بتلك الحكومات أن تلاحظ أن بإمكانها أن تطلب أيضا إرسال إشعار سابق للتصدير بشأن أي من جميع المواد المدرجة في الجدول الثاني . وفي مثل هذه الحالات، أبلغ الأمين العام جميع الحكومات بأنه يلزم إرسال الإشعار السابق للتصدير أيضا فيما يتعلق بأي من المواد المدرجة في الجدول الثاني ، إذا ما طلبت الحكومة المبلغة ذلك .

٧ - ينبغي للبلدان المصدرة أن تفحص نطاق ضوابطها الرقابية المفروضة حاليا على التجارة الدولية بغرض تدعيمها . وضمانا لفاعليّة ضوابط التصدير ، يلزم أيضا مراقبة الواردات ، إذ أن بعضها يمكن أن يعاد تصديره فيما بعد ثم يجري تسريبه إلى أماكن أخرى .

٨ - لا ترصد حكومات معينة تتبع النهج الاستهدافي سوى الشحنات المتوجهة إلى مناطق معينة ، دون الصفقات المتعلقة بشحنات متوجهة إلى مناطق أخرى . ولكن سرعان ما يستغل التجرون نقاط الضعف في الضوابط الرقابية التي تفرضها الحكومات . ولذلك ينبغي لجميع البلدان المصدرة والعبورية أن تعيد النظر في نطاق الضوابط الرقابية التي تفرضها حاليا على التجارة الدولية ، وأن تعدها حسب الاقتضاء .

#### ٥ - التوزيع المحلي

٩ - بما أنه يستمر تسريب مواد الجدولين الأول والثاني بكميات كبيرة من قنوات التجارة المحلية ، ثم يجري تهريبها في أحيان كثيرة إلى البلدان المجاورة التي تصنع فيها المخدرات غير المشروعة ، ينبغي لجميع البلدان أن تستحدث أو تدعم ، حسب الاقتضاء ، تدابير لمكافحة صنع و/أو توزيع تلك المواد بصورة غير مشروعة .

#### ٦ - البضائع العابرة (بضائع الترانزيت)

١٠ - ينبغي للبلدان التي تمر عبرها شحنات من مواد الجدولين الأول والثاني أن تنظر على وجه الخصوص في مسؤولياتها المزدوجة في أن تتصرف كبلدان مستوردة ومصدرة في الآن ذاته عندما تنظر في تقاسم المعلومات ، كما هو مبين أعلاه ، كجزء من الجهود العالمية لمنع التسريب . وينبغي ألا تتخذ الحكومات من ضخامة حجم التجارة ذريعة لعدم وضع نظم مراقبة فعالة . ونظرا لإمكانية التسرب من خلال تلك البلدان والأقاليم ، فينبغي لها أن تستحدث ضوابط كافية على وجه الاستعجال .

١١ - تسهيلا لهذه العملية ، ربما تود الحكومات المعنية أن تدرس ما سبق أن اتخذته الحكومات الأخرى التي واجهت مشاكل رقابية مماثلة في المنطقة الجغرافية ذاتها من خطوات لتعزيز نظم الرقابة ، وأن تنظر في اتباع نهج مماثلة في منع التسرب .

## ٧ - الوسطاء

١٢ - ينبغي أن تبين طلبات أنون التصدير أسماء الوسطاء ذوي الصلة بأي صفة تتعلق بمواد مدرجة في الجدولين الأول والثاني ، وكذلك اسم مالك الشحنة ، كما ينبغي أن تحدد المقصود النهائي للشحنة .

١٣ - ينبغي للحكومات أن تطبق على الوسطاء ذات الاشتراطات الرقابية المطبقة على سائر الجهات التي تتعامل في مواد الجدولين الأول والثاني أو تستخدمها . وينبغي على وجه الخصوص إخضاع الوسطاء لاشتراطات التسجيل والترخيص ، حسب الاقتضاء ؛ وينبغي إلزامهم بحفظ سجلات مناسبة ؛ كما ينبغي أن تفرض عليهم جزاءات إدارية وعقابية إذا ما تبين أنهم يسهلون تسرب تلك المواد .

## ٨ - المستحضرات الصيدلية

١٤ - المستحضرات الصيدلية المحتوية على مواد مدرجة في جدولي اتفاقية سنة ١٩٨٨ ليست معفاة من المراقبة إلا إذا كانت مركبة بحيث لا يسهل استخدام أو استرجاع المواد المجدولة التي تحتوي عليها بأساليب يسرى التطبيق . وبالتالي ينبغي أن تخضع تلك المستحضرات الصيدلية لضوابط رقابية ما لم تكن مستثنية بالتحديد .

### باء - تحديد السلطة المختصة المسؤولة عن تنفيذ المادة ١٢

١٥ - ينبغي للحكومات أن تحدد السلطات المختصة وأن تبلغ الهيئة بأسمائها الرسمية وعنوانين الاتصال بها ودور كل منها في تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ ، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/١٩٩٢ .

### جيم - تزويد الهيئة بتفاصيل التدابير الرقابية التي تطبقها الحكومات

١٦ - ينبغي للحكومات أن تبلغ الهيئة عن التدابير الرقابية التي تطبقها السلطات المختلفة حاليا أو تعتمد تطبيقها مستقبلا ، خصوصا فيما يتعلق باستيراد وتصدير المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨ .

١٧ - ينبغي للبلدان المستوردة التي تشترط الحصول على شهادات استيراد منفردة لاستيراد المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني أن تزود الهيئة بنسخ من المستندات المؤثقة .

## **دال - جمع البيانات وتقديمها إلى الهيئة**

١٨ - ينبغي تزويد الهيئة ببيانات عن الشحنات الموقوفة والمحتجزة . وينبغي أن تشمل المعلومات التي تجمع عن أساليب التسريب وصنع المخدرات بصورة غير مشروعة ما يلي : الأساليب الخاصة المستخدمة في انتاج المخدرات : القدرات الإنتاجية للمعامل المضبوطة ؛ ماهية المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع مقاييرها .

١٩ - على الحكومات التي لم تنشئ بعد آليات لجمع البيانات عن الصناع غير المشروع للمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني والاتجار بها من أجل رصد حركتها أن تفعل ذلك . وينبغي للحكومات ، كحد أدنى ، أن تكون على علم بالشركات التي تتاجر في هذه المواد وبالمقايير التقريرية لما يصنع ويصدر ويستورد ويستعمل منها .

### **هاء - تقاسم المعلومات عن صفقات معينة**

#### **١ - المتطلبات الأساسية**

٢٠ - على الحكومات ، كشرط أساسى للقيام بأى من التدابير المذكورة أعلاه ، أن تحدد أسماء وعنوانين السلطات المختصة المسؤولة عن مراقبة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ، وأن تقاسم تلك المعلومات مع الحكومات الأخرى . ويلزم أن يكون لديها نظام راسخ لجمع المعلومات من أجل تتبع حركة الصادرات والواردات المعترضة والمماضية وتتابع نشاط الجهات التي تتاجر في تلك المواد . وعلى الصعيد الوطنى . يلزم أن تكون لديها أيضا آلية لتمكين جميع الأجهزة الحكومية المعنية لمراقبة المواد من تقاسم المعلومات . وأخيرا ، يلزم أن يكون لدى الحكومات أساس تشريعى لمراقبة المواد ، كما يلزم تقاسم تفاصيل التدابير الرقابية المطبقة فعلا مع الحكومات الأخرى .

#### **٢ - الخطوات الأولى**

٢١ - ينبغي للحكومات ، كخطوة أولى في التحقق من مشروعية الصفقات المشتملة على مواد مدرجة في الجدولين الأول والثاني ، أن تستعين بالمبادئ التوجيهية لصالح السلطات الوطنية لمنع تسريب السلائف والكيماويات الأساسية التي وزعها اليونيسف على جميع الحكومات عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٠/١٩٩٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ .

#### **٣ - التتحقق من مشروعية الصفقات**

٢٢ - ينبغي للبلدان المصدرة أن تقوم ، بشكل منتظم حيثما أمكنها ذلك عمليا ، وخصوصا عندما تكون هناك شبهة في احتمال تسريب المادة المعنية أو في حالة وجود صفقات منفردة تتعلق بكميات كبيرة من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ، بالتحقق من مشروعية الصفقات المنفردة ، إما مباشرة بالتعاون مع

سلطات البلد المستورد وإما عن طريق الهيئة ، قبل الإفراج عن الشحنة المعنية . وينبغي للحكومات أن تقوم بالتحريات الازمة ، حتى وإن لم تكن آليات وإجراءات تلك التحقق قد اتخذت صبغة مؤسسية بعد .

٢٣ - لهذا الغرض ينبغي لسلطات البلدان المصدرة أن تزود نظيراتها في البلدان المستوردة أو بلدان العبور بجميع التفاصيل الهامة للشحنة المعتمز تصديرها قبل اتمام الصفقة . كما ينبغي لها أن لا تأذن بالتصدير إلا بعد أن تبدي سلطات البلد المستورد أو بلد العبور عدم اعتراضها على ذلك .

٢٤ - ينبغي للبلدان المستوردة أن ترد على الاستفسارات المتعلقة بمشروعية صفات معينة ، مع بيان ما إذا كان ينبغي الإفراج عن الشحنة أو وقفها . وإذا كان يراد عدم تعطيل التجارة المشروعة دون مسوغ ، فمن الضروري أن ترد حكومات البلدان المستوردة على تلك الاستعلامات في حينها . وينبغي للحكومات أن تبلغ الهيئة فورا في حالة الغاء طلبات للتصدير في الوقت الذي تنتظر فيه إجابة من البلدان المستوردة .

٢٥ - وبالمثل ، ينبغي للبلدان التي لا تتلقى إجابة على استفساراتها بخصوص شحنات منفردة أن تبلغ الهيئة بذلك .

٢٦ - إذا رأت سلطات البلد المستورد ما يدعوا إلى الاشتباه في الصفقة المعنية ولكنها لا تستطيع أن تستكمم تحرياتها في الوقت الذي حنته البلد المصدر ، ينبغي لها أن تتصل فورا بحكومة البلد المصدر وبالهيئة وأن تطلب لاحتجاز الشحنة رهنا بمواصلة التحري .

٢٧ - وفي الحالات التي تكتشف فيها التحريات الخاصة بالصفقات وجود ملابسات مثيرة للشبهة ، ينبغي للسلطات المختصة ألا تكتفي بالنظر في وقف الشحنات المصدرة ، بل أن تنظر أيضا في ترتيب عمليات تسليم مراقب بالتعاون مع نظيراتها ، تسهيلا للتعرف على الموقع الذي تصنع فيه المخدرات بصورة غير مشروعية والقبض على الأشخاص الضالعين في ذلك وملحقتهم أمام القضاء . وعند النظر في خيار تنفيذ عملية تسليم مراقب ، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للصعوبات العملية والقانونية التي تكتنف تلك العملية وللمخاطر التي تنطوي عليها .

٢٨ - ينبغي للبلدان التي لديها نظام لتسجيل الواردات أو ترخيصها أن تتحقق مما إذا كانت الشركة المستوردة المشار إليها في المعلومات المرسلة من البلد المصدر مسجلة أو مرخصة لديه . وحيثما لا يوجد مثل هذا النظام ، يمكن للمعلومات المقدمة من البلد المصدر أن تساعد حكومة البلد المستورد على وضع قائمة بالشركات المستوردة .

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي للسلطات المختصة في البلد المستورد أن تتصل أيضا بالشركات المستوردة لمعرفة ما إذا كانت الشحنة المعنية ستبقى في البلد ، أم يعتزم إعادة تصديرها . وفي الحالة الأخيرة ، ينبغي للسلطات أن تتصل بسلطات البلد المستورد التالي وتزويدها بالمعلومات المذكورة أعلاه ، حسب الاقتضاء .

#### ٤ - الإشعارات السابقة للتصدير وإجراءات المتابعة من جانب البلدان المستوردة

٣٠ - بما أن حكومات البلدان المستوردة لا تكون دائمًا على علم بشحنات المواد المجدولة القاصدة إلى أراضيها، فمن الضرورة بمكان أن توجه حكومات البلدان المصدرة لمواد مدرجة في الجدولين الأول والثاني إلى السلطات المختصة في البلدان المستوردة شكلاً ما من أشكال الإشعار السابق للتصدير بشأن جميع الصفقات المتعلقة بتلك المواد، بصرف النظر عن وجود شبكات في احتمال التسريب. ولهذا الغرض، ينبغي لحكومات البلدان المصدرة أن توجه إشعارات بهذه بشأن جميع مواد الجدولين الأول والثاني. وينبغي إرسال تلك الإشعارات، قدر الإمكان، بشكل منتظم، حتى وإن لم يتلق البلد المصدر من البلد المستورد طلباً رسمياً بمقتضى الفقرة (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨، وحتى إذا كانت الصادرات تبدو مشروعة ظاهرياً. وينبغي لها، كحد أدنى، أن تقدم معلومات عن المادة المصدرة والجهة المستوردة المعنية، وعن الموعد التقريري للشحن.

٣١ - وفي هذا الصدد، يرجى من البلدان التي لديها، بموجب قوانينها الوطنية، نظام أذون تصدير بشأن المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني أن ترسل إلى السلطات المختصة في البلدان المستوردة، على نحو منتظم، نسخة من إذن التصدير.

٣٢ - ينبغي لحكومات البلدان المستوردة التي تتلقى إشعارات سابقة للتصدير أو نسخاً من أذون التصدير أن تتخذ إجراءات فور تلقيها تلك الإشعارات للتحقق من مشروعية الصفقات المعنية، بما في ذلك القيام بزيارة الشركات المعنية، خصوصاً في حالة عدم إنشاء نظام منهاجي للرصد بعد. ثم ينبغي لها أن ترسل إلى البلد المصدر إفادات مرتجعة بشأن الشحنة المعنية. وكما في حالة طلبات التحقق من مشروعية الصفقات، من مصلحة البلد المستورد أن يرد على الفور، لأن بإمكان السلطات المختصة في البلد المصدر عندئذ أن توقف أي شحنة مصدرة غير مرغوب فيها قبل تحركها، أو أن تتخذ ترتيبات لعملية تسليم مراقب.

٣٣ - إذا كانت الشحنة المعنية معدة لإعادة تصديرها، ينبغي لبلد أوإقليم المعبر الاستعانة بالمبادئ التوجيهية السالفة الذكر، وأن يرسل استفساراً بخصوص مشروعية الصفقة أو إشعاراً سابقاً للتصدير إلى البلد المستورد التالي.

#### ٥ - البيانات العامة عن الصادرات وإجراءات المتابعة من جانب البلدان المستوردة

٣٤ - ينبغي للبلدان التي تصدر مواد مدرجة في الجدولين الأول والثاني أن تزود بانتظام كلاً من البلدان المستوردة بمعلومات عامة على الأقل عن تلك الصادرات. وينبغي أن تشمل تلك المعلومات، كحد أدنى، أسماء الشركات المستوردة واتجاهات الصادرات.

- ٣٥ - ينبغي للبلدان المستوردة أن تقيم إلى البلدان المصدرة إفادات مرتجعة عن الاستعمال النهائي للشحنات التي ابلغتها بها البلدان المصدرة وعن مشروعية تلك الشحنات .

٦ - نظام لتنبيه البلدان الأخرى إلى الشحنات المشبوهة ، ومتابعة تلك التنبيهات

- ٣٦ - إذا أثارت عملية التحقق شبهة تتعلق بالشحنة المعنية ينبغي للسلطات المختصة في البلد المصدر أن توافق الشحنة فورا ، ما لم يكن قد جرى الترتيب للتسلیم المراقب . وبعد ذلك ، ينبغي لحكومات البلدان المصدرة و/أو المستوردة أن تعمل معا وأن ترسل تنبيها بخصوص محاولة التسريب هذه إلى سائر الحكومات التي قد تكون مستهدفة في نظرها كنقطة للتسريب . وينبغي أيضا إرسال هذه التنبيهات في الحالات التي أوقف فيها البلد المصدر الشحنة دون الاتصال بالبلد المستورد .

- ٣٧ - في حالة عدم التمكن من وقف الشحنة ، لأي سبب من الأسباب ، ينبغي لسلطات البلدان المصدرة أن تزود البلد بمزيد من التفاصيل لتمكينه من اعتراض طريق الشحنة عند وصولها .

- ٣٨ - ينبغي أيضا للحكومات أن تزود الهيئة بتفاصيل عن محاولات التسريب والشحنات المحتجزة أو الموقوفة ، بما في ذلك أسباب احتجازها أو وقفها والواقع التي أثارت الشبهات أولا في أذهان السلطات المختصة ، وأن تبين ما إذا كانت الملابسات المثيرة للشبهة قد توضحت فيما بعد .

- ٣٩ - ينبغي للحكومات التي تتلقى إشعارات عن شحنات محتجزة أو موقوفة تتعلق بشركات أو أفراد في أراضيها أن تتحرى عن كل الحالات التي استرعى انتباها إليها ، وأن ترسل رسودها إلى سلطات البلد المصدر ، مبلغة إياها بما إذا كان للشبهة ما يسوغها حقا ، أو ما إذا كانت التحريرات قد أبرأت صفحة الشركة المستوردة المعنية . أما إذا تأكّلت الشبهات فينبغي للبلد المستورد أن يتّخذ أيضا بحق الشركة المعنية أو الفرد المعني تدابير مناسبة تتفق مع أحكام القوانين الوطنية السارية .

- ٤٠ - ينبغي لجميع الحكومات أن تنبه نظيراتها من خلال الهيئة إذا اقتضى الأمر ، إلى أي محاولات مشبوهة للحصول على مواد تستخدم في صنع المخدرات بصورة غير مشروعية . لكي لا تناج للمتجررين الذين أخفقوا في الحصول على الكيماويات في بلد ما فرصة للحصول عليها في بلد آخر .

- ٤١ - ينبغي لجميع الحكومات التي لديها آلية لتنبيه البلدان المجاورة حالما تكتشف محاولات للتسريب أن توسع نطاق تلك الآلية ، من خلال الهيئة عند الاقتضاء ، لتشمل حكومات أخرى ، لأنه من المرجح أن يلجأ المتجررون حال انكشف لهم ، إلى بلدان أخرى للحصول على ما يلزمهم من المواد المستعملة في صنع المخدرات بصورة غير مشروعية .

## **٧ - إبلاغ البلدان المصدرة بأذون الاستيراد الصادرة**

**٤٢ -** ينبغي لحكومات البلدان المستوردة التي لديها نظام أذون استيراد أن تزود السلطات المختصة في البلدان المصدرة بأسماء الشركات المأذون لها باستيراد المواد التي تستعمل في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة .

**٤٣ -** في الحالات التي يشترط فيها الحصول على شهادات استيراد منفردة ، ينبغي لحكومات البلدان المستوردة أن تزود السلطات المختصة في البلدان المصدرة بنسخ عن شهادات الاستيراد التي أصدرتها . وينبغي فعل ذلك في أبكر وقت ممكن ، ويفضل أن يكون عند توجيه طلبية الشحنة إلى البلد المصدر .

## **٨ - دور الهيئة**

**٤٤ -** إن الهيئة على استعداد لتقديم المساعدة ، عند الضرورة وبالقدر الممكن عمليا ، في تقييم المعلومات الإضافية التي قد تتوفر في قواعد البيانات التي تحتفظ بها الحكومات أو سائر المنظمات الدولية والإقليمية . ولدى فعل ذلك ، سوف تستغل الهيئة دورها المتوقع كمنفذ لتبادل المعلومات ، ضمن إطار الشبكة الدولية لقواعد البيانات وبين الحكومات المنفردة ، من خلال صلات الكترونية مباشرة ، حيثما تكون هذه الصلات قائمة .

## **٩ - السرية**

**٤٥ -** ينبغي صون مبدأ السرية التجارية ، على لا يسمح للمتجررين باستغلاله بحيث يصبح عقبة أمام تدابير منع التسرب .

## المرفق السادس

**الترتيبيات والمقتراحات المتعلقة بإجراءات أخرى قدمت في الاجتماع المعنى  
بنظم تبادل المعلومات لمراقبة السلائف الذي عقدته الهيئة الدولية  
لمراقبة المخدرات**

فيينا ، ٣٠ حزيران/يونيه حتى ٤ تموز/ يوليه ١٩٩٧

١ - ترد فيما يلي الترتيبات التي وضعتها السلطات المختصة الوطنية والهيئات الدولية المشتركة في الاجتماع\* :

### **ألف - الإشعارات السابقة بخصوص الصادرات المنفردة والاستفسارات بخصوص الشحنات المثيرة للقلق**

٢ - اتفق المشتركون على أنه ينبغي إرسال نوع ما من الإشعارات السابقة للتصدير ، تكون ، مثلاً ، في شكل صور من تراخيص التصدير أو خطابات عدم الاعتراض المنفردة ، بخصوص جميع المواد المدرجة في الجدول الأول إلى الدول المشتركة في الاجتماع . ورأوا كذلك ضرورة الاستشهاد بالفقرة ١٠ من المادة ١٢ فيما يتعلق بتلك المواد .

٣ - وارتبأ أيضاً أنه من الضروري أن توفر هذه المعلومات بصورة منتظمة ، وكحد أدنى ، بخصوص أنهيدريك الخليك وبرمونغهام البوتاسيوم ، نظراً إلى استخدامهما كمادتين رئيسيتين في صنع الهيروين والكوكايين ، على التوالي ، على نحو غير مشروع . غير أن بعض البلدان المصدرة الرئيسية ليس في وضع يسمح بعد ذلك ، نظراً للممارسة السائدة في تنفيذ القوانين والقواعد التنظيمية ذات الصلة . وناقش الاجتماع في هذا الصدد الشحنات الموجهة إلى المناطق الداعية للقلق بشكل خاص ومزايا ومساوئ تركيز الضوابط الرقابية على صادرات المواد المدرجة في الجدول الثاني إلى تلك المناطق . وذهب الرأي إلى أنه يلزم أيضاً رصد الشحنات الموجهة إلى مقاصد أخرى لدى التركيز على ضوابط على التصدير بخصوص المناطق الداعية إلى القلق بشكل خاص .

---

\* تضمنت السلطات المختصة اللجنة الأوروبية ومشتركيـن من عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . وبعد الاجتماع ، أعلنت اللجنة الأوروبية ، نيابة عنها وعن المشتركيـن من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، أنهـم لم يـشـتركـوا إلا بـصفـةـ خـبرـاءـ مـسـتقـلـينـ وـلـيـسـ كـمـثـلـينـ لـسـلـطـاتـهـمـ المـخـصـصـةـ .

٤ - وفي الوقت الحالي ، لا يمكن لبعض الحكومات التي لا تفرض ضوابط رقابية على الشحنات إلا إذا كانت موجهة إلى بلدان مدرجة في "قوائم حساسة" أن تكون على دراية بشحنات موجهة إلى بلدان أخرى ، ومن ثم لا تستطيع أن توفر إشعارات سابقة للتصدير . غير أن السلطات المختصة في تلك البلدان المصدرة وافقت على قبول إشعارات بموجب الفقرة ١٠ من المادة ١٢ بخصوص المواد المدرجة في الجدول الثاني كأساس قانوني يكفي لتوسيع "قائمة البلدان الحساسة" التي تحتفظ بها . ووافقت بالمثل على قبول قائمة بالبلدان التي أفادت الهيئة بأنها ترغب في الحصول على إشعارات سابقة للتصدير بخصوص هذه المواد ، كوسيلة لتوسيع "قائمة البلدان الحساسة" (أنظر الفقرة ١٩ أんداه) .

٥ - ووافقت كل الحكومات المعنية ، كإجراء مؤقت ، على أن تفتتح صناعاتها وأن تطلب منها ، في حدود اختصاصاتها حسبما تعرفها المعاهدات الدولية وقواعدها التنظيمية الوطنية المقابلة لها ، أن تزودها السلطات المختصة طوعاً بالمعلومات اللازمة التي تسمح بإرسال إشعارات سابقة للتصدير بخصوص أنهيدريد الخليل وبرمنغنات البوتاسيوم إلى سلطات البلدان المشتركة في الاجتماع .

٦ - وإضافة إلى الإشارة السابقة للتصدير على النحو الوارد أعلاه ، كان من المفهوم أنه سيستمر إرسال استفسارات بخصوص صفات محددة تشمل على أية من المواد المجدولة إلى السلطات المختصة في البلد المستورد كلما لا تكون السلطات المختصة في البلدان أو الأقاليم المصدرة أو التي يعاد منها الشحن في وضع يسمح لها بالتأكد من مشروعية الشحنات المعنية ، وذلك مثلاً لعدم توافر معلومات بخصوص التجارة المشروعة القائمة فوراً أو بسهولة . وسوف توضح حكومات البلدان المصدرة متى تسمح للشحنة المعنية بالمقاومة دون تلقي إجابة تؤكد مشروعيتها أو ما إذا كانت سوف توافق على التصدير في حالة عدم تلقي اعتراض أو إجابة من حكومة البلد المستورد في غضون فترة معينة .

٧ - وستوفر سلطات البلدان المستوردة معلومات مرتجعة إجابة على إشعارات الصادرات المنفردة ، وستؤكّد على الأخص مشروعية الصفقات بعد إجراء التحريرات اللازمة ، إذا طلب منها ذلك في استفسار محدد من البلد المصدر . وسلّم عموماً بأن تكون عشرة أيام عمل مدة كافية من الناحية العملية لتلقي هذه الإجابات . غير أن بعض السلطات أبلغ الاجتماع بأنه يحتاج إلى تلقي إجابة في غضون فترة أقصر من ذلك بكثير . واتفق على أن حكومات البلدان المستوردة سوف ترسل إجابة مؤقتة تفيد بإرسال المزيد من المعلومات في وقت لاحق إلى سلطات البلد المصدر في حالة عدم تمكّنها من الإجابة بخصوص مشروعية الصفقة في الوقت الذي يحدده البلد المصدر .

#### باء - بيانات عن التجارة الدولية عامة

٨ - ينبغي أيضاً جمع بيانات عن الصادرات والواردات عامة ، من أجل تحديد أنماط التجارة المشروعة واستبيان أي اتجاهات غير عادلة .

٩ - ستحاول البلدان المصدرة أن تزود الهيئة كذلك ببيانات عن الصادرات من جميع المواد الكيميائية المجدولة ، في حدود اختصاصاتها على النحو الذي تعرفه المعاهدات الدولية ذات الصلة والقواعد التنظيمية المقابلة لها ، بصرف النظر عن المقصود ، حسب بلد المقصود . وتحقيقاً لهذا الغرض ، سوف تفتتح البلدان المصدرة التي لم تنشئ بعد نظاماً لجمع هذه البيانات السلطات الجمركية أو الصناعة من أجل جمع البيانات

اللازمة . وفي هذا الصدد ، رأت السلطات المختصة وكذلك السلطات الجمركية ضرورة التثبت من أنواع المعلومات المتاحة في المصالح والدوائر الأخرى في حكوماتها .

١٠ - وسلم كل المشتركين بأنه سوف يكون من شأن توافر البيانات عن الاستخدامات المنشورة للمواد الكيميائية المجدولة في البلدان المستوردة وعن الاحتياجات السنوية التقديرية لهذه الاستخدامات أن يساعد إلى حد كبير عملية رصد صادرات هذه المواد إلى تلك البلدان ، غير أن كثيراً من المشتركين أفادوا بأن تلك المعلومات ليست متاحة في الوقت الراهن في بلدانهم عن مواد أخرى خلاف الإيفيدرين أو شبيه الإيفيدرين ، وبأن اتفاقية سنة ١٩٨٨ لا تقضي بالتحديد بجمع هذه المعلومات ، ومن ثم كثيراً ما لن تسمح الموارد المتوفرة حالياً لحكوماتهم بجمعها . وسلّم أيضاً بأن الواردات الحالية لا تشكل أساساً سليماً لعمل تقديرات تجريبية للكميات اللازمة للأغراض المنشورة . وسلّم بأنه ينبغي بذل جهود لتحديد أرقام تقريبية على الأقل للاحتياجات المنشورة ، واقتراح أن تستعرض الحكومات هذه المسألة مع الصناعة . وكان من بين الصعوبات المحددة التي سلم بها في هذا الصدد احتياجات الشركات التجارية المنشورة التي لا يمكن التنبؤ بها وضخامة عدد موزعي ومستخدمي بعض المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، وقيل إنه ينبغي تجنب وضع نظام جامد للحصول على ذلك .

**جيم - بيانات عن شحنات مشبوهة أو موقوفة لأسباب أخرى والطلبات الملغاة وعمليات التسريب الفعلية ومحاولات التسريب**

١١ - سوف تبلغ جميع السلطات المختصة المشتركة في الاجتماع الهيئة بخصوص الشحنات المشبوهة أو التي أوقفت لأسباب أخرى وبخصوص عمليات التسريب ومحاولات التسريب التي نبهتها صناعاتها بشأنها أو التي علمت بها من خلال أنشطتها المتعلقة بمراقبة السلائف ، مع الإشارة إلى التفاصيل ذات الصلة ، مثل الكميات والمستورد المعنى .

١٢ - وأخيراً ، سوف تبلغ كذلك السلطات المختصة المشتركة في الاجتماع الهيئة بخصوص الطلبات الملغاة في حين إجراء تحقيق في مشروعيتها .

**دال - الإجراءات التي سوف تتخذها الهيئة**

١٣ - اتفق المشتركون على أن قائمة محدثة بالسلطات المختصة الوطنية ، مع وصف الوظائف المحددة المتصلة بتبادل المعلومات بخصوص المواد الكيميائية المجدولة ، تعد شرطاً أساسياً لتقاسم المعلومات على نحو فعال . وينبغي أيضاً لهذه المعلومات أن تتضمن قائمة بالسلطات المجهزة لتنظيم عمليات التسلیم المراقب للمواد الكيماوية المجدولة . وعلى هذا الأساس ، وفر المشتركون المعلومات الخاصة بالسلطات المسئولة في بلدانهم ، حسب معرفتهم . وارتكبوا أنه من المفيد أن تحفظ الهيئة بالقائمة المحدثة وأن توزعها حسب الاقتضاء .

- ٤ - ورأى المشتركون أنه من المفيد أيضاً أن تواصل الهيئة جمع البيانات عن أسماء وعنوانين مناطق التجارة الحرة في كل مكان وأن تقدم هذه البيانات تلقائياً وعلى فترات متقاربة إلى جميع السلطات المختصة .
- ٥ - وينبغي أيضاً للهيئة أن تواصل جمع عينات من شهادات الاستيراد والتصدير الموثوق بها وكذلك كل الوثائق الأخرى ذات الصلة (مثل خطابات عدم المعارضة) ، بغية مساعدة الحكومات في التحقق من صحة الصور التي تلقاها .
- ٦ - وينبغي أيضاً للهيئة أن تواصل جمع وتميم البيانات الخاصة بتدابير المراقبة التي تطبقها الحكومات على المواد المجدولة ، وبخاصة من حيث صلتها بالتجارة الدولية .
- ٧ - ونظراً إلى تزايد استخدام الخلائط في صنع المخدرات على نحو غير مشروع ، اتفق المشتركون على الحاجة إلى اتساق مراقبة هذه الخلائط . وزود الاجتماع بمعلومات عن خطة الهيئة لإعداد دراسة من أجل استبيان الخلائط المتوفرة تجارياً والمتجر بها دولياً ، وكذلك حول الاستخدامات المنشورة وغير المنشورة لهذه الخلائط .
- ٨ - وأعيد التأكيد على دور الصناعة في رصد المواد الكيميائية المجدولة ، وبخاصة في استبيان الصفقات المشبوهة المشتملة عليها . واقتراح أن تحدث الهيئة المبادئ التوجيهية التي وضعها لصالح السلطات المختصة الوطنية من أجل الحيلولة دون عمليات التسريب ، بما فيها مبادئ توجيهية محددة للصناعة تساعدها على استبيان الشحنات المشبوهة .
- ٩ - وفيما يتعلق بالصعوبات التي يواجهها حالياً بعض البلدان المصدرة في رصد الشحنات المنفردة من المواد المدرجة في الجدول الثاني ما لم تكن موجهة إلى بلدان "حساسة" ، سوف تخاطب الهيئة جميع البلدان المعروضة لخطر تسريب أنهيدريد الخليك وبرمنغتونات البوتاسيوم ، طالبة منها أن تؤكد كتابة أنها ترغب في تلقي إشعارات سابقة للتصدير بخصوص جميع الصفقات المنفردة المشتملة على الماندين . وسوف تعمم الهيئة بعد ذلك القائمة التي يتم وضعها على جميع الحكومات (أنظر أيضاً الفقرة ٤ أعلاه) .
- ١٠ - وفيما يتعلق بالإيجابيات على الاستفسارات وبالإشعارات السابقة للتصدير ، أبلغ مختلف السلطات المختصة المعنية في البلدان المستوردة عن مواجهة صعوبات في استبيان المعلومات ذات الصلة من الإشعارات السابقة للتصدير أو من الاستفسارات التي تلقتها في الماضي ، وذلك بسبب اللغات المختلفة المستخدمة ، ضمن أسباب أخرى . واقتراح أنه ينبغي للهيئة أن تضع تصميماً لشكل ومحنتي استماراة نموذجية للإشعارات السابقة للتصدير والاستفسارات بجميع اللغات الرسمية ، ربما بواسطة فريق عامل يعقد لهذا الغرض .
- ١١ - وسوف تجمع الهيئة المعلومات الخاصة بالتجارة الدولية التي ترد من الحكومات ، وسوف تحللها بغية تحديد أنماط التجارة المنشورة واستبيان أي اتجاهات غير عادية ، وستبلغها إلى الحكومات وإلى الانتربول ، حسب ما تراه مناسباً .

٢٢ - عند تلقي تنبيةات بخصوص شحنات مشبوهة أو موقوفة ؛ سوف تنبه الهيئة سائر الحكومات المعنية ، حسب ما تراه ضروريا .

٢٣ - ونظرا إلى قلق بعض الحكومات بخصوص حساسية هذه البيانات ، أعيد التأكيد على أن الحكومة التي توفر المعلومات تظل هي مالكة المعلومات وأنها سوف توجه الهيئة بخصوص المعلومات التي يجوز إياحتها وإلى من تباح .

٢٤ - عند تلقي معلومات عن طلبات ألغيت بعد بدء الاستعلام عن مشروعيتها ، سوف تستهل الهيئة الإجراءات الالزمة لضمان تنفيذ ضوابط رقابية ملائمة في جميع البلدان المعنية من أجل الحيلولة دون التسريب إلى الصنع غير المشروع ، ولكن في الوقت نفسه مع حماية المصالح المشروعة للصناعات المتعاونة في البلدان المصدرة .

#### هاء - اجراءات المتابعة الأخرى

٢٥ - سوف يبلغ المستركون الهيئة بخصوص تنفيذ الترتيبات السالفة الذكر . وينبغي بخاصة أن تستشار الهيئة في حالة أي مشاكل تصادفها الحكومات المعنية ، مثل التخلف عن الإجابة على استفسارات محددة . والهيئة على استعداد دائما ، إضافة إلى ذلك ، لمساعدة الحكومات في الاتصال فيما بينها ، كلما طلب إليها ذلك .

٢٦ - وارتئي أنه يلزم أن تشمل الترتيبات السالفة الذكر بلدانا مصدرة ومستوردة أخرى .

المرفق السابع

مواد غير مجدولة حدّدت على أنها ذات أهمية في صنع المخدرات على نحو غير مشروع لإمكانية إدراجهما في قائمة مراقبة خاصة

فوق أكسيد الهيدروجين	الأستالايد
هيدروكسيل الأمين	حمض الخليك
اليود	الأستونيتيريل
أنهيدريد الأيزاتويك	كلوريد الأستيل
كحول إينو البروبيل	الأليل بنزن
الليتيوم	كلوريد الألمنيوم
هيدريد الألمنيوم والليثيوم	النشادر (بما في ذلك المحلول المائي)
كلوريد الزئبق	استات الأمونيوم
كحول المثيل	كلوريد الأمونيوم
مثيل الأمين	نملات الأمونيوم
كلوريد المثيلين	بنزن الدهيد
N - مثيل أميد النمل	البنزن
مثيل إينزوبوتيل الكيتون	حمض البنزويك
نترو الإيثان	كلوريد البنزين
شبيه الإيفيدرين النظامي	سيانيد البنزيل
فنيل بروبانول أمين	II - بوتانول
حمض الفسفوريك	خلات البوتيل
أكسى كلوريد الفسفور	بوتيل الأمين
كربيونات البوتاسيوم	كربيونات الكالسيوم
هيدروكسيد البوتاسيوم	هيدروكسيد الكالسيوم
البيريدين	أكسيد الكالسيوم
نيكل راني	الكلوروفورم
خلات الصوديوم	كحول ثنائي الأستون
ثاني كربيونات الصوديوم	ثنائي إثيل الأمين
كربيونات الصوديوم	٢ ، ٥ ثلاثي مثوكسي الدهيد الأنيس
كلوريد الصوديوم	٢ ، ٥ ثلاثي مثوكسي حمض الأنيسيك
هيدروكسيد الصوديوم	٢ ، ٥ ثلاثي مثوكسي التلوين
تحت كلوريت الصوديوم	أشباء القلويات الأرغونية
كبريتات الصوديوم	خلات الإيثيل
ثلاثي أكسيد الكبريت	إثيل الأمين
حمض الطرطريك	ثنائي خلات الإثيلين
رباعي هيدرو الفوران	أميد النمل
كلوريد التيوغيل	حمض النمل
أورتو - التولويدين	II - هبتان
٣ ، ٤ ، ٥ ثلاثي مثوكسي الدهيد الأنيس	II - هكسان
٣ ، ٤ ، ٥ ثلاثي مثوكسي حمض الأنيس	حمض هيدرو اليوبيك
٣ ، ٤ ، ٥ ثلاثي مثوكسي كلوريد البنزول	حمض هيدرو البروميك

## المرفق الثامن

### سبل عمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ونطاق أنشطة الهيئة بمقتضى المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨

١ - تتضمن مسؤوليات الهيئة بمقتضى المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ما يلي :

(أ) رصد تنفيذ التدابير الرقابية المنصوص عليها في هذه المادة من جانب الحكومات ؛

(ب) الأنشطة المتصلة بإمكانية تعديل نطاق مراقبة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ؛

(ج) تقديم تقرير سنوي إلى لجنة المخدرات عن تنفيذ المادة ١٢ من جانب الحكومات .

٢ - ويرد فيما يلي مجمل لسبل العمل ونطاق الأنشطة المحددة التي تتطلع بها الهيئة فيما يتعلق بالوظائف الرئيسية الثلاث المبينة أعلاه . وقد شددت الهيئة على الأنشطة المتصلة بالحيلولة دون تسريب السلائف وتيسير تبادل المعلومات فيما بين الحكومات .

#### ألف - رصد تنفيذ المادة ١٢ ومساعدة الحكومات في الحيلولة دون تسريب السلائف

##### ١ - جمع البيانات المقدمة من الحكومات بمقتضى المادة ١٢ وفحصها واستخدامها

٣ - تطلب الهيئة إلى جميع الحكومات ما يلي بمقتضى الفقرة ١٢ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ :

(أ) بيانات عن ضبطيات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ؛ (ب) معلومات عن مواد أخرى لم تخضع بعد للمراقبة بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٨٨ والتي يعرف أنها استخدمت كثيرا في صنع المخدرات على نحو غير مشروع ؛ (ج) طرق تسريب وصنع المخدرات على نحو غير مشروع .

٤ - وإضافة إلى ذلك ، وعملا بقرار المجلس ٢٠/١٩٩٥ ، تطلب الهيئة إلى جميع الحكومات أن تقدم بيانات عن كميات المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨ التي استورت أو صدرت أو أعيد شحنها ، وعن الاحتياجات المشروعة السنوية . وتجمع الهيئة أيضا بيانات إضافية من أجل المساعدة في تعزيز الآليات القائمة للحيلولة دون تسريب المواد المدرجة في الجدول الثاني .

٥ - ومن أجل جمع المعلومات السالفة الذكر ، وضعت الهيئة الاستماراة دال ، المعرونة "معلومات سنوية عن المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة" . وإضافة إلى ذلك ،

وتحسيراً لجمع البيانات ، وضعت الهيئة أيضاً "قائمة المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع المخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية" : مرفق الاستثمار دال ("القائمة الحمراء") .

٦ - وتتضمن الأنشطة المحددة ذات الصلة التي تضطلع بها الهيئة ما يلي :

(أ) تنقيح الاستثمار دال والقائمة الحمراء ، حسب الاقتضاء ؛

(ب) طلب توضيح البيانات المقدمة ؛

(ج) فحص دور السلطات المختصة والتنسيق فيما بينها ؛

(د) تحليل البيانات المقدمة في الاستثمار دال ضمن استعراضها لتوافر السلائف واستخداماتها على نحو غير مشروع وكذلك أنماط الاتجار المشروع في هذه المواد واستخداماتها المشروعة ؛

(ه) الاحتفاظ بأئلة تتضمن ما يلي ونشرها وتعيمها : أسماء السلطات المختصة المسؤولة عن تنظيم أو إنفاذ الضوابط الرقابية الوطنية المفروضة على السلائف وأرقام الهاتف والفاكس الخاصة بها ؛ ملخصاً للضوابط الرقابية التنظيمية المنطبقة في كل دولة ، وبخاصة ما يتعلق منها باستيراد وتصدير المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، عملاً بقرار المجلس ٢٩/١٩٩٢ ؛

(و) التماس المعلومات اللازمة بخصوص كل جوانب مراقبة السلائف ، واستعراض النظم الوطنية للمراقبة وتقييمها ، واستثناء المشاكل التي ربما تكون الحكومات قد صادفتها ، وتوفير توصيات بخصوص الإجراءات الإصلاحية . ويطلب هذا العمل دوام فحص المعلومات المتاحة والاتصالات المستمرة مع السلطات المختصة الوطنية .

٧ - ونتيجة لهذه الأنشطة وكذلك الأنشطة المبينة في الفرع ٢ أدناه ، تم وضع قاعدة بيانات الهيئة المتعلقة بالسلائف ، التي تتضمن العناصر الرئيسية التالية : السلطات المختصة ؛ تدابير المراقبة ؛ البيانات التقنية عن السلائف ؛ صنع السلائف والاتجار بها واستخداماتها على نحو مشروع\* ؛ حركة السلائف واستخداماتها غير المشروعة (بما في ذلك بيانات عن الضبطيات ، وطرق التسريب ومسالكه ، وطرق صنع المخدرات على نحو غير مشروع) .

\* نظراً إلى لحتمال حساسية بعض البيانات التي تتضمنها قاعدة بيانات الهيئة عن السلائف ، وضعت الهيئة مبادئ توجيهية خاصة بسياسة تأمين تداول المعلومات الحساسة في قاعدة بيانات الهيئة عن السلائف (الوثيقة E/INCB/WP/2).

- ٢ -  
**مساعدة الحكومات في وضع نظم الضوابط الرقابية وفي  
استبابة الصفقات المشبوهة**

- ٨ يبرز عدد من قرارات المجلس دور الهيئة في مساعدة الحكومات في وضع نظم ملائمة لمراقبة السلائف ، كما تضمنت هذه القرارات طلبات محددة لإجراءات من جانب الحكومات تستند إلى توصيات سابقة صادرة عن الهيئة (انظر المرفق الرابع لهذه الوثيقة للاطلاع على التفاصيل) . وإضافة إلى قرارات المجلس ذات الصلة ، أدرك كذلك عدد من المجتمعات الدولية دور الهيئة الحاسم في الاضطلاع بهذه الإجراءات . ونتيجة لذلك ، يطلب عدد متزايد باستمرار من الحكومات مساعدة الهيئة في التحقق من مشروعية الصفقات المنفردة أو في إخبارها بخصوص الصفقات التي أذنت بها .

- ٩ تتطلب مختلف أنواع الصفقات جمع بيانات وتبادل المعلومات ، وكثيراً ما تطلب الحكومات مساعدة الهيئة وبخاصة فيما يتعلق بما يلي :

(أ) **صفقات تدرج تحت التجارة الدولية القائمة ، ولا تستلزم التتحقق من مشروعية كل صفقة على حدة ؛**

(ب) **الشحنات الداعية إلى القلق ، نظراً إلى عدم تمكن السلطات المختصة ، لأسباب مختلفة ، من التأكد مما إذا كانت الشحنات المعنية لأغراض مشروعة أو خلاف ذلك ، ومما إذا كان يلزم تبادل المعلومات فوراً فيما بين السلطات المختصة الوطنية ومع الهيئة ؛**

(ج) **الصفقات المشبوهة والشحنات الموقوفة ، حيث تتوافر أدلة كافية على أن الصفقات المعنية سوف تستخدم في صنع المخدرات على نحو غير مشروع ، وحيث يلزم إرسال تنبيهات فوراً إلى بلدان أخرى .**

- ١٠ وتتضمن الأنشطة المحددة التي تضطلع بها الهيئة في هذا الصدد ما يلي :

(أ) **تزويد الحكومات بالتوجيه والمشورة بخصوص نظم المراقبة المحددة ؛**

(ب) **الاستجابة للاستفسارات الواردة من الحكومات ، والشرع في إجراءات الفحص والاستعلامات ، من أجل التتحقق من مشروعية الصفقات المنفردة ؛**

(ج) **الاشتراك مع الحكومات والسلطات المختصة الوطنية والهيئات الدولية المختصة في متابعة حالات التسريب ومحاولات التسريب ، وتنبيه حكومات أخرى . وقد أوصت المجتمعات دولية في هذا الصدد بأنه ينبغي للسلطات المختصة أن تبلغ أمانة الهيئة بانتظام بخصوص جميع الشحنات الداعية إلى القلق ، والطلبات المشبوهة ، والتنبيهات الخاصة ، وخلاف ذلك من المعلومات ذات الصلة ، ذلك لأن السلطات المختصة ليست دائماً في وضع يسمح لها بأن تحدد أيها من الحكومات الأخرى ينبغي تنبيها بخصوص محاولات معينة للتسريب . وعلاوة على ذلك ، حيث أن الحكومات تبلغ الهيئة بخصوص الشحنات المشبوهة منفردة ، ربما تكون**

الهيئة وحدها في وضع يسمح باكتشاف روابط محتملة بين محاولات مختلفة للتسريب تحتاج الحكومات أن تنبه أيضاً بخصوصها . وعندما تقوم الهيئة بذلك . تتأكد من أن المعلومات الحساسة لا يتناولها سوى الذين يلزم إطلاعهم عليها :

(د) وضع آليات عمل وإجراءات تنفيذية وشبكة لتقاسم المعلومات فيما بين الهيئات المختصة الوطنية والإقليمية والدولية ؛

(ه) استحداث أدوات لاستبانتة الصفقات المشبوهة ؛

(و) توعية الحكومات فيما يتعلق بالمتطلبات المحددة لمراقبة السلاائف ؛

(ز) توفير التدريب للقائمين بإدارة مكافحة المخدرات على الصعيد الوطني ؛

● ١١ - وتشتمل أيضاً الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الهيئة توفير التوجيه لمشاريع مراقبة السلاائف التي يعتزم اليونيسف تنفيذها . وهي تتضمن ما يلي :

(ح) استبانتة البلدان والمناطق التي قد تحتاج إلى مساعدة تقنية ومالية في مراقبة السلاائف ؛

(ط) توفير التوجيه بخصوص احتياجات وأولويات المساعدة من أجل مراقبة السلاائف ؛

(ي) توفير الدعم التقني لمشاريع مراقبة السلاائف عن طريق أمانة الهيئة .

باء - تقييم المواد فيما يتعلق بإمكانية إدخال تعديلات على نطاق المراقبة بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٨٨ وأنشطة أخرى ذات صلة

● ١٢ - تمنح المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ الهيئة وظيفة جديدة تتعلق بإمكانية تعديل نطاق مراقبة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من هذه الاتفاقية . وتنفيذًا لهذه الوظيفة ، أنشأت الهيئة فريق الخبراء الاستشاريين التابع لها واعتمدت اختصاصات فريق الخبراء الاستشاريين التابع للمديرية الدولية لمراقبة المخدرات بشأن تقييم المواد بمقتضى المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، و "المبادئ التوجيهية لاستعراض المواد بموجب الفقرة ٤ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨" ، والقواعد الخاصة بفريق الخبراء الاستشاريين التابع للمديرية الدولية لمراقبة المخدرات الوارد في الوثيقة INCB/WP.1/Rev.1.

● ١٣ - وإضافة إلى ذلك ، دعت اللجنة في قرارها ٥ (٣٤-٩) المؤرخ ٩ أيار / مايو ١٩٩١ الهيئة إلى إسداء المشورة لها بخصوص مدى كفاية الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ وملاءمتها .

١٤ - وعلاوة على ذلك ، طلب المجلس في قراره ٢٩/١٩٩٦ إلى اليونيسف والهيئة أن يضعا قائمة محددة بالمواد غير المجدولة التي توجد معلومات كثيرة عن استخدامها في الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، لإخضاعها لمراقبة دولية خاصة ، حتى يتسعى اتخاذ تدابير مناسبة ، حسب طبيعة كل منتج وأنماط الاتجار به للحيلولة دون استخدام المتجرين لتلك المواد . وسيطلب تنفيذ هذا العمل أنواعا من الأنشطة وحجما من العمل مثل ما كان لازما لعملية الجدولة بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٨٨ .

١٥ - وتتضمن أنشطة الهيئة المحددة من أجل تقييم المواد ما يلي :

(أ) وضع معايير شاملة للتقييم :

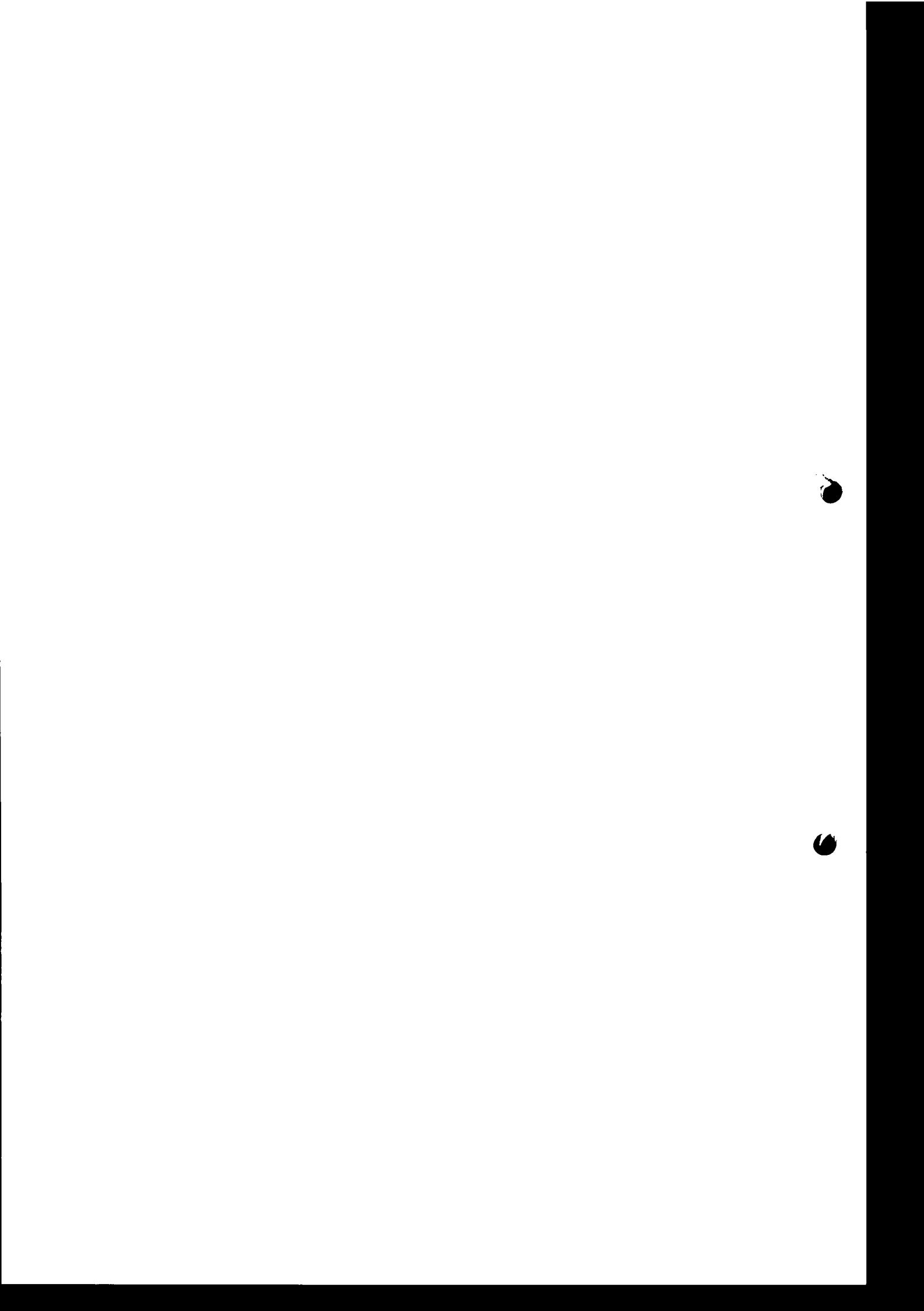
(ب) إجراء استعراض مستمر للمواد غير الخاضعة بعد للمراقبة بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٨٨ :

(ج) جمع البيانات اللازمة عن مدى وأهمية وتنوع الاستخدامات المشروعة وغير المشروعة للمواد الكيميائية ومدى توافر المواد البديلة :

(د) عقد فريق الخبراء الاستشاريين التابع لها وإجراء تقييم نهائي للمواد بعد استعراض استنتاجات الفريق وتوصياته .

#### جيم - تقرير عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨

١٦ - يتضمن العمل المطلوب إجراء استعراض دقيق لاستنتاجات الأنشطة المبينة في الجزأين ألف وباء أعلاه واختيار البود التي تتسم بأهمية ووثاقة صلة خاصة ، وتحديد الشكل والمحتوى النهائيين للتقرير ، ووضع نص التقرير تمهدًا لعرضه على اللجنة .



## دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي هيئة رقابية مستقلة شبه قضائية أنشئت تعاهدياً من أجل تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات . وكانت هناك منظمات سليفة لها في إطار المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات ، ترجع إلى عصر عصبة الأمم . ومسؤولية الهيئة هي رصد وتشجيع امتناع الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات ومساعدتها في جهودها الرامية إلى أداء التزاماتها بمقتضى تلك المعاهدات .

وقد أرسىت وظائف الهيئة في المعاهدات التالية : الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ ، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ . وعلى وجه العموم ، تقوم الهيئة بما يلي :

(أ) فيما يتعلق بصنع المخدرات والمتجارة بها واستعمالها بصورة مشروعة ، تسعى الهيئة ، بالتعاون مع الحكومات ، إلى ضمان توفر إمدادات كافية من المخدرات للاستعمالات الطبية والعلمية ، والحيلولة دون تسرب المخدرات من المصادر المشروعة إلى القنوات غير المشروعة . وتقوم الهيئة أيضاً برصد مراقبة الحكومات للكيماويات المستخدمة في الصناع غير المشروع للمخدرات وتساعدها على منع تسرب تلك الكيماويات إلى الاتجار غير المشروع ؛

(ب) فيما يتعلق بصنع المخدرات والمتجارة بها واستعمالها بصورة غير مشروعة ، تحدد الهيئة مواطن الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية وتسهم في تصحيح تلك الأوضاع . وتتولى الهيئة أيضاً مسؤولية تقييم الكيماويات المستخدمة في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة ، من أجل تقرير ما إذا كان ينبغي وضعها تحت المراقبة الدولية .

وتقوم الهيئة لدى اضطلاعها بمسؤولياتها بما يلي :

(أ) تثبيت نظام تقديرات للمخدرات ونظام تقديرات طوعي للمؤثرات العقلية ، وترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالمخدرات من خلال نظام بيانات إحصائية ، بهدف مساعدة الحكومات على التوصل ، ضمن جملة أمور ، إلى توازن بين العرض والطلب ؛

(ب) ترصد وتشجع التدابير التي تتخذها الحكومات لمنع تسرب المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة ، وتقييم تلك المواد لتقرير ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات في نطاق مراقبة المواد المدرجة في الجداول الأولى والثانية من اتفاقية ١٩٨٨ ؛

(ج) تحالل المعلومات المقامة من الحكومات أو هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو غيرها من المنظمات الدولية المختصة ، للتأكد من تنفيذ الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذاً وافياً ، وتوصي بالتدابير العلاجية المناسبة ؛

(د) تقيم حواراً مستمراً مع الحكومات لمساعدتها على التقيد بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات ، وتوصي لهذا الغرض بتقديم ما قد يلزم من مساعدة تقنية أو مالية .

ومن واجبات الهيئة أن تطلب إيضاحات في حال حدوث انتهاكات صريحة لأحكام المعاهدات ، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقاً تاماً أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها ، وأن تساعد الحكومات عند الضرورة على تقليل تلك الصعوبات . أما إذا لاحظت الهيئة أن التدابير اللازمة لعلاج وضع خطير لم تتخذ فقد تقوم بلفت انتباه الأطراف المعنية إلى ذلك أو تعرض الأمر على لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وكملاً آخر ، يجوز للهيئة ، بمقتضى المعاهدات ، أن توصي الأطراف بوقف استيراد المخدرات من أي بلد مقصراً أو تصدير المخدرات إليه أو كليهما . وتتصرف الهيئة في كل الأحوال في تعاون وثيق مع الحكومات .

وتحجّم الهيئة مرتين على الأقل سنوياً ، وتصدر كل سنة تقريراً عن عملها ، مشفوعاً بتقارير تقنية عن المخدرات وعن المؤثرات العقلية وعن السلائف وغيرها من الكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة .

**كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة**  
يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

**如何购买联合国出版物**

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。 请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

**HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS**

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

**COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES**

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre librairie ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

**КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНІЗАЦІІ ОБ'ЄДИНЕННІХ НАЦІЙ**

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

**COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS**

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.